



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2026

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2026/7-G/1
وظائف الرقابة
لاتخاذ قرار

التوزيع: عام
التاريخ: 8 مايو/أيار 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير التقييم السنوي لعام 2025

موجز تنفيذي

نفذ مكتب التقييم في عام 2025 خطة عمله الموافق عليها في ظل تغييرات تنظيمية كبيرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وداخل برنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، في وقت كانت المنظمة تتكيف فيه مع ازدياد قيود بيئة التمويل وتوقعات انخفاض الإيرادات للعامين 2025 و2026. وفي وقت يواجه فيه الخطاب العام تحديات متزايدة بسبب المعلومات المضللة وتراجع الثقة في المؤسسات، لم يكن الطلب على أدلة تقييم ذات مصداقية ومستقلة وصادرة في الوقت المناسب أكبر مما هو عليه الآن.

وفي هذا السياق، جدّد مكتب التقييم التزامه بتنفيذ خطة عمله بميزانية مخفّضة وعدد أقل من الموظفين، ساعياً إلى تحقيق الكفاءة وإعادة تقييم الأولويات لضمان بقاء وظيفة التقييم متوائمة مع التغييرات التنظيمية. وفي مطلع العام، قيّم المكتب الأنشطة التي ينبغي إعطاؤها الأولوية، وما يمكن تنفيذه بصورة مختلفة أو تقليص نطاقه، والمجالات التي ينبغي وقف جهود التقييم فيها، بهدف تكيف الوظيفة مع قيود التمويل والاستمرار في تلبية احتياجات المساءلة والتعلم. واسترشد هذا التقييم بالبيضة التشغيلية المتطورة للبرنامج، وقدرته على استيعاب الدروس والتوصيات المنبثقة عن التقييمات وتنفيذها، والحاجة إلى تحقيق أقصى قدر من التكامل مع سائر وظائف الرقابة ووظائف توليد الأدلة. وحيثما كان ذلك ممكناً وملائماً، سعى المكتب أيضاً إلى تعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، تماشياً مع مبادرة الأمم المتحدة 80 وعملية إعادة ضبط العمل الإنساني.

وفقاً لسياسة التقييم في البرنامج لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-C)، وتوخياً لاحترام سلامة استنتاجات التقييم واستقلالها، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقاً تاماً مع ما يعتمده البرنامج من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويُرجى توجيه أية استفسارات بهذا الشأن إلى مديرة التقييم.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة S. Dahan
مدير شعبة إدارة المخاطر
ورئيس شؤون المخاطر
بريد إلكتروني: salvador.dahan@wfp.org

السيدة R. Pala Krishnan
نائبة مدير
شعبة إدارة المخاطر
بريد إلكتروني: rathi.palakrishnan@wfp.org

السيدة A.-C. Luzot
مديرة التقييم
بريد إلكتروني: anneclaire.luzot@wfp.org

السيدة J. Betts
نائبة مديرة التقييم
بريد إلكتروني: julia.betts@wfp.org

وهذا هو تقرير التقييم السنوي الرابع الذي يصدر في إطار سياسة البرنامج بشأن التقييم لعام 2022.¹ يُلخص الجزء الأول من هذا التقرير الأفكار الرئيسية المستخلصة من جميع التقييمات المركزية التي أجريت في عام 2025. وقد نُظِم في إطار الحصائل الاستراتيجية والمسائل الشاملة في البرنامج، ويسلط الضوء على النتائج الرئيسية التي حققتها البرنامج، فضلا عن أي قيود نُظمية تحد من قدرة البرنامج على تحقيق النتائج. ويتناول الجزء الثاني الأداء العام لوظيفة التقييم في البرنامج، ويقيس ما تحقق من تقدم مقابل الحصائل المحددة في سياسة التقييم، ويبلغ عن جودة التقييم ونطاق تغطيته واستخدامه وقدرته وشراكاته وموارده المالية والبشرية.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بتقرير التقييم السنوي لعام 2025 (WFP/EB.A/2026/7-G/1) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2026/7-G/1/Add.1).

¹ "سياسة البرنامج بشأن التقييم لعام 2022" (WFP/EB.1/2022/4-C).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

الجزء الأول: الأفكار الرئيسية المستخلصة من التقييمات المركزية

1- يسلط الجزء الأول من هذا التقرير الضوء على المسائل النُظمية التي حُددت في 21 تقييما مركزيا اختُمت في عام 2025 (انظر الملحق الأول-ألف). ويقدم أدلة ذات مصداقية ومستقلة عن أداء البرنامج في سياقات متنوعة، ويتيح التعلم ويدعم المساءلة في وقت يواجه فيه البرنامج - والأشخاص الذين يخدمهم - تحديات جسيمة. وهذا هو الاستعراض الثالث من نوعه منذ عام 2023.

كيف تطور التموضع الاستراتيجي للبرنامج؟

2- **الخلفية:** اتسمت البيئة الإنسانية في عام 2025 بتقلبات شديدة في ظل الاستقطاب السياسي وتراجع التمويل والتزايد الحاد في المعاناة البشرية. وشهد العام تزايدا في تواتر وحدة الصدمات الناجمة عن النزاعات والتأثيرات السلبية لتغير المناخ وحالات التراجع الاقتصادي، إلى جانب انكماش حاد في المساعدات الإنسانية واضطراب في النظام المتعدد الأطراف.

بيانات تشغيلية شديدة التقلب

واجهت جميع البلدان التي أُجريت فيها تقييمات في عام 2025 أزمات وكوارث شملت النزاعات والاضطرابات المدنية وعدم الاستقرار السياسي وتدفقات اللاجئين وطالبي اللجوء والأوبئة والزلازل وحالات الجفاف والفيضانات والثورات البركانية والمجاعة وغزو الجراد. ومراعاة لهذا التقلب، أُجريت تنقيحات لميزانيات جميع الخطط الاستراتيجية القطرية التي شملها التقييم، باستثناء الخطتين المتعلقين بالصين وإندونيسيا، لتكييفها مع الاحتياجات الجديدة. وسعت هذه التنقيحات عدد المستفيدين المستهدفين، وزادت الميزانيات و/أو مددت فترات الخطط الاستراتيجية القطرية.

3- **الخبرة الراسخة في الاستجابة لحالات الطوارئ.** في ظل هذا التقلب، أظهرت التقييمات في عام 2025 أن البرنامج ظل يحظى بالاعتراف في جميع أنحاء العالم بوصفه منظمة سريعة التحرك وعالية القدرات وملتزمة في الاستجابة الإنسانية. وقد أُشيد على نحو مستمر بخبرته وقدراته في مجالات مثل الخدمات اللوجستية وخدمات سلسلة الإمداد، وقدرته السريعة على التكيف عند وقوع حالات الطوارئ، وقدرته المحترمة المشهود لها على توسيع النطاق بسرعة لخدمة ملايين الأشخاص.

الاستجابات السريعة لحالات الطوارئ

سجلت التقييمات أن البرنامج، على الرغم من البيانات الشديدة الصعوبة، وسّع نطاق عملياته بسرعة لتقديم مساعدة غذائية واسعة النطاق وفي الوقت المناسب في حالات الطوارئ إلى السكان المتضررين من الأزمات في بلدان من بينها أرمينيا وغواتيمالا والنيجر والصومال وتركيا وأوكرانيا. وشملت الآليات الداعمة لهذه الاستجابة سلسلة إمداد قوية، على النحو الموثق في التقييم الاستراتيجي لخارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد في البرنامج، وآليات التمويل بالسلف، ومرفق الإدارة الشاملة للسلع، إلى جانب إجراءات تحضيرية مثل التخزين المسبق للإمدادات. وساهم أيضا التحول السريع من توزيع الأغذية إلى التحويلات النقدية في دعم الاستجابة للأزمات في الوقت المناسب، على نحو ما تبين في النيجر والصومال.

4- **جهة فاعلة إنسانية ملتزمة.** استنادا إلى المزايا النسبية الواضحة للبرنامج في الاستجابة لحالات الطوارئ، خلصت التقييمات إلى أن الاتجاه المتزايد في روح الشراكة الذي حُدد في تقرير التقييم السنوي لعام 2023 استمر في عام 2025. ووجدت تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية أدلة على أن البرنامج تصرّف بوصفه جهة فاعلة إنسانية ملتزمة، واضطلع بدور محوري في وضع وتنسيق الاستراتيجية والاستجابات الإنسانية الشاملة على المستوى القطري في بلدان مثل الصومال وتركيا وأوكرانيا. وأظهرت تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية التي أُجريت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وأوغندا أن استجابات البرنامج لحالات الطوارئ كانت مكمّلة للإجراءات التي تقودها الحكومات أو دعمتها، بما يتماشى مع طموحه إلى أن يصبح عاملا تمكينيا في الاستجابة للأزمات.

5- **التموضع غير الواضح في بعض جوانب العمل الإنمائي.** أشارت التقييمات في عام 2025 إلى أن تموضع البرنامج، خلافا لدوره الواضح والمسلّم به في الاستجابة للأزمات، لم يكن استراتيجيا بالقدر نفسه في ساحة التنمية. وعلى وجه الخصوص، لم تكن القيمة المضافة من البرنامج في بناء القدرة على الصمود واضحة دائما للشركاء؛ وعلى الرغم من تحقيق البرنامج بعض النجاحات في مجالات مثل الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، ساد تصور بأن جهات فاعلة أخرى تمتلك قوة أكبر في هذه المجالات.

- 6- وخلصت التقييمات أيضا إلى أن البرنامج كان، في بعض الأحيان، يوزع جهوده على نطاق واسع أكثر مما ينبغي في عمله المتصل بالتنمية، على سبيل المثال في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والعراق وتركيا وأوغندا. وشملت التحديات المحددة محدودية القدرات الداخلية، وعدم كفاية الأدلة على الفعالية، وتصورات بوجود جداول أعمال متنافسة مع جهات فاعلة راسخة بالفعل في هذا الحيز. ولم تُستغل دائما على النحو الكافي إمكانات بناء الشراكات مع كيانات أخرى في برمجة سبل كسب العيش أو القدرة على الصمود في وجه المناخ.
- 7- **التموضع القوي كشريك في التنفيذ للبرامج الممولة محليا.** تمثل أحد الاتجاهات الواضحة في عام 2025 في اصطلاح البرنامج بدور جهة منفذة للبرامج الوطنية، ولا سيما في مجال الحماية الاجتماعية. وخلصت سنة تقييمات على الأقل² في عام 2025 إلى اعتبار البرنامج شريكا مفضلا للحكومات في هذا المجال، مع تحقيق نتائج إيجابية. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، أسفرت خدمات الشراء واللوجستيات التي قدمها البرنامج للبرنامج الوطني للتغذية عن مكاسب كبيرة للحكومة من حيث وفورات التكاليف والشفافية والكفاءة. وفي الصومال، أدى البرنامج دورا أساسيا في تنفيذ شبكات الأمان الاجتماعي وساهم في بناء القدرات المؤسسية في مجال الحماية الاجتماعية.
- 8- غير أن التقييمات حددت أيضا مخاطر في هذا النهج، بما في ذلك تحديات محتملة أمام الاستقلال التشغيلي عندما لا يشارك البرنامج مشاركة كاملة في خيارات الاستهداف أو عندما لا يتمكن من رصد التسليم النهائي، على غرار ما حدث في حالات المشاركة في تقديم الخدمات في غواتيمالا والصومال.
- 9- **التجاذبات بين التطلع إلى إضفاء الطابع المحلي والواقع التشغيلي.** استمرارا لاتجاه سائد منذ عام 2023، خلصت التقييمات في عام 2025³ إلى أن البرنامج بذل جهودا كبيرة لإضفاء الطابع المحلي على تقديم مساعداته. وعلى وجه الخصوص، ساعد توسيع شبكة الشركاء المتعاونين في إيصال المساعدة إلى عدد أكبر من الأشخاص، ولا سيما عند وقوع حالات الطوارئ. ففي الصومال، على سبيل المثال، أضفى البرنامج الطابع اللامركزي على بعض الوظائف بنقلها إلى المكاتب الفرعية، مما ساعد في زيادة تواصله مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية. وفي النيجر، تولى البرنامج الشراء المحلي، واستفاد من القدرات المحلية في مجال الموارد البشرية والشراكات المحلية، وكيّف مساعداته مع الظروف المحلية.
- 10- ومع ذلك، في الحالات التي لم يُبد فيها البرنامج اهتماما كافيا بإضفاء الطابع المحلي، خلصت التقييمات إلى أن مساعداته كانت أقل ملاءمة و/أو استدامة. ففي العراق، على سبيل المثال، بدأت جهود البرنامج للمساعدة في رقمنة نظام التوزيع العام للحماية الاجتماعية واعدة، غير أن الاعتماد على حلول دولية لتكنولوجيا المعلومات بدلا من حلول محلية، إلى جانب محدودية القدرات الحكومية، أثار مخاوف بشأن مدى استدامة النتائج. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قيّد اعتماد البرنامج على سلاسل الإمداد المحلية خياراته للمساعدة في تنشيط الأسواق الزراعية المحلية وتطويرها.

توصي التقييمات بما يلي:

- إعطاء الأولوية لمواطن قوة البرنامج في الاستعداد لحالات الطوارئ، بما في ذلك من خلال تجميع الأدوات والتوجيهات ونشرها.
- توضيح خبرة البرنامج في دعم شبكات الأمان الوطنية وغيرها من البرامج ذات الصلة المملوكة وطنيا.
- ضمان أن يكون التعاون مع الحكومات في أنشطة تقديم الخدمات مصحوبا بتعزيز القدرات القطرية واستراتيجيات تسليم المسؤولية.
- دعم تنفيذ سياسة إضفاء الطابع المحلي في البرنامج من خلال إعطاء الأولوية للشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية ودعم تعزيز القدرات وفقا لذلك.

² تعلقت هذه التقييمات بالعمليات في أرمينيا، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسواتيني، وغواتيمالا، وإندونيسيا، والصومال.

³ تعلقت هذه التقييمات بالعمليات في أرمينيا، وكوت ديفوار، وإسواتيني، وإثيوبيا، والنيجر، وسيراليون، وتركيا، وأوكرانيا، واليمن.

ماذا حقق البرنامج في ما يتعلق بحصائله الاستراتيجية الثلاث؟

11- أبلغت التقييمات في عام 2025 عن نتائج قيمة تحققت في ما يتعلق بالحصائل الاستراتيجية الثلاث الواردة في خطته الاستراتيجية للفترة 2026-2029،⁴ غير أنها حددت أيضا دروسا يمكن أن تساعد في تحسين أداء البرنامج في المستقبل.

الحصيلة الاستراتيجية 1: فعالية الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها

12- على غرار السنوات السابقة، خلصت التقييمات في عام 2025 إلى أن المساعدة الإنسانية التي قدمها البرنامج كانت حاسمة الأهمية في مساعدة السكان المتضررين من الأزمات على الحصول على الأغذية، وكان ذلك في كثير من الأحيان على نطاق واسع وفي ظل ظروف الحرب والاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والصومال واليمن. ووفرت المساعدة الغذائية والتغذوية المباشرة التي يقدمها البرنامج أيضا حماية مهمة من الصدمات للفئات السكانية الضعيفة، بم في ذلك النازحون داخليا واللاجئون. ومن المرجح أن مساعدة البرنامج ساهمت في تحسين الأمن الغذائي والتغذية في ما لا يقل عن سبعة بلدان.⁵

13- غير أنه منذ عام 2023، وفي اتجاه أشد في عام 2025، لم يتمكن البرنامج دائما من الوصول إلى جميع المستفيدين المستهدفين. وأدى انخفاض التمويل إلى اضطراب البرنامج إلى إعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفا، فضلا عن تقليص الحصص الغذائية و/أو مدة المساعدة.⁶ وأسفرت هذه الإجراءات عن اتجاه واضح نحو تدهور الأمن الغذائي. وخلصت تقييمات العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا واليمن إلى أنه لم يتم الحفاظ على العتبات التغذوية للمستفيدين أثناء الاستجابات للأزمات؛ وكان ذلك نتيجة لضعف الأمن الغذائي بوجه عام، وعدم القدرة على الوصول إلى جميع المحتاجين، وانقطاع خطوط الإمداد في المرافق الصحية، وتضخم أسعار الأغذية.

الحصيلة الاستراتيجية 2: تقليل الاحتياجات وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات

14- نُفذت أنشطة إنشاء الأصول ودعم سبل كسب العيش والزراعة على مستويات متفاوتة في ثلاثة عشر بلدا. وعلى غرار السنوات السابقة، خلصت التقييمات إلى تحقيق نتائج إيجابية للمستفيدين، حيث تحسّن أمنهم الغذائي وتغذيتهم وسبل كسب عيشهم من خلال تحسين الوصول إلى الأصول الإنتاجية وفرص العمل القصيرة الأجل وزيادة الإنتاج الزراعي في بلدان مثل أرمينيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإسواتيني وغواتيمالا والعراق والنيجر وتركيا.

15- غير أن سبعة تقييمات⁷ خلصت إلى أن تأثير المساعدة المقدمة من البرنامج كان محدودا من حيث مساعدة الأسر على تعزيز قدرتها على الصمود أو تقوية سلاسل القيمة. وشملت الأسباب محدودية التمويل، وعدم كفاية تحديد الأولويات الجغرافية لضمان تكامل التدخلات بشكل جيد، والافتقار إلى استراتيجية متسقة لتحقيق أقصى قدر من التأثيرات الجماعية للتدخلات. وتقيّدت نتائج مبادرات "الوصول المستدام إلى الأسواق" في ما لا يقل عن خمسة بلدان بسبب التنفيذ القصير الأجل للمشاريع، والشواغل المرتبطة بالمناخ التي تؤثر على إنتاج الأغذية، والافتقار إلى الأراضي المنتجة والائتمان الكافي لشراء المدخلات. وأعاق أيضا الحواجز القانونية التي يواجهها اللاجئون في ما يتعلق بالوصول إلى الأراضي والعمل الرسمي جهود البرنامج لتوسيع نطاق برمجة سبل كسب العيش في إثيوبيا وتركيا. وفي إسواتيني، افترقت البرمجة الرامية إلى بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وهي أولوية مهمة في ذلك البلد، إلى نهج استراتيجي متكامل أو رؤية لكيفية توسيع نطاق الأنشطة.

16- وحقق علاج البرنامج لسوء التغذية الحاد المعتدل نتائج إيجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والنيجر وسيراليون والصومال وأوغندا واليمن، على الرغم من أن الحفاظ على الحالة التغذوية للمستفيدين كان صعبا في ظل ظروف الأزمات، بما في ذلك تضخم أسعار الأغذية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا واليمن. وساهم تقديم علاج سوء التغذية الحاد المعتدل

⁴ تجدر الإشارة إلى أن التقييمات أخذت أيضا في الاعتبار الحصائل الاستراتيجية الخمس الواردة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2022-2025.

⁵ هذه البلدان السبعة هي أرمينيا، وكوت ديفوار، وإسواتيني، وغواتيمالا، والعراق، وسيراليون، واليمن.

⁶ كانت هذه الإجراءات ضرورية في إسواتيني، وإثيوبيا، وغواتيمالا، والعراق، والنيجر، والصومال، وتركيا، واليمن. انظر أيضا تقييم البرنامج لهجه إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات للمساعدات الغذائية والتغذوية.

⁷ التقييمات السبعة هي تلك المتعلقة بكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغواتيمالا، والعراق، والصومال، وأوغندا، واليمن.

من خلال المرافق الصحية الحكومية والنهج المجتمعي والتنسيق الفعال مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في توسيع النطاق البرامجي في الصومال وأوغندا واليمن.

الخصيلة الاستراتيجية 3: تمكين برامج الحكومات والشركاء

17- خلصت التقييمات في عام 2025، في تطور عما كان عليه الحال في السنوات السابقة، إلى أن البرنامج نجح إلى حد كبير في تنفيذ تدخلات تعزيز القدرات القطرية عندما كانت الظروف مواتية. وشملت العوامل التمكينية مواءمة الخطط الاستراتيجية القطرية مع التوجهات الاستراتيجية والتشغيلية للحكومات، والشراكات الاستراتيجية الطويلة الأمد مع النظراء الحكوميين، وتوفير مستوى مناسب من المهارات لدى الموظفين التقنيين في البرنامج. وكان النجاح أكثر وضوحاً في مجالات الحماية الاجتماعية والوجبات المدرسية والاستعداد للكوارث.

18- وساعد البرنامج بوجه عام في تعزيز قدرات الوزارات الحكومية، غير أن التقييمات خلصت إلى تحسينات ملموسة محدودة في سياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية بسبب القيود المالية وقيود الحوكمة داخل الحكومات المعنية. وتبين أيضاً في التقييمات المتعلقة بكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والصومال وجود قيود تمويلية لدى البرنامج نفسه، ومحدودية رصد النتائج من خلال نظم الإبلاغ المؤسسية، وضعف الاتساق الداخلي بين الأنشطة، وضعف التنسيق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، فضلاً عن الافتقار إلى تقييمات شاملة للقدرات يُبنى عليها وضع رؤية شاملة واستراتيجية وأهداف واضحة.

19- وفي الحالات التي نجح فيها البرنامج في تحقيق نتائج في تعزيز القدرات، شملت الأسباب تمتع موظفي البرنامج بمهارات تقنية قوية في مجالات مثل تقييمات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ وتقييمات مواطن الضعف، والرصد الزراعي، ورصد أسعار السوق، ودعم نظم الإنذار المبكر وغيرها من النظم المتعلقة بالمناخ ونظم إدارة المخاطر. وكان التدريب التقني لبناء القدرات الوطنية في قيادة وتنسيق الاستجابة للكوارث، وإجراء تحليل قوي، والحصول على أدلة لتحسين الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، مفيداً أيضاً.

ريادة مؤكدة في مجال التغذية المدرسية

أكدت التقييمات التي أجريت في عام 2025 الدور البارز الذي يضطلع به البرنامج في مجال الوجبات المدرسية. ومنذ عام 2023، خلصت التقييمات إلى نتائج إيجابية لبرامج الوجبات المدرسية، مع زيادة معدلات المواظبة والاستبقاء والالتحاق في بلدان مثل كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر وسيراليون وأوغندا وأوكرانيا واليمن. وشملت النتائج الإيجابية الأخرى تحسين جودة الوجبات المحلية وتقليل الضغوط الزمنية على الآباء (في أوكرانيا) وتحسين جودة التدريس (في كوت ديفوار). غير أن هذه النتائج الإيجابية في كوت ديفوار والنيجر لم تساهم على ما يبدو بقدر كبير في تحسين قدرة التلاميذ على القراءة أو النجاح الدراسي أو في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسر. وفي بعض الحالات، حقق نهج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية فوائد مجتمعية إضافية من خلال ربط الإنتاج الزراعي المحلي بتوفير الوجبات المدرسية وزيادة الاستدامة، على النحو الذي لوحظ في سيراليون والصومال وأوغندا.

20- واصل البرنامج في عام 2025 تقديم خدماته عند الطلب - بما في ذلك دعم المجموعات الإنسانية وهيئات التنسيق، في ظروف صعبة ومتقلبة في كثير من الأحيان - لدعم الاستجابات الجماعية لحالات الطوارئ من حيث توقيتها وفعاليتها. وشملت هذه الخدمات النقل الجوي الموثوق من خلال الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، والدعم الفعال لسلسلة الإمداد واللوجستيات، وإدارة المستودعات.

21- وإلى جانب هذه الخدمات الموثوقة المقدمة إلى المجتمع الإنساني، أشادت التقييمات أيضاً بمرونة البرنامج وقدرته على توسيع النطاق وتقليصه بناء على الطلب في ظل ظروف متغيرة، كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والنيجر وتركيا وأوكرانيا واليمن. وفي اثني عشر تقييماً، حظي البرنامج بالتقدير لدوره في التنسيق والقيادة في مختلف المجموعات الإنسانية والأفرقة العاملة، بما في ذلك مجموعتا اللوجستيات والأمن الغذائي، ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، والأفرقة العاملة المعنية بالاستجابة لحالات الطوارئ وسلسلة الإمداد والنقد. ويسرت الخدمات المقدمة من خلال هذه الآليات الاستجابات الفعالة لحالات الطوارئ ودعمت الاستمرارية التشغيلية لكثير من الشركاء.⁸

⁸ ينطبق ذلك على أرمينيا، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسواتيني، وإثيوبيا، والعراق، والنيجر، والصومال، وتركيا، وأوغندا، واليمن.

هل مكن الاستهداف وتحديد الأولويات البرنامج من تحديد الأشخاص الأكثر ضعفاً؟

- 22- لم يُترجم التزام البرنامج بتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً دائماً إلى واقع على الأرض. وخلص التقييم الاستراتيجي لنتائج البرنامج إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات للمساعدات الغذائية والتغذية والتقييمات على المستوى القطري إلى أنه في حين أظهرت نهج البرنامج إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات التزاماً قوياً بالبرمجة القائمة على مواطن الضعف، فإن تدني مستوى التنفيذ أدى في بعض الأحيان إلى أخطاء في الشمول والاستبعاد وقوض ثقة المجتمعات المحلية.
- 23- وأكدت التقييمات جهود البرنامج لضمان أن يكون نهجه في الاستهداف قائماً على الأدلة ومراعياً للظروف المحلية.⁹ واستخدم البرنامج تقييمات مواطن الضعف والمشاورات المجتمعية والأدوات التحليلية لتوجيه الاستهداف في أوضاع محددة. غير أنه، وعلى غرار السنوات السابقة، ظلت أخطاء الشمول والاستبعاد تحدث، ولم تكن نظم الاستهداف وتحديد الأولويات في البرنامج سريعة دائماً بما يكفي للتكيف مع التغييرات. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، أدى الافتقار إلى السرعة في الاستهداف إلى استبعاد اللاجئين الوافدين حديثاً من مساعدة البرنامج.

تحديات الاستبعاد في الاستهداف

أفادت التقييمات¹⁰ بأن مشاكل جودة البيانات، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن ديناميات النزوح المعقدة، شكلت في كثير من الأحيان تحديات أمام دقة الاستهداف. وشملت التحديات الأخرى المتعلقة بالاستبعاد ما يلي:

- في تركيا، أدى الاستهداف القائم على المهارات إلى استبعاد أفراد من الفئات الضعيفة ذوي مستويات تعليم أدنى؛
- في العراق، شملت الفئات الضعيفة المشاركة في أنشطة سبل كسب العيش في بعض الأحيان أشخاصاً لديهم اهتمام قليل بالعمل الفعلي أو قدرة محدودة عليه؛
- في إيسواتيني، لم يتمكن من المشاركة في أنشطة سبل كسب العيش سوى الأشخاص القادرين بدنياً؛
- في أرمينيا، لم يتمكن اللاجئين من المشاركة في الدعم الزراعي نظراً لوضعهم المتنقل؛
- في الصومال (كما في أماكن أخرى)، أثرت ديناميات القوة داخل المجتمعات المحلية على فعالية الاستهداف.

- 24- غير أن أربعة تقييمات على الأقل (لإيسواتيني وإثيوبيا والصومال وأوغندا) خلصت إلى أن المشاورات المجتمعية شكلت ممارسة فضلى لتحسين اختيار المستفيدين.
- 25- وساعد التكامل القوي مع الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى في توسيع النطاق البرامجي. غير أن تقييمين على الأقل (لإثيوبيا وأوكرانيا) خلصا إلى أن البرنامج لم يكن قادراً بصورة كاملة على التحقق من دقة بيانات الاستهداف الوطنية لضمان شمول الأشخاص الأكثر ضعفاً. وعلاوة على ذلك، لم تكن نظم البرنامج الداخلية قابلة دائماً للتشغيل البيئي، ولم يكن التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ما يتعلق باللاجئين، في المستوى الأمثل دائماً. ونتيجة لذلك، نشأت أخطاء في الشمول والاستبعاد.¹¹
- 26- وفي مواجهة تزايد الاحتياجات وتراجع التمويل، اضطر البرنامج إلى اتخاذ خيارات صعبة في تحديد الأولويات (وتنطوي في كثير من الأحيان على تحديات أخلاقية). وفي معظم الحالات، اختار تقليص الحصص الغذائية أو الحد من التغطية الجغرافية أو تقليل تواتر التوزيع.¹²
- 27- ووثق التقييم الاستراتيجي لنتائج البرنامج إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات للمساعدات الغذائية والتغذية التأثيرات الناجمة عن ذلك، من محدودية حصائل الأمن الغذائي وعدم الكفاية التغذوية إلى شواغل الحماية والتوترات على مستوى الأسر

⁹ انظر التقييمات المتعلقة بالصين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإيسواتيني، وإثيوبيا، وغواتيمالا، والعراق، والنيجر، وسيراليون، والصومال، وتركيا، وأوغندا، وأوكرانيا، واليمن.

¹⁰ شملت هذه التقييمات التقييم الاستراتيجي لنتائج البرنامج إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات للمساعدات الغذائية والتغذية وتقييمات العمليات في إثيوبيا، والصومال، وأوغندا، واليمن.

¹¹ نوقش ذلك في التقييمات المتعلقة بالعمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإيسواتيني، وإثيوبيا، والصومال، وتركيا، وأوكرانيا.

¹² تبين ذلك في التقييم الاستراتيجي لنتائج البرنامج إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات للمساعدات الغذائية والتغذية وتقييمات العمليات في كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإيسواتيني، وإثيوبيا، والنيجر، والصومال، واليمن.

والمجتمعات المحلية على حد سواء. ويشير التقييم إلى أن مدى ملاءمة نهج الاستهداف وتحديد الأولويات يتوقف على الأهداف المنشودة للبرنامج. فإذا كان البرنامج يريد أساساً أن يكون الملاذ الأخير لناحية تقديم المساعدة الإنسانية الذي يصل إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً في أصعب المواقع، فيجب أن يكون قادراً على تحمّل تكاليف تحديد السكان المستهدفين بدقة والعمل في تلك المواقع - وهي حقيقة أشار إليها أيضاً التقييم الاستراتيجي لخارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد في البرنامج. وإذا كان البرنامج، من ناحية أخرى، يريد أساساً إنقاذ حياة أكبر عدد من الأشخاص المتضررين من انعدام الأمن الغذائي وتحسينها، فيجب أن يركز بدرجة أكبر على النهج الفعالة من حيث التكلفة.

يوصي التقييم الاستراتيجي لنهج البرنامج إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات للمساعدات الغذائية والتغذوية بما يلي:

- تحديد التركيز الاستراتيجي للبرنامج وتموضعه بصورة أوضح لتعزيز المبررات التي تستند إليها المكاتب القطرية في الاستهداف وتحديد الأولويات.
- دعم المكاتب القطرية في اعتماد نهج استهداف وتحديد أولويات أكثر شفافية ومرونة وفعالية من حيث التكلفة.

ما مدى تكامل برامج البرنامج، وإلى أي مدى أدمجت فيها المسائل الشاملة؟

28- استمرار التحديات في تكامل البرامج. بعد أن حُدد تكامل البرامج باعتباره نقطة ضعف في السنوات السابقة، خلصت التقييمات إلى أنه ظل يشكل تحدياً في عام 2025. ولم تكن التفاعلات بين مختلف الأنشطة والحاصلات واضحة دائماً، كما في أرمينيا، والصين، وإسواتيني، والنيجر، وسيراليون، وأوغندا. وفي بعض الحالات، لم يكن التكامل التشغيلي منهجياً دائماً. وحيثما تحقق هذا التكامل، لم تُرصد نتائجه (كما في أرمينيا، والنيجر).

ما مدى نجاح البرنامج في معالجة المسائل الشاملة في البرمجة؟

29- تمكين النساء والبنات وتعزيز المساواة. كانت استنتاجات التقييمات في عام 2025 أكثر إيجابية مما كانت عليه في السنوات السابقة في ما يتعلق بجهود البرنامج لتمكين السكان الضعفاء، ولا سيّما النساء والبنات. وأفاد ما لا يقل عن خمسة تقييمات¹³ بأن البرامج القطرية للبرنامج ركزت على التمكين الاقتصادي أو الشمول المالي، وفي حالات عديدة عززت فرص كسب العيش للنساء من خلال التدريب المهني الموجه أو تعزيز دور المرأة في الزراعة. وأفاد ما لا يقل عن 11 تقييماً بأن البرمجة في البرنامج راعت شمول الفئات الضعيفة في البرامج.

30- وعلى الرغم من هذا التحسن، خلصت التقييمات أيضاً إلى وجود ثغرات مستمرة في تعميم جهود تعزيز الوصول المنصف في أنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية، مما قيد تحقيق نتائج أكثر استدامة. وكان طموح البرنامج في دعم تمكين الفئات المحرومة أقرب إلى التطلعات منه إلى الممارسة الفعلية، ولم تتجح الخطط الاستراتيجية القطرية في التضمين المنهجي لإجراءات تركز على التمكين.

¹³ التقييمات المتعلقة بالعمليات في أرمينيا، وغواتيمالا، والعراق، والنيجر، وأوغندا.

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

تُظهر استنتاجات التقييمات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين تقدماً إيجابياً مقارنة باستنتاجات عامي 2023 و2024، مما يعبر عن إطار استراتيجي أوضح وقيادة مؤسسية أفضل تحديداً في ما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلى وجه التحديد:

- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عيّن البرنامج موظفين مكرسين لدعم تنفيذ المكتب القطري لخطة عمل البرنامج للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛
- في إثيوبيا، وُضعت إجراءات وعمليات واضحة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكان الموظفون والشركاء المتعاونون على دراية بالتدابير المتخذة، بما في ذلك كيفية الإبلاغ عن سوء السلوك؛
- في إيسواتيني، والنيجر، والصومال، وأوكرانيا استثمرت المكاتب القطرية في قدرات الموظفين في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبناء قدرات الشركاء المتعاونين والبايعين في هذا المجال، وضمان إدراج بنود تتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في العقود.

31- **الجهود المحدودة لتحقيق إدماج فعلي للأشخاص ذوي الإعاقة.** في تطور عما كان عليه الحال في السنوات السابقة، خلصت التقييمات في عام 2025 إلى تزايد الجهود لضمان شمول المساعدة لفئات مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإن لم يكن ذلك متسقاً دائماً.

32- **إحراز تقدم (مع استمرار وجود قيود) في مجال الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين.** أفادت تقييمات العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والنيجر، والصومال، وتركيا، وأوكرانيا بأن البرنامج وضع تدابير ملموسة لحماية السكان المتضررين وشمول الفئات الأكثر ضعفاً في مراحل مختلفة، بما في ذلك أثناء الاستهداف، وعند اختيار طرائق التحويل وآليات التسليم، وأثناء التوزيع. وحيثما أمكن، أنشئت نظم إحالة مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية، كما في تركيا. وأفادت التقييمات¹⁴ أيضاً بأن الاهتمام انصبّ على تعزيز قدرات موظفي البرنامج والشركاء المتعاونين في مجال البرمجة الآمنة أثناء عمليات الطوارئ الواسعة النطاق والموسعة، وعلى تعزيز قدرات موظفي البرنامج في مجال الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين. وفي حين كانت آليات التعقيبات المجتمعية مطبقة في عام 2025 في جميع البلدان التي شملها التقييم، كانت التغطية متفاوتة، وتسوية القضايا بطيئة، ووعي المستفيدين محدوداً، وكانت هناك حواجز أمام الوصول إلى هذه الآليات.

33- **الالتزام العام بالمبادئ الإنسانية.** خلصت التقييمات القطرية الثلاثة عشر التي أبلغت عن المبادئ الإنسانية في عام 2025¹⁵ إلى أن البرنامج بذل جهوداً متعددة، حتى في ظروف شديدة التعقيد ومشحونة سياسياً، للامتثال للمبادئ الإنسانية في تنفيذ الاستجابات. وسعى بذلك إلى ضمان الإنسانية من خلال إعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفاً، مثل طالبي اللجوء خارج المخيمات في كوت ديفوار، ومن خلال تعديل طرائق التحويل وآلياته لتناسب مع الاحتياجات المحددة، كما في تركيا.

34- غير أن التقييمات في عام 2025 سجّلت تحديات أمام قدرة البرنامج على الالتزام بالمبادئ الإنسانية. وشملت هذه التحديات:

- ◀ قيود التمويل، كما تبيّن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، والصومال، وأوغندا؛
- ◀ تخصيص المانحين مساهماتهم لأغراض محددة أو القيود التي تفرضها السلطات على فئات سكانية أو مناطق جغرافية أو طرائق تحويل بعينها، كما تبيّن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنيجر، والصومال، واليمن؛
- ◀ تأثير الحكومات أو سلطات الأمر الواقع في اختيار المستفيدين من توزيع المعونة من دون رقابة أو مشاركة كافية من البرنامج، كما حدث في كوت ديفوار، وإثيوبيا، وغواتيمالا (في ما يتعلق بتقديم الخدمات)، واليمن؛
- ◀ قيود الوصول بسبب الاعتبارات الأمنية أو قرار البرنامج بعدم العمل في مناطق لا تخضع لسيطرة سلطات معترف بها، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وأوكرانيا، واليمن.

¹⁴ شملت هذه التقييمات تقييمات العمليات في كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسواتيني، وإثيوبيا، والعراق، والنيجر، وسيراليون، والصومال، وأوغندا، واليمن.

¹⁵ التقييمات التي تغطي العمليات في أرمينيا، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسواتيني، وغواتيمالا، والعراق، والنيجر، وسيراليون، والصومال، وتركيا، وأوغندا، وأوكرانيا، واليمن.

35- غير أن التقييمات أشارت أيضا إلى وجود ثغرات في الإقرار المناسب بالمفاضلات والمعضلات المرتبطة بالمبادئ الإنسانية في عمليات البرنامج، وتوثيقها، وتحليلها بصورة منهجية، وتوفير التوجيهات بشأنها، على الرغم مما تتطوي عليه في كثير من الأحيان من حساسية.

الدعوة لصالح الأشخاص المحتاجين

تضمنت النجاحات التي حققها البرنامج في مجال الدعوة وأشارت إليها التقييمات في عام 2025 شمول طالبي اللجوء (لم تسمح السلطات بذلك سابقا) في المساعدة الاجتماعية (في كوت ديفوار)، وتوسيع تغطية الاستجابات الإنسانية (في العراق، والصومال)، وزيادة قيم التحويلات النقدية للتخفيف من الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية (في تركيا).

وأشار ما لا يقل عن ستة تقييمات (تلك التي تغطي العمليات في كوت ديفوار، وإثيوبيا، والعراق، والنيجر، وأوكرانيا، واليمن) إلى أن دعوة البرنامج إلى إتاحة الوصول الإنساني شكّلت مساهمة كبيرة في الاستجابات الإنسانية.

غير أن جهود البرنامج في مجال الدعوة لم تكن جميعها ناجحة. ولاحظت التقييمات عدة ثغرات، منها الدعوة الثنائية التي تمت من دون إشراك المجتمع الإنساني الأوسع. وتبيّن ذلك، على سبيل المثال، في الدعوة إلى إتاحة الوصول في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ما يتعلق بالمساعدة النقدية المتعددة الأغراض في أوكرانيا.

36- تفاوتت درجات مراعاة ظروف النزاع. أقرت تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية للعراق والنيجر بأن أنشطة سبل كسب العيش والقدرة على الصمود المستندة إلى نهج تراعي ظروف النزاع ساعدت في بناء التماسك الاجتماعي والحد من التوترات بين المجتمعات المحلية. غير أنه في اليمن، لم يكن تحليل النزاع المنهجي قد أُجري بصورة متسقة وقت إعداد التقييم.

37- عدم اتساق نهج الاستدامة البيئية ومحدودية نطاق التدخلات. خلصت التقييمات في عام 2025 إلى أن البرنامج قدّم مساهمات إيجابية في مجال الاستدامة البيئية من خلال تدخلات مثل الاستثمار في الطاقة الشمسية وتعزيز أساليب وأدوات الإنتاج البيئي في الزراعة، وذلك في أرمينيا، وإسواتيني، وغواتيمالا، والنيجر. غير أن نطاق هذه الأنشطة كان محدودا، والأدلة على فعاليتها محدودة.

38- وفي حين واجهت برامج حالات الطوارئ في بعض الأحيان صعوبات في اتخاذ إجراءات ملائمة للحد من أثر النزوح والعمليات على البيئة، خلصت التقييمات إلى أن البرنامج في غواتيمالا، وإندونيسيا، وأوغندا وفر الحماية للحقوق البيئية من خلال تنفيذ إجراءات استباقية ونظم إنذار مبكر.

توصي التقييمات بما يلي:

- ضمان إشراك المجتمعات المحلية، بما في ذلك الأشخاص الأشد ضعفا، في كل مرحلة من مراحل البرمجة، مع تفضيل نهج التواصل المباشر وجها لوجه.
- إقامة شراكات مع المنظمات التي تمتلك خبرات في مجال الحماية وحضورا ميدانيا من أجل تحقيق وصول أوسع.
- دعم جهود المكاتب القطرية لتوثيق المعضلات الواقعية الناشئة عن الالتزام بالمبادئ الإنسانية على المستوى القطري وتحليلها ومعالجتها.

ما مدى كفاءة البرنامج من حيث الوقت والتكلفة؟

39- حواجز داخلية أعاقَت الاستجابة في الوقت المناسب. على غرار السنوات السابقة، كانت بعض حالات التأخير في الاستجابات لحالات الطوارئ ناجمة عن عوامل خارجة عن سيطرة البرنامج، منها طول فترات الإمداد، وانقطاع خطوط الإمداد بسبب شح الأموال، والقيود الجغرافية، والعقبات البيروقراطية، والقيود على الوصول. غير أن 12 تقييما¹⁶ في عام 2025 أفادت أيضا بأن سيرورات العمل الداخلية في البرنامج أعاقَت تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين في الوقت المناسب. وقد شملت بطء صياغة الشراكات، وعدم كفاية الموظفين لإدارة التفاعل مع الشركاء، وطول إجراءات الشراء والميزنة.

¹⁶ التقييمات المتعلقة بالعمليات في الصين، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسواتيني، وإثيوبيا، وإندونيسيا، والنيجر، وسيراليون، والصومال، وتركيا، وأوكرانيا، واليمن.

40- التركيز المستمر على الكفاءة من حيث التكلفة. منذ عام 2023، خلصت التقييمات إلى أن تدخلات البرنامج كانت بوجه عام تتسم بالكفاءة من حيث التكلفة بفضل الجهود المبذولة لزيادة وفورات الحجم واحتواء التكاليف. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال لرصد مسائل الكفاءة من حيث التكلفة وتحليلها بصورة أكثر منهجية.

التحسينات في كفاءة سلاسل الإمداد

خلص التقييم الاستراتيجي لخارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد إلى وجود أدلة على تحسن الكفاءة خلال الفترة التي غطتها خارطة الطريق، بما في ذلك تخفيضات في تكاليف التحويل والمهل الزمنية، بفضل الابتكار الرقمي والشراكات والتركيز المتزايد على البيانات والأدلة. غير أن محدودية إبراز عمليات سلسلة الإمداد ربما أضعفت أيضا قدرة البرنامج على اجتذاب التمويل، وتماشيا مع إصلاحات الأمم المتحدة الجارية، يلزم إجراء تحديث استراتيجي.

41- أفادت التقييمات في عام 2025¹⁷ باستمرار جهود خفض التكاليف، مثل استخدام التكنولوجيا المبتكرة، والتقليل إلى أدنى حد من الفاقد من الأغذية، واللجوء إلى المشتريات المحلية، واعتماد النقد والقوائم بوصفهما طريقتي التحويل الرئيسيتين، وتقليص أوجه التكرار التشغيلي، وزيادة التعاون مع الشركاء الوطنيين. وحتى في الحالات التي رصدت فيها التقييمات إنجازات متباينة في الكفاءة من حيث التكلفة، بسبب تحديات مرتبطة بالسياق مثلا، بذلت المكاتب القطرية جهودا واضحة لتحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة، على نحو ما تبين في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإسواتيني والعراق.

42- غير أن التقييمات أشارت أيضا إلى استمرار الثغرات في الاستخدام المنهجي لتحليلات التكلفة والعائد، مما جعل من الصعب تقييم الكفاءة على مستوى المشروع أو الطريقة، وذلك في الصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن. وحددت التقييمات أيضا في عام 2025 ثغرات في الكفاءة كان بإمكان البرنامج إدارتها على نحو أفضل، مثل التشتت الجغرافي المفرط (في كوت ديفوار)، والتغييرات في نهج البرنامج في التعامل مع المخزونات غير المباعة لمرفق الإدارة الشاملة للسلع (في اليمن)، وبطء موازنة ملاك الموظفين مع التغييرات في البرمجة (في إسواتيني)، وزيادة التكاليف التشغيلية الناجمة عن استخدام آليات ضمان أكثر صرامة (في إثيوبيا).

توصي التقييمات بما يلي:

- ضمان التركيز المناسب للأنشطة والتركيز الاستراتيجي في تخطيط البرامج على المستوى القطري، سواء على أساس جغرافي أو بحسب نوع التدخل.
- تعزيز التركيز على استخدام البيانات والتحليل لإثراء تدابير الكفاءة من حيث التكلفة وتوجيهها وإثباتها.

ما مدى نجاح الشراكات؟

43- الشركاء من الأمم المتحدة. على غرار السنوات السابقة، أثبتت الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية للبرنامج أنها كانت حاسمة الأهمية في تحقيق النتائج على المستويين القطري والعالمي. وأفادت التقييمات في عام 2025 بتعاون جيد من جانب البرنامج عبر القطاعات من خلال شراكات استراتيجية مع كيانات أمم متحدة أخرى، غير أنه - على غرار السنوات السابقة - كانت هناك أمثلة ملموسة قليلة على البرمجة المشتركة وحالات كثيرة¹⁸ من الفرص الضائعة للتعاون الذي كان يمكن أن يحسن الكفاءة والفعالية على أرض الواقع.¹⁹

44- وشملت الأمثلة الإيجابية العمليات في النيجر، حيث تم تفعيل كثير من الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية في مجالي القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية، وفي سيراليون، حيث ساعد التنفيذ المشترك لمشاريع بناء السلام في بناء القدرات الوطنية وتوليد الخبرة الداعمة لبرمجة بناء السلام.

¹⁷ التقييمات المتعلقة بالعمليات في الصين، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسواتيني، وغواتيمالا، والعراق، وسيراليون، والصومال، وأوغندا، وأوكرانيا، واليمن.

¹⁸ كان هذا هو الحال في ما يتعلق بالعمليات في أرمينيا، والعراق، والنيجر، والصومال، وأوكرانيا، واليمن.

¹⁹ كان هذا هو الحال في أرمينيا، والصين، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وتركيا، وأوغندا، واليمن.

- 45- غير أنه في حالات الطوارئ، جعلت تعقيدات التنسيق في الأمم المتحدة العمل المشترك صعبا. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، أعاقَت صعوبات التنسيق في الأمم المتحدة وتنوع نُهج التعامل مع الحكومة تحقيق استجابة جماعية فعالة من جانب النظام الإنساني. وفي اليمن، أعاقَت الديناميات المعقدة المتعلقة بالتعامل مع مختلف أطراف النزاع تحقيق التماسك، بينما نشأت في أوكرانيا توترات بين الجهات الفاعلة بشأن قيمة التحويلات النقدية وآلياتها. وشملت التحديات الأخرى نُهج استهداف غير منسقة، والتنافس على الموارد، وتباين عمليات اتخاذ القرار، وتنوع دورات التخطيط، وتفاوت وتيرة التنفيذ.
- 46- وكانت بعض التحديات خاصة بالبرنامج. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قَيِّدَت محدودية تبادل البرنامج للمعلومات مع المنظمات الأخرى فرص تقديم المساعدة المتعددة القطاعات وأوجدت مخاطر الازدواجية.
- 47- الحكومات. على غرار السنوات السابقة، يَسَّرَت الشراكات الطويلة الأجل الراسخة مع الوزارات والمؤسسات الحكومية على المستوى الوطني تحقيق النتائج.²⁰ غير أن التقييمات حددت بعض الوزارات ذات الصلة بولاية البرنامج وبرمجته كانت الشراكات معها ضيقة أو قصيرة الأجل أو تشغيلية الطابع،²¹ أو كانت مشاركة الحكومة في تصميم المبادرات محدودة، كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعلقت ثغرة أخرى حُددت في عام 2025 بالشراكات على المستوى دون الوطني.²²
- 48- الشركاء المتعاونون. ظل الشركاء المتعاونون عنصرًا أساسيًا في عمليات البرنامج، غير أن التقييمات في عام 2025 حددت فرصًا ضائعة للمشاركة في وضع الأنشطة وإدارتها. ونتيجة لذلك، لم يستفد البرنامج من الكفاءات التكميلية للشركاء المتعاونين في المجالات حيث خبرته محدودة.²³ وفي بلدان مثل كوت ديفوار وإثيوبيا والنيجر وأوغندا، تسببت العقود القصيرة في حالة من عدم اليقين، وشكَّلت المهل الطويلة للموافقة على العقود وعدم كفاية السلف المقدمة والتأخر في السداد تحديات خاصة للشركاء المحليين الأصغر الذين يعانون أصلا من قدرات مالية محدودة. وخلصت التقييمات في أوكرانيا واليمن إلى أن التدريب المقدم إلى الشركاء المحليين كان يركز في كثير من الأحيان على ضمان الامتثال لإجراءات البرنامج بدلا من التعزيز الشامل للقدرات.
- 49- ونقل البرنامج قدرا كبيرا من المخاطر الأمنية إلى الشركاء المتعاونين، ولا سيَّما في الأوضاع المتأثرة بالنزاع. وخلصت التقييمات إلى عدم كفاية التوجيه والتدريب والملكية المشتركة للمخاطر من جانب البرنامج، ولا سيَّما في الأوضاع التشغيلية الصعبة كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوكرانيا واليمن. وعلاوة على ذلك، لاحظت التقييمات أن نهج البرنامج في العمل مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية لم يتضمن دائما مراعاة أدوارها بعد انسحاب البرنامج من العمليات.
- 50- الشراكات المتخصصة وشراكات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. خلصت التقييمات في عام 2025 إلى أن البرنامج استفاد من علاقات قوية ومفيدة للطرفين مع شركاء القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لتعزيز النهج المبتكرة، وذلك في الصين والعراق على سبيل المثال. غير أن اعتماده المفرط على التمويل الخاص أدى في بعض الأحيان إلى تنفيذ مشتت جغرافيا وبرمجة قصيرة الأجل، كما في الصين على سبيل المثال. وحددت التقييمات أيضا فرصا ضائعة لتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات الأخرى ذات القدرات المتخصصة في المجالات التي يفتقر فيها البرنامج إلى الخبرة، مثل سلاسل القيمة الزراعية والتأمين في مجال المناخ والحماية الاجتماعية في أرمينيا، وكوت ديفوار، وإسواتيني على التوالي. وكانت الأدلة المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية محدودة في التقييمات وركزت في معظمها على فرص التعاون في المستقبل، كما في إسواتيني.

²⁰ تشمل الأمثلة أرمينيا، وكوت ديفوار، وإسواتيني، وإندونيسيا، والعراق، والنيجر، وسيراليون، وأوغندا، وأوكرانيا، واليمن.

²¹ كما في كوت ديفوار، وإسواتيني، وسيراليون.

²² كما في أرمينيا، وإندونيسيا، والعراق.

²³ كان هذا هو الحال في أرمينيا، وكوت ديفوار، وإسواتيني، وإثيوبيا، والنيجر، وسيراليون، وتركيا، وأوكرانيا، واليمن.

توصي التقييمات بما يلي:

- إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء العلاقات والشراكات مع السلطات الوطنية على المستوى اللامركزي، ولا سيّما في ما يتعلق بتدخلات الحماية الاجتماعية.
- ضمان الوضوح والاتفاق المتبادل بشأن درجة نقل المخاطر من البرنامج إلى الشركاء المتعاونين، ووضع استراتيجيات لرصد ذلك.
- بناء تعاون تشغيلي أو ثق مع الشركاء، بما في ذلك في ما يتعلق بالاستهداف الجغرافي واستهداف المستفيدين.

ما مدى نجاح البرنامج في التحضير لتسليم المسؤولية والانتقال؟

- 51- في السنوات السابقة، وجدت التقييمات أمثلة إيجابية على إعداد البرنامج للمؤسسات الوطنية لتولي مسؤولية تنفيذ الأنشطة. غير أن البرنامج لم يضع أو ينفذ دائما استراتيجيات واضحة لتسليم المسؤولية والانتقال.
- 52- وفي عام 2025، أفادت التقييمات بإحراز بعض التقدم في هذا الصدد، ولا سيّما من حيث تسليم المسؤولية والانتقال في أنشطة الحماية الاجتماعية والوجبات المدرسية. ففي إسواتيني والصومال وتركيا، وأوكرانيا قَدَم البرنامج التزامات واضحة منذ البداية بالانسحاب مع وضع استراتيجيات مخططة لنقل المسؤولية إلى نظم الحماية الاجتماعية الوطنية.

النجاح في تسليم المسؤولية

- في الصومال، مكن البرنامج من تسليم المسؤولية بصورة كاملة عن برنامج الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، مستفيدا من قدراته في التوسيع الرأسي والأفقي.
- في تركيا، نجح البرنامج في تسليم المسؤولية بصورة مستدامة عن برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ.
- في أرمينيا والعراق، نجح البرنامج في تسليم أنشطة التغذية المدرسية إلى الحكومتين المعنيتين، وصاحب ذلك التزام بتوفير تمويل وطني وإعراب أصحاب المصلحة الحكوميين عن ثقتهم في قدرتهم على توسيع نطاق البرامج.

- 53- غير أن التقدم كان متفاوتا. وكانت هناك ثغرات في ما يتعلق بضمان جداول زمنية واقعية، كما في برمجة الحماية الاجتماعية في إسواتيني وأوكرانيا، والحاجة إلى تقييم أدق للقدرات التقنية للشركاء فضلا عن معالم واضحة لبدء تسليم المسؤولية، وذلك على سبيل المثال في حالة التغذية المدرسية في العراق.

توصي التقييمات بما يلي:

- وضع استراتيجيات واضحة وواقعية لتسليم المسؤولية والانتقال، بما في ذلك تقييمات المخاطر.
- إجراء تحليلات قوية للقدرات على المستويين اللامركزي والمركزي.
- توجيه استراتيجيات تعزيز القدرات نحو الانتقال وتسليم المسؤولية حيثما كان ذلك ملائما.

الجزء الثاني: أداء وظيفة التقييم

- 54- يتناول هذا القسم التقدم المحرز في تحقيق الحصائل الخمس المحددة في **سياسة البرنامج بشأن التقييم لعام 2022**. وتُعرض نتائج عام 2025 لكل حصيلة، مع شرح للتقدم المحرز. ويقدم الملحق الثاني لمحة مفصلة عن مؤشرات رصد الأداء لكل مجال من مجالات الحصائل، مع بيان تطورها منذ عام 2023.
- 55- وبالنظر إلى قيود التمويل الكبيرة التي واجهها البرنامج، جدد مكتب التقييم التزامه بتنفيذ خطة عمله وتلبية احتياجات المساءلة والتعلم على حد سواء، مع السعي بنشاط إلى تحقيق الكفاءة لضمان مواعيد وظيفة التقييم مع التمويل المتاح ومع التغيير التنظيمي. ويرد أدناه عرض عام للخطوات الرئيسية المتخذة.

لمحة عامة عن تدابير الكفاءة من حيث التكلفة التي اتخذتها وظيفة التقييم:

- توحيد وظيفة التقييم وإتمام استعراض هيكل الموارد البشرية، أسفر عن الغاء 24 وظيفة (29 في المائة) ممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة منذ عام 2023
- استمرار الاتجاه نحو إجراء عدد أقل من التقييمات بوجه عام، تماشياً مع معيار تغطية 70 في المائة من الخطط الاستراتيجية القطرية الذي وافق عليه المجلس في عام 2024، وإجراء تقييمين عالميين فقط سنوياً
- استمرار جهود احتواء تكاليف تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية من خلال اعتماد نهج أكثر تكيفاً وتحديد أحجام الأفرقة ومواقعها بدقة أكبر
- استيعاب أنشطة مختارة داخلياً، بما في ذلك تقرير التقييم التجمعي السنوي وملخصات الأدلة ودعم جودة التقييمات اللامركزية وملخصات التقدير اللاحق للجودة
- استخدام أداة لاستخراج الأدلة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لإعداد ملخصات الأدلة
- تماشياً مع تدابير الكفاءة المؤسسية، التحول إلى المشاركة الافتراضية في حلقات العمل العالمية للتقييم، مما وفر 156 000 دولار أمريكي في عام 2025، وقصّر السفر على المهام الأساسية فقط، مما أسفر عن خفض تكاليف السفر بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2024

الحصيلة 1 - استقلال التقييمات ومصادقيتها وفانديتها

أساليب تقييم مبتكرة وقابلة للتكيف

- 56- تواصلت الجهود على نطاق وظيفة التقييم لضمان تصميم التقييمات وإجرائها باستخدام نهج وأساليب مكيفة تكيفاً جيداً مع غرضها وسياقها.
- 57- وفي ما يتعلق بالتقييمات المركزية، أحرز مكتب التقييم تقدماً في توسيع الأساليب المختلفة المستخدمة، بما في ذلك تعميق التحليل الكمي ومصادر البيانات المطبقة فيه، واستخدام رسم خرائط الحصائل لرصد النتائج التي لا تجسدها نظم الرصد المؤسسية. وطلب أيضاً من شركات التقييم المستقلة تقديم مقترحات تتضمن منهجيات مبتكرة.
- 58- وفي ما يتعلق بالتقييمات اللامركزية، واصل البرنامج وأفرقة التقييم استكشاف سبل تكيف أساليب التقييم ونهجها مع كل بلد، وتكيفت في بعض الحالات مع التغيرات المفاجئة في البيئة التشغيلية للبرنامج. فعندما تدهورت الحالة الأمنية في لبنان، تحول البرنامج والحكومة إلى نهج مختلط لجمع البيانات من أجل التقييم المشترك لبرنامج استهداف الفقر الوطني. وفي إطار جهود البرنامج المستمرة للتواصل مع مجتمعات الشعوب الأصلية ورصد المنظورات الثقافية، طبق تقييم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات أسلوب "الاستقصاء التقديري" باستخدام دوائر السرد القصصي والحوار لتقييم ما إذا كان أداء المشاريع متوائماً مع تطلعات المجتمعات المحلية.
- 59- وفي ما يتعلق بتقييمات الأثر، واصل مكتب التقييم تطوير نهج مبتكرة واستخدامها لتقييم تدخلات البرنامج الإنسانية والإنمائية بدقة. ويستكشف مكتب التقييم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل اللغة الطبيعية كجزء من التقييمات. وفي عام 2025، تلقى مكتب التقييم منحة من مؤسسة Gates لاختبار مزيج يجمع بين التمويل الرقمي والرسائل الرقمية الجديدة لتغيير السلوك الاجتماعي من أجل تحسين صحة المرأة وتغذية الطفل في ثلاثة بلدان.

دعم الجودة

60- يتضمن الملحق الأول-جيم توزيعاً للتقييمات اللامركزية التسعة عشر التي أجريت في عام 2025، وقد كلفت المكاتب القطرية بإجراء 17 منها، وطلبت إجراء تقييم واحد دائرة التغذية والوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية في المقر في روما، وطلب إجراء تقييم آخر مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإقليمي. وقدمت وحدة التقييم اللامركزي في مكتب التقييم، التي تضم موظفين في روما وأفرقة التقييم التقنية الإقليمية الموفدة إلى المكاتب الإقليمية، دعماً تقنياً مباشراً وتوجيهاً إلى المكاتب القطرية والمقر العالمي. وضمن ذلك توفر القدرات اللازمة لتلك المكاتب للتكليف بإجراء تقييمات لامركزية ذات مصداقية وإدارتها. واضطلعت أفرقة التقييم التقنية الإقليمية بدور مهم بوجه خاص في دعم موظفي المكاتب القطرية المسؤولين عن إدارة هذه التقييمات لضمان استيفائها معايير جودة التقييم (انظر القسم التالي) واستجابتها لاحتياجات المكاتب القطرية في مجالى المساءلة والتعلم.

61- وقدمت خدمات دعم الجودة المستقلة للتقييمات اللامركزية التي يديرها مكتب التقييم تعقيبات في الوقت المناسب على جميع مشاريع الاختصاصات والتقارير الاستهلالية وتقارير التقييم وتقارير خط الأساس.²⁴ وتم استيعاب خدمات دعم الجودة بالكامل داخلياً في عام 2025 لزيادة الكفاءة. وازدادت أهمية هذه الخدمات مع تزايد عدد طلبات الدعم في ظل الضغوط الواقعة على قدرات المكاتب القطرية بسبب تخفيض عدد الموظفين.

ضمان الجودة

62- في عام 2025، أدخلت تحديثات شاملة على نظام ضمان جودة التقييم في البرنامج لكي يعبر عن الدروس المستخلصة من التقييمات الأخيرة ولكي يكون متوائماً مع الهيكل التنظيمي الجديد للبرنامج وتفويضات السلطة فيه. وفتح "الدليل المصغر" لكبار المسؤولين المكلفين بطلب إجراء التقييمات اللامركزية لتوضيح دورهم في إطار المساءلة المحدث.

63- وبُسطت عدة مذكرات تقنية لتحسين إمكانية استخدامها من جانب المكاتب القطرية وأفرقة التقييم. وأصدر مكتب التقييم أيضاً موجزاً إعلامياً عن الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في تقييمات البرنامج، يحدد المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف. وأعدّ موجزاً عن تقييمات الأنشطة الممولة من صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ لتوجيه موظفي البرنامج بشأن متطلبات التقييم الخاصة بالمانحين.

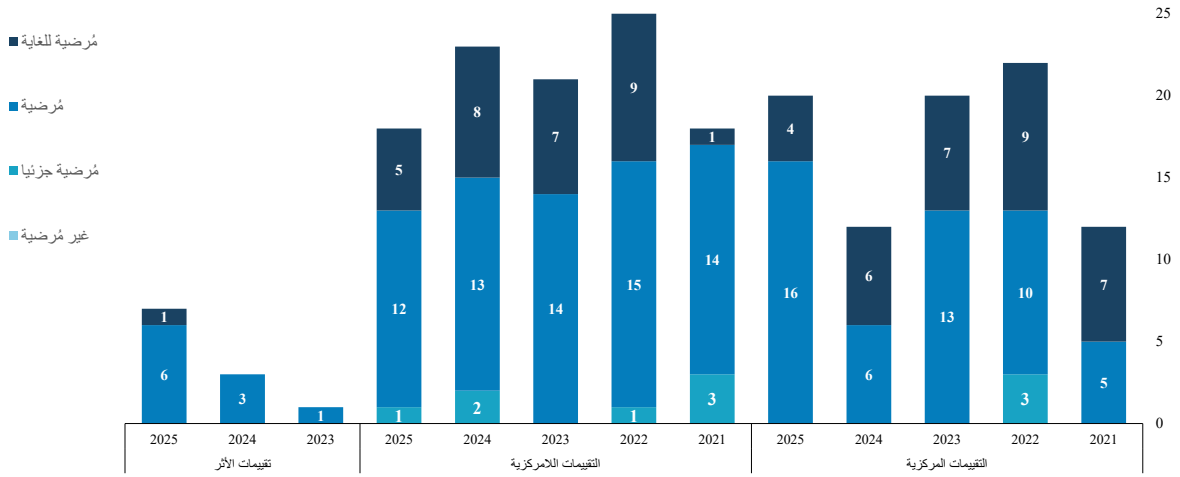
التقدير اللاحق للجودة

64- يخضع كل تقييم يقوده البرنامج لتقدير لاحق للجودة، وهي آلية يقيّم من خلالها خبراء مستقلون جودة التقييم وفقاً لقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم فضلاً عن متطلبات التقييم المحددة في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واستراتيجية الأمم المتحدة بشأن إدماج منظور الإعاقة. ويبين التقدير اللاحق للجودة مدى إمكانية اعتماد المستخدمين على استنتاجات تقييمية ذات مصداقية للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات.

65- وفي عام 2025، صنّفت نسبة 27 في المائة من التقييمات الخمسة والأربعين التي قادها البرنامج على أنها "مُرضية للغاية"، و71 في المائة على أنها "مُرضية"، و2 في المائة على أنها "مُرضية جزئياً"، ولم يصنّف أي منها على أنه "غير مُرضٍ". ويقدم الشكل 1 لمحة عامة عن تطور تقديرات الجودة للتقييمات المركزية واللامركزية وتقييمات الأثر.

²⁴ في عام 2025، قدمت الخدمات تعقيبات على 70 مشروعاً من مشاريع المنتجات، بما في ذلك 17 اختصاصاً و23 تقريراً أولياً و27 تقريراً من تقارير التقييم و3 من تقارير خطوط الأساس.

الشكل 1: التقدير اللاحق لجودة تقارير التقييم المُنجزة، 2021-2025



المصدر: مكتب التقييم

66- وبقياس هذه التقييمات وفقاً لمؤشر أداء التقييم في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، صُنِّف 71 في المائة منها على أنه "يستوفي المتطلبات" و29 في المائة على أنه "يقترب من استيفاء المتطلبات". ولم يُصنَّف أي تقييم على أنه "لا يستوفي المتطلبات". وبلغ متوسط التصنيف للتقييمات الخمسة والأربعين 7.1 ("يستوفي المتطلبات")، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقابل 7.6 في عام 2024.

67- ومُنح المكتبان القطريان للبرنامج في نيكاراغوا، وسيراليون وشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ جائزة التميز في التقييم لدى البرنامج تقديراً للعمل الاستثنائي في إدماج المساواة بين المرأة والرجل في أسئلة التقييم ونهج وأساليبه.

68- ومنذ عام 2023، ظل البرنامج يبلغ عن مؤشر أداء التقييم في استراتيجية الأمم المتحدة بشأن إدماج منظور الإعاقة وعن أدائه في ضمان مراعاة الأشخاص الأكثر ضعفاً في تقييماته. ومن بين التقييمات التي اكتملت تقاريرها في عام 2025، صُنِّف 51 في المائة منها على أنه يستوفي المتطلبات، مما يمثل تحسناً مقابل 47 في المائة في عام 2024.

الحصيلة 2 - التوازن والملاءمة في تغطية التقييم ودعمها المساءلة والتعلم

تخطيط التقييم

69- تحققت جميع الإنجازات الرئيسية المحددة في خطة عمل وظيفة التقييم في البرنامج للفترة 2025-2027،²⁵ على الرغم من إعادة الهيكلة المؤسسية وتخفيضات الميزانية التي أجراها البرنامج.

70- وفي إطار جهوده لتحقيق تكامل وظيفة التقييم، بدأ مكتب التقييم في عام 2025 تنظيم اجتماعات دورية متكاملة لتخطيط التقييم لكل إقليم لاستعراض التقييمات المركزية واللامركزية وتقييمات الأثر المقررة لكل مكتب قطري. وأدى ذلك في بعض الحالات إلى تخفيض أولوية بعض التقييمات لتحقيق أفضل استخدام للموارد المحدودة المتاحة والتقليل إلى أدنى حد من العبء على أفرقة المكاتب القطرية المثقلة بالأعباء.

71- وعمل مكتب التقييم ومكتب المفتش العام معاً لضمان مواءمة خطتي عملهما وتكاملهما وتجنب التداخل. ويسرت هذا العمل لوحة معلومات مشتركة. وبدأ مكتب التقييم ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات عملاً مشتركاً لتحليل المسائل النظامية في نهج البرنامج إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات.

72- وعمل مكتب التقييم مع دائرة رصد البرامج والإبلاغ عنها لتوعية المكاتب القطرية ودعمها في ما يتعلق بأداة التقدير والرصد والميزنة والتوجيهات المرتبطة بها، من خلال تنظيم حلقات دراسية شبكية مشتركة بشأن استخدام الأداة والدروس المستفادة والتحديات.

²⁵ "خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)" (WFP/EB.2/2024/5-A/1Rev.1)، الملحق السابع، خطة عمل وظيفة التقييم 2025-2027.

- 73- ووضعت ترتيبات تعاقدية لتنفيذ 84 في المائة من جميع التقييمات التي كان من المقرر إجراؤها في الأصل في عام 2025.²⁶ وكما هو الحال دائما، استمر تقلب دورات الخطط الاستراتيجية القطرية وأولويات المكاتب القطرية والطلبات الناشئة من الجهات المانحة وتوافر الموارد، وتعين إجراء تعديلات طوال العام، ولا سيما في ما يتعلق بالتقييمات اللامركزية.
- 74- واضطلعت أفرقة التقييم التقنية الإقليمية، حيثما كان ذلك مناسباً ومجدياً، بدور أساسي في تخطيط التقييمات اللامركزية المتعددة البلدان ودعمها، مما أتاح للمكاتب القطرية التي تواجه قيوداً مالية كبيرة إمكانية التكيف بإجراء تقييمات وتعزيز التعلم في البلدان. وعلى سبيل المثال، دعم مكتب غرب ووسط أفريقيا الإقليمي المكاتب القطرية في بنين، والكاميرون، والسنغال في التكيف بإجراء تقييم متعدد البلدان ركز على التغذية المدرسية.

تقييمات السياسات

- 75- يُجرى تقييم سياسة معينة بعد مرور فترة تتراوح بين أربع وست سنوات من بدء تنفيذ السياسة و/أو قبل إدخال أي تغييرات عليها. وتهدف تقييمات السياسات إلى تقييم جودة السياسات وعملية تنفيذها ونتائجها من أجل إثراء قرارات الإدارة بشأن التدابير التصحيحية أو وضع سياسات جديدة، بحسب الاقتضاء والحاجة.
- 76- وبحلول نهاية عام 2025، كانت نسبة 75 في المائة من السياسات النشطة الموافق عليها بعد عام 2011 والمدرجة في خلاصة سياسات البرنامج²⁷ قد خضعت للتقييم أو كانت قيد التقييم (انظر الملحق الثالث). وعُرضت نتائج تقييم سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2025 وسلطت الضوء على كيفية انتقال البرنامج من إدارة المخاطر التي يتولاها متخصصون لتصبح "مسؤولية الجميع".

التقييمات الاستراتيجية

- 77- تتسم التقييمات الاستراتيجية بطابع استشرافي وتركز على تقييم المجالات المواضيعية أو المبادرات والمسائل المؤسسية ذات الصلة بهدف الاسترشاد بها في الاتجاه الاستراتيجي للبرنامج وقرارات الإدارة من منظور عالمي.
- 78- وخلال عام 2025، أنجز مكتب التقييم ثلاثة تقييمات استراتيجية.
- ◀ أوصى التقييم الاستراتيجي لدعم البرنامج للاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين، الذي عُرض في الدورة السنوية للمجلس لعام 2025، بأن يتخذ البرنامج موقفا مؤسسيا واضحا ويحدد عرضه البرامجي وشراكاته التشغيلية الخاصة باللاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين، وأن يعزز نظم بياناته وقدراته التحليلية لضمان استناد جميع البرامج إلى تحليل شامل لأوضاع هؤلاء الأشخاص في ما يتعلق بمواطن ضعفهم المتداخلة ومخاطر الحماية التي يتعرضون لها.
- ◀ أوصى التقييم الاستراتيجي لنهاج البرنامج إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات للمساعدات الغذائية والتغذية، الذي عُرض في الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2026، بأن يوضح البرنامج تركيزه الاستراتيجي على تحديد الأولويات، والحفاظ على الحد الأدنى من المعايير والملاك الأساسي من الموظفين، وتعزيز الشفافية والمرونة، وتقوية أطر تبادل البيانات مع الشركاء فضلا عن قابلية نظم بياناته للتشغيل البيئي.
- ◀ أوصى تقييم خارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد في البرنامج للفترة 2022-2025، الذي عُرض في الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2026، بأن يحدّث البرنامج استراتيجيته بشأن سلسلة الإمداد لمواءمتها مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج وأن يراعي التزامه المتطور بمبادرة الأمم المتحدة 80. وأوصى أيضا بأن يعزز البرنامج الاتساق الداخلي لنظم التخطيط وعملياته والاتساق الخارجي مع تفعيل مبادرة الأمم المتحدة 80.

- 79- وبدأ إجراء تقييمين استراتيجيين في عام 2025 وسُعرضان في الدورتين السنوية والعادية الثانية للمجلس لعام 2026. ويتناول أحدهما مساهمة البرنامج في الحماية الاجتماعية، ويتناول الآخر تكييف البرنامج مع المشهد المتطور للشراكات.

²⁶ المرجع نفسه.

²⁷ "خلاصة السياسات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية" (WFP/EB.1/2026/5-A).

تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية

- 80- تشكل تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية الأداة الرئيسية للمساءلة المؤسسية والتعلم بشأن نتائج البرنامج على المستوى القطري. ويُجرى تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية في السنة قبل الأخيرة من دورة الخطة للوقوف على الأداء السابق، والمساهمة في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية التالية، وربما المساهمة في تصميم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.
- 81- وأنجز أربعة عشر تقييماً للخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2025. وعُرضت التقييمات التي غطت الخطط الاستراتيجية القطرية للصين، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسواتيني، وإثيوبيا، وإندونيسيا، والنيجر، وسيراليون، وتركيا، وأوغندا في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2025، وعُرضت التقييمات التي غطت الخطط الاستراتيجية القطرية لأرمينيا، وغواتيمالا، والعراق في الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2026. وأرجئ عرض تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للصومال إلى دورة لاحقة للمجلس. وكان أحد عشر تقييماً للخطط الاستراتيجية القطرية قيد التنفيذ في نهاية عام 2025 (انظر الملحق الأول-ألف). وبيّن الفرق بين عدد تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية المقررة (18) والمُنجز في عام 2025 (14) التغييرات في الجداول الزمنية للخطط الاستراتيجية القطرية أثناء التنفيذ، والتي ترتبط في كثير من الأحيان بتغييرات في دورات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

تقييمات حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي والتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات

- 82- تماشياً مع سياسة البرنامج بشأن التقييم، تُقيم استجابات البرنامج لجميع الأزمات المصنفة على أنها "حالات طوارئ" تتطلب اهتماماً مؤسسياً أو "حالات طوارئ" تتطلب توسيع النطاق المؤسسي من خلال تقييمات حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي، أو تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، أو التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات. وتتناول تقييمات حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي أداء البرنامج أثناء عمليات حالات الطوارئ. ويمكن أن يكون نطاقها عالمياً أو متعدد البلدان أو بلداً واحداً. وفي عام 2025، خضعت للتقييم نسبة 100 في المائة من استجابات البرنامج لحالات الطوارئ على المستوى المؤسسي المقرر تقييمها.
- 83- وأنجز مكتب التقييم في عام 2025 تقييمين لحالات طوارئ على المستوى المؤسسي. وعُرض تقييم استجابة البرنامج للأزمة في أوكرانيا، الذي غطى الفترة من عام 2022 إلى عام 2024، في الدورة السنوية للمجلس لعام 2025، في حين عُرض تقييم استجابة البرنامج في اليمن من عام 2019 إلى عام 2024 في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2025. وسُعرض تقييم حالة الطوارئ على المستوى المؤسسي لاستجابة البرنامج للأزمة الإقليمية في السودان، الذي يشمل السودان إلى جانب سبعة بلدان مجاورة تستضيف لاجئين سودانيين، في الدورة السنوية للمجلس لعام 2026.
- 84- وبالإضافة إلى ذلك، عرض مكتب التقييم على المجلس في عام 2025 أربعة تقييمات لخطط استراتيجية قطرية تغطي استجابات لحالات الطوارئ على المستوى المؤسسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والنيجر وتركيا.²⁸
- 85- ويشترك مكتب التقييم بدور نشط في أفرقة الإدارة المعنية بالتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات، التي تقيّم الاستجابة الإنسانية الجماعية لحالات الطوارئ التي فعل بشأنها منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، بالتشاور مع رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، عمليات توسيع نطاق العمل الإنساني على نطاق المنظومة. وأنجز في عام 2025 تقييمان للاستجابة للأزمة الإنسانية في الصومال والاستجابة للزلاقي عام 2023 في تركيا، والجمهورية العربية السورية. وأنجز أيضاً في عام 2025 تقرير تجميعي للتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات الخاص بأوكرانيا.
- 86- وأعد تقرير تجميعي للتقييمات الإنسانية الأخيرة المشتركة بين الوكالات ركّز على مواضيع تتعلق بعملية إعادة ضبط العمل الإنساني، ولا سيما مدى ملاءمة النظام الإنساني وكفاءته وفعالته. وعُرضت النتائج على أصحاب المصلحة في أواخر

²⁸ تغطي هذه التقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية بالكامل، ولكنها تتضمن أيضاً تركيزاً خاصاً على الاستجابات لحالات الطوارئ. وتقيّم بذلك الالتزام بالمبادئ الإنسانية، واستعداد البرنامج لحالات الطوارئ وحسن توقيت استجابته لها، والحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين، وإدارة المخاطر ومجالات اهتمام أخرى. ويراعي تصميم هذه التقييمات القيود المحددة المتعلقة بالوصول إلى البيانات وجودتها الناجمة عن سياقات حالات الطوارئ، ويولي اهتماماً خاصاً لأخلاقيات التقييم وتجنب إلحاق الضرر وإيجاد طرق مبتكرة لإعلاء صوت الفئات التي يصعب الوصول إليها.

عام 2025 ومن المتوقع نشر التقرير في عام 2026. وغلّق التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للعمليات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب الحالة الأمنية في تلك المنطقة وسيُستأنف في عام 2026 (انظر الملحق الأول-دال).

تقارير التقييم التجميعية

87- أنجز تقرير تقييم تجميعي يتعلق بعمل البرنامج في البلدان المتوسطة الدخل بدأ إعداده في عام 2024 وعُرض في الدورة السنوية للمجلس لعام 2025. وأوصى التقرير التجميعي بتوضيح الاستراتيجيات والعروض البرمجية بصورة أفضل، ولا سيّما في البلدان المتوسطة الدخل التي تستضيف لاجئين ونازحين داخليا وتدعم المهاجرين غير النظاميين، والبلدان المتوسطة الدخل التي يعمل فيها البرنامج من دون استهداف مباشر للمستفيدين، والبلدان المتوسطة الدخل الخارجة من أزمات. وسيُعرض تقرير تقييم تجميعي يتعلق بمشاركة البرنامج في تنسيق الشؤون الإنسانية بدأ إعداده في عام 2025 في الدورة السنوية للمجلس لعام 2026.

مبادرات التقييمات المشتركة والتقييمات على نطاق المنظومة على المستوى العالمي

88- يقر مكتب التقييم بالأهمية الحاسمة لتعزيز جهود التقييم التعاونية، وهو ملتزم التزاما كاملا بدعم تنفيذ التقييمات المشتركة²⁹ والتقييمات على نطاق المنظومة. وتعد هذه المبادرات ضرورية للاستفادة من الجهود الجماعية وتعزيز التأثير العام للتقييمات. ويشترك مكتب التقييم بنشاط في التقييمات العالمية المشتركة من خلال المساهمة بوقت الموظفين والخبرة التقنية والموارد المالية. وتيسر هذه المشاركة التعاون البناء مع مجموعة واسعة من الشركاء الذين يعملون وفق ترتيبات حوكمة وإدارة متنوعة. ويكفل مكتب التقييم، من خلال هذه التقييمات والدراسات المشتركة، أن تكون التقييمات متينة ومتوائمة مع أفضل الممارسات العالمية، مما يعزز القدرة الجماعية على تقييم التحديات الملحة والتصدي لها بصورة مشتركة.

89- وعلى المستوى العالمي، شارك البرنامج في جهود التقييم التعاونية، حيث عمل في اللجنتين التوجيهيتين لتقييمين مشتركين أنجزا في عام 2025. وقِيم أحدهما الاستجابة الدولية الجماعية للمساعدة الإنمائية والإنسانية لجائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، وأُجري تحت رعاية التحالف العالمي المعني بتقييم إجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19، وقِيم الآخر عمل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي بقيادة البنك الدولي.

90- ويشكل البرنامج جزءا من فريق إدارة التحالف العالمي لتجميع الأدلة التقييمية لأهداف التنمية المستدامة، الذي يجمع بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والهيئات والشبكات العالمية للتقييم وتجميع الأدلة بهدف تسخير قوة التقييم وتجميع الأدلة لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2025، شارك البرنامج في رئاسة فريق إعداد التقرير التجميعي في إطار "ركيزة الإنسان" مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وركّز التقرير التجميعي الأول على تنفيذ تدخلات المساعدة الاجتماعية وفعاليتها في الوصول إلى الأشخاص الأكثر تخلفا عن الركب. وعُرضت النتائج الأولية في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية وسُنّش على نطاق أوسع طوال عام 2026.

91- وفي عام 2025، دعم مكتب التقييم بالتمويل وبوصفه عضوا في فريق الإدارة المشترك، سلسلة من ملخصات أدلة التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة بقيادة مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وشكل مكتب التقييم أيضا جزءا من فرقتي الإدارة في تقييمين على نطاق المنظومة أنجزا خلال العام.

92- وفي عام 2025، ساهم البرنامج أيضا في تقييم على نطاق المنظومة للنظم الغذائية تناول فعالية مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية، مع التركيز على آليات الشراكة والتنسيق الخاصة به.

²⁹ يعرف فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم المشترك بأنه "جهد تقييمي مشترك يقوم به أكثر من كيان لموضوع ذي اهتمام مشترك. وتتفاوت فيه درجة "الإشراك" بين التعاون في عملية التقييم، وتجميع الموارد والإبلاغ المشترك (فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، 2013. مجموعة الموارد المتعلقة بالتقييمات المشتركة، الصفحة 12).

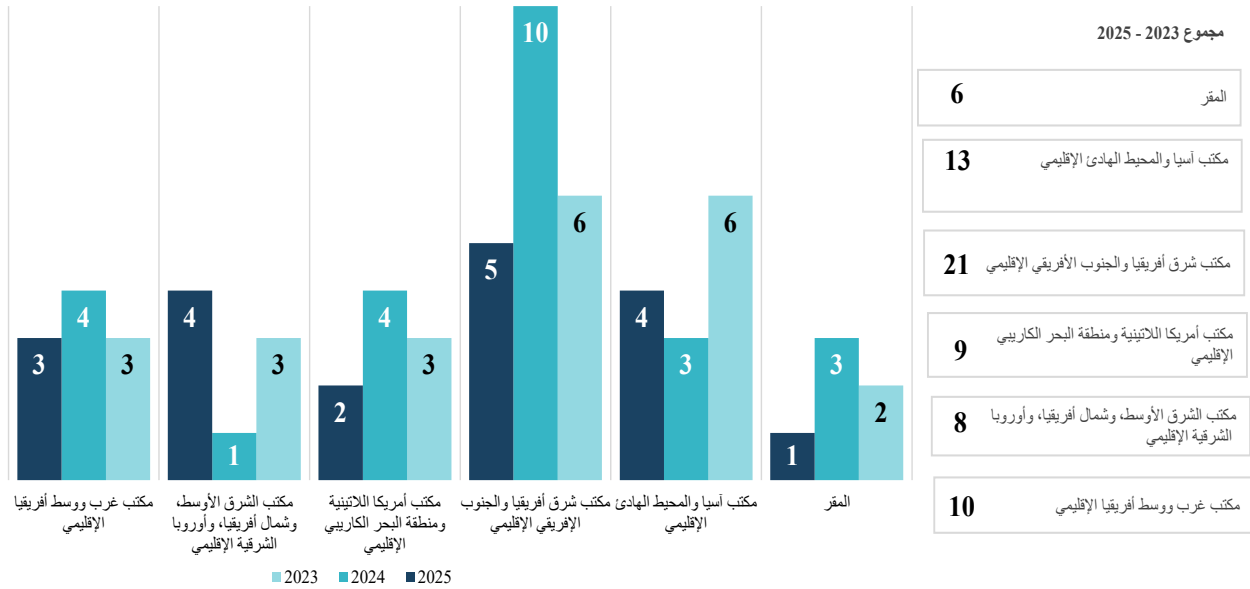
التقييمات اللامركزية

93- يصدر التكليف بإجراء التقييمات اللامركزية لتلبية احتياجات التعلم وإظهار النتائج، وفي بعض الحالات للوفاء بالالتزامات التي يتم التعهد بها للجهات المانحة والشركاء الآخرين. وينص معيار الحد الأدنى للتغطية على أنه ينبغي لكل مكتب قطري أن يكلف بإجراء تقييم لامركزي واحد على الأقل في كل دورة من دورات الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وأنهى ستة مكاتب قطرية هذه الدورات في عام 2025. ومن بينها، كلفت أربعة مكاتب بإجراء تقييم لامركزي واحد على الأقل.

94- وكانت خطة عمل وظيفة التقييم للفترة 2025-2027 تتوقع التكليف بإجراء 31 تقييما لامركزيا في عام 2025. غير أنه منذ اعتماد خطة العمل، حدثت تغييرات كثيرة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية، وتخفيضات في ملاك موظفي المكاتب القطرية، وقيود مالية غير مسبوق، وعدم استقرار اجتماعي وسياسي وأحداث أخرى. وفي نهاية المطاف، بدأ 27 تقييما لامركزيا ودراسة خط أساس واحدة في عام 2025.

95- وأنجز 19 تقييما لامركزيا في عام 2025 (انظر الملحق الأول-جيم لمزيد من التفاصيل)، كلفت المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية بإجراء 18 منها وطلبت دائرة التغذية والوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية في المقر في روما إجراء تقييم واحد. وطلبت الجهات المانحة إجراء 13 من أصل التقييمات اللامركزية التسعة عشر المنجزة. وأنشئت ثلاثة خطوط أساس في هايتي، ونيبال، ورواندا في إطار تقييمات متعددة السنوات.

الشكل 2: التقييمات اللامركزية المنجزة بحسب الإقليم/المقر لسنة الإنجاز، 2023-2025



المصدر: مكتب التقييم.

96- وأنجز تقييمان مواضيعيان متعدد البلدان، مما وقّر منظورات ثرية للمواضيع ذات الأولوية للتعلم لدى البرنامج استنادا إلى أدلة تقييم متعددة البلدان. وكلفت دائرة التغذية والوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية بإجراء أحدهما وركز على النظم الغذائية في ستة بلدان³⁰ وكلف مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإقليمي بإجراء الثاني وقيم مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية في السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا.

97- وواصلت أفرقة التقييم التقنية الإقليمية دعم المكاتب القطرية في تحديد احتياجات الأدلة، وإدماج خطط التقييم وميزانياته مع الخطط الاستراتيجية القطرية، واستكشاف سبل التكليف بإجراء التقييمات بكفاءة أكبر للتعامل مع قيود الموارد المتزايدة.

³⁰ بنن، وبوروندي، وغانا، وهندوراس، والهند، ورواندا.

تقييمات الأثر

- 98- لا تخضع تقييمات الأثر لقواعد التغطية ويمكن أن تغطي أنشطة تمتد من سنة إلى أربع سنوات. وتواصل العمل بمختلف النوافذ المواضيعية لتقييمات الأثر وكذلك مسار العمل الإنساني.³¹ وفي عام 2025، نشر مكتب التقييم سبعة تقارير لتقييمات الأثر. وشملت التقارير النهائية عن تقييمات الأنشطة في غامبيا، وغانا (المرحلة 1)، وهايتي، وكينيا، ومالي، ونيبال، ورواندا. ومن المتوقع إنجاز سبعة تقييمات أثر أخرى في عام 2026. وستستمر تقييمات أثر كثيرة (سواء الجارية أو التي بدأت في عام 2025) حتى عام 2027 على الأقل. ويقدم الملحق الأول-باء لمحة عامة عن جميع تقييمات الأثر المنجزة والجارية خلال العام.
- 99- وواصل مكتب التقييم تعميق شراكته الاستراتيجية مع إدارة تقييم الأثر الإنمائي في البنك الدولي بهدف توليد الأدلة من خلال مختلف النوافذ المواضيعية لتقييمات الأثر. ووسّع أيضا شراكته التقنية بشأن تقييمات الأثر مع المركز الدولي للأمن والتنمية.
- 100- وفي عام 2025، أنجز مكتب التقييم تقييم أثر للعمل الاستباقي في نيبال - وهو مشروع وُضع بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) وموّل الصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ (الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ). وعقب تقييم العمل الاستباقي في نيبال وتقييم أثر في بنغلاديش، وقّع البرنامج ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مذكرة تفاهم مدتها خمس سنوات لإضفاء الطابع المؤسسي على تقييمات الأثر المشتركة للعمل الاستباقي وأي تدخلات أخرى يمولها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.
- 101- وأخيرا، أبرم مكتب التقييم بنجاح 18 ترتيبا طويل الأجل مع شركاء جدد لخدمات تقييم الأثر ودعم إحقاق الشركاء لضمان الإدماج السلس والامتثال لمعايير البرنامج.

الحصيلة 3 - أدلة التقييم متاحة بصورة منهجية ويمكن الوصول إليها لتلبية احتياجات البرنامج والشركاء

- 102- قدّم استقصاء يُجرى كل سنتين أُجري في مطلع عام 2025 بين أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في مجال التقييم تعقيبات قيمة من 900 مشارك بشأن منتجات التقييم وقنواته وخدماته التي يفضلونها. وكان معظم المشاركين على دراية بأدلة التقييم وأبدوا تفضيلا للمنتجات الموجزة والمرئية. وأكد المستخدمون أهمية تكييف المنتجات بصورة أفضل مع احتياجاتهم المحددة؛ واقترحوا أيضا عمليات أكثر انسيابية وسرعة، ومزيدا من التركيز على التعلّم، ومزيدا من النشر فضلا عن زيادة استخدام الأدلة في الحوارات مع الجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، يُرسل استقصاء لقياس مستوى رضا المستخدمين إلى المشاركين في التقييم بعد كل تقييم (66 مشاركا في عام 2025). وأفاد أكثر من 75 في المائة من المشاركين بأنهم راضون للغاية عن التقييمات من حيث فائدتها وملاءمتها ومصداقيتها وقابليتها للتنفيذ، وأعربوا عن ارتياحهم لمستوى التشاور معهم. وأفاد 83 في المائة من المشاركين بأن التقييمات جاءت في الوقت المناسب، مع إشارة 48 في المائة منهم إلى تأخيرات طفيفة. وخلص الاستقصاء إلى أن الاستخدام المقصود للتقييمات قوي. واستخدم مكتب التقييم هذه التعقيبات لتعزيز قبول عروض التقييم وأثرها، بما في ذلك من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى التوصيات ومراعاتها للسياق وقابليتها للتنفيذ.
- 103- وواصل مكتب التقييم ضمان إتاحة الوصول في الوقت المناسب إلى 47 تقريرا من تقارير التقييم لجميع المستخدمين المستهدفين، بما في ذلك المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج والأفرقة التابعة لهما. ونُشرت جميع التقييمات المركزية وتقييمات الأثر في مواعيدها المحددة، وكذلك 89 في المائة من التقييمات اللامركزية. وخضعت جميع تقارير التقييم لتحرير وتنسيق دقيقين قبل النشر واستخدمت وسائل بصرية لزيادة سهولة قراءتها. واستُكملت التقارير بمجموعة متنوعة من المنتجات التكميلية الموجزة، بما في ذلك الموجزات والرسوم البيانية ومقاطع الفيديو والحلقات الدراسية الشبكية.
- 104- وتواصل مكتب التقييم مع مستخدميه من خلال منتجات اتصال مكرسة لهذا الغرض، مما أسفر عن 74 428 عملية تنزيل فريدة لمنتجات التقييم من المنصات الخارجية للبرنامج، بزيادة قدرها 15 في المائة مقابل عام 2024. واستُكمل ذلك بالنشر على القنوات الرقمية الداخلية للبرنامج وموقع المجلس التنفيذي على الإنترنت فضلا عن مواقع المستودعات الإلكترونية لأوساط التقييم الأوسع التي يستضيفها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشبكة التعلّم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني.

³¹ أنشئ مسار العمل الإنساني لتطوير أساليب جديدة ومبتكرة لتقييمات الأثر في السياقات الهشة وحالات الطوارئ الصعبة.

وبالإضافة إلى ذلك، رَوَّج مكتب التقييم لأدلة التقييم من خلال نشر 94 منشورا على المنصات الداخلية اجتذبت 421 40 مشاهدة، و16 مقالا على موقع *Medium* و13 مقالا في النشرة الإخبارية. وساهمت هذه الأنشطة في زيادة عدد قراء النشرة الإخبارية التي يصدرها مكتب التقييم (بارتفاع قدره 3.8 في المائة في عدد الأشخاص الذين يفتحون النشرة الإخبارية عند تلقيها) وعُززت بتواصل مستمر عبر قنوات وسائل التواصل الاجتماعي.

عمليات واضحة لإدماج أدلة التقييم في البرامج والسياسات

105- واصل مكتب التقييم جهوده على نطاق وظيفة التقييم للاستفادة من الأدلة وتوجيه عملية صنع القرار في ما يتعلق بتصميم البرامج والسياسات الاستراتيجية. وفي إطار عملية الضمان السنوية من جانب المديرية التنفيذية لعام 2025، أفاد 74 في المائة من المكاتب القطرية باستخدام أدلة التقييم لتحسين التنفيذ البرامجي والأداء من أجل تعزيز تحديد المخاطر وإدارتها ودعم آليات المساءلة.

106- وواصل مكتب التقييم استعراض مشاريع الخطط الاستراتيجية القطرية ومشاريع السياسات لضمان استرشادها بالأدلة المتاحة. وبوجه عام، شملت نسبة 100 في المائة من مشاريع سياسات البرنامج والخطط الاستراتيجية القطرية التي وُضعت في عام 2025 إشارات صريحة إلى أدلة التقييم عندما كانت متاحة. وأدرجت سياسة إضفاء الطابع المحلي أدلة التقييم ذات الصلة على النحو الملائم. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت أفرقة التقييم التقنية الإقليمية في بعض المكاتب القطرية - مثل كوبا وغواتيمالا - حلقات عمل صياغة الخطط الاستراتيجية القطرية بأدلة مصممة خصيصا للاسترشاد بها في تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية.

107- وفي سياق إعادة الهيكلة التنظيمية الكبيرة في عام 2025، دعم مكتب التقييم بنشاط استعراض الإجراءات المؤسسية، ولا سيّما المتابعة المنهجية لتوصيات التقييم التي قادتتها شعبة إدارة المخاطر لضمان أن يكون الهيكل التنظيمي الجديد ملائما للغرض المنشود.

108- ويرد في الملحق الخامس لهذا التقرير بيان عن حالة الإجراءات المتخذة لمعالجة توصيات التقييم، أعدته شعبة إدارة المخاطر. ومن بين الإجراءات البالغ عددها 1 000 إجراء المقرر إنجازها في عام 2025، نُفذ 60 في المائة بنجاح. ووفقا لإدارة البرنامج، تعالج هذه الإجراءات 317 توصية واردة في 82 تقريرا من تقارير التقييم.

أدلة التقييم المصممة لتلبية احتياجات البرنامج والشركاء

109- على الرغم من الضغوط على القوة العاملة في البرنامج التي قلّصت فرص التواصل مع المستخدمين، واصل مكتب التقييم بذل جهود واسعة لزيادة سرعته في الاستجابة لاحتياجات البرنامج والشركاء من الأدلة وجعل التقييمات مؤثرة خارج نطاق جمهورها المباشر.

110- وحافظ مكتب التقييم على صلات وثيقة مع الوظائف العالمية الأخرى لتحديد المواضيع التي يحتاج فيها البرنامج بشدة إلى أدلة موجزة وموجهة نحو الاستخدام. وأعدت سبعة ملخصات لأدلة التقييم استجابة لطلبات أُبديت على المستويين العالمي والإقليمي (انظر الملحق الأول-هـ). وواصلت أفرقة التقييم التقنية الإقليمية تقديم منتجات مصممة خصيصا إلى موظفي المكاتب القطرية والإقليمية.

111- ولتعزيز قدرته على تلبية الطلب المتزايد على أدلة مصممة خصيصا، أحرز مكتب التقييم تقدما كبيرا في تطوير روبوت محادثة مدعوم بالذكاء الاصطناعي يتيح للمستخدمين استخلاص رؤى من التقييمات القائمة. وقد استُخدمت هذه الأداة بالفعل لدعم إعداد موجزات الأدلة، بما في ذلك موجز بشأن طرائق التحويل موجّه إلى القيادة العليا في البرنامج. ومن المتوقع إطلاقها بالكامل في عام 2026.

112- ونُظمت حلقتان دراسيتان شبكيتان عالميتان مفتوحتان للتعلّم بهدف نشر نتائج التقييم ومناقشة كيفية تنفيذ المنظمة توصيات التقييم. وركّزت الحلقة الأولى على تقييم سياسة البرنامج للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وتناولت الثانية التقييم

الاستراتيجي لتهيئة البرنامج إزاء الأهداف وتحديد الأولويات. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد أحد عشر حدثًا في عام 2025³² استُمد محتواها من ملخصات التقييم واستجابات للطلاب على جلسات تفاعلية رفيعة المستوى بشأن الأدلة (انظر الملحق الرابع).

113- وفي منتدى عالمي مختلط لتقييم الأثر عقده البرنامج في ديسمبر/كانون الأول 2025، استضاف البرنامج 1 370 مشاركًا (معظمهم عبر الإنترنت) بهدف إحراز تقدم في ما يتعلق بممارسات تقييم الأثر وإقامة الشبكات. وشاركت الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية في تمويل المنتدى. وانصبَّ التركيز على موازنة تقييم الأثر مع عمليات إصلاح الأمم المتحدة الجارية وعملية إعادة ضبط العمل الإنساني، ولا سيَّما الحاجة إلى مزيد من الأدلة بشأن الفعالية من حيث التكلفة، والحاجة إلى عمل الوكالات بصورة مشتركة لسد الثغرات الحاسمة في الأدلة، والحاجة إلى العمل مع الأكاديميين في البلدان التي يدعمها البرنامج بما يتسق مع إضفاء الطابع المحلي. وبدأ المنتدى عملية لتحديد أولويات تقييم الأثر المتعددة الوكالات ووضع حوافز لتقييم الأثر بصورة مشتركة.

114- وواصلت أفرقة التقييم التقنية الإقليمية التواصل مع أصحاب المصلحة على المستويين الإقليمي والقطري بشأن مسائل أدلة التقييم. فعلى سبيل المثال، نظَّم فريق التقييم التقني الإقليمي في مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي ثمانية أحداث تقييمية جمعت أصحاب المصلحة لمناقشة مجموعة واسعة من الأدلة ذات الصلة. واجتذبت هذه الأحداث ما بين 40 و60 موظفًا من المكاتب الإقليمية والقطرية. ونظَّم فريق التقييم التقني الإقليمي في مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإقليمي حلقات دراسية شبكية لمناقشة نتائج التقييمات ذات الصلة بالإقليم وعقد جلسة مع المديرين القطريين لمناقشة نتائج التقرير التجميعي للتقييمات بشأن البلدان المتوسطة الدخل. وعقد فريق التقييم التقني الإقليمي في مكتب غرب ووسط أفريقيا الإقليمي حلقة دراسية شبكية بالتعاون مع المركز الإقليمي للتميز في مكافحة الجوع وسوء التغذية للتعريف بتقييمات البرنامج واستكشاف فرص التعاون في المستقبل في تبادل أدلة التقييم.

الخصيلة 4: تعزيز قدرة البرنامج على التكيف بإجراء التقييمات وإدارتها واستخدامها

تعزيز القدرات

115- خلص استعراض لاستراتيجية تنمية قدرات التقييم في البرنامج للفترة 2020-2024 إلى أن الاستراتيجية وفرت التوجيه والاتساق وإطارًا لإحراز تقدم منهجي في تنمية قدرات التقييم. وأوصى الاستعراض بإعادة النظر في المخاطر والافتراضات وتدابير التخفيف في سياق التغييرات التنظيمية، وزيادة التعاون بين وظيفة التقييم والوظائف الأخرى، واستدامة دعم مديري التقييم اللامركزيين وفرص التطوير المهني.

116- وعلى الرغم من قيود الموارد، ظل مكتب التقييم ملتزمًا بدعم تنمية قدرات التقييم، حيث قدم مجموعة من الموارد والتدريبات المصممة خصيصًا لمختلف الجماهير على نطاق المنظمة. كما واصل مكتب التقييم استكشاف كيفية تنفيذ هذه الأنشطة بتكلفة أقل، من خلال تنفيذ عناصر مثل تطوير التعلم الإلكتروني والتنقيح والترجمة والإرشاد داخليًا، مع تقليل عبء الوقت على الموظفين.

117- وصممت دورة "أسس التقييم" لجمهور واسع من موظفي البرنامج ممن يريدون الإلمام بوظيفة التقييم في البرنامج. وفي عام 2025، التحق ما مجموعه 200 موظف بالدورة، وأتمها 74 منهم بنجاح بنهاية العام. ومنذ إطلاقها في أواخر عام 2023، بلغ إجمالي عدد المتدربين بالدورة 1 240 موظفًا، وأتمها 323 منهم. ويجري حاليًا دراسة أسباب عدم إتمام الدورة وسبل تحسينها.

118- وفي عام 2025، نجح مكتب التقييم برنامجه الأساسي للتعلم في مجال التقييم الموجه لمديري التقييم اللامركزي الجدد (Eval4EM) لمعالجة قيود الوقت المحددة. والتحق بالبرنامج 29 مشاركًا من المشاركين في التقييمات اللامركزية الجارية أو المخطط لها؛ وأتم 100 في المائة من المشاركين حلقة العمل عبر الإنترنت، في حين بلغ متوسط تقدم الموظفين في المكون الإلكتروني الذاتي الوثيرة من Eval4EM ما نسبته 86 في المائة، بزيادة قدرها 45 في المائة عن عام 2024.

³² غطت هذه الجلسات التفاعلية المواضيع التالية: الشركاء المتعاونون؛ والحماية الاجتماعية؛ والوجبات المدرسية؛ وبناء القدرة على الصمود؛ وتعزيز القدرات القطرية؛ والمساواة بين الجنسين؛ والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها؛ والأهداف وتحديد الأولويات.

وبالإضافة إلى ذلك، شارك في 15 من أصل 19 تقييما لامركزيا مكتملا أدارها موظفو البرنامج في عام 2025، ومديرو تقييم إما تموا التدريب أو كانت لديهم خبرة سابقة في مجال إدارة التقييمات.

119- وفي عام 2025، نفتح مكتب التقييم أيضا وأطلق المجموعتين الثانية والثالثة من برنامج "شهادات الاعتماد الجزئي" للتقييم بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة بعد مرحلة تجريبية أولية. وحصل 21 موظفا من البرنامج على شهادات الاعتماد الجزئي في عام 2025. وتم توسيع نطاق المجموعة الثالثة، التي أطلقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، لتشمل نظراء من الحكومات الوطنية في كمبوديا ولبنان وسري لانكا، حيث يشارك البرنامج في تقييمات مشتركة.

120- وعقد مكتب التقييم أيضا حلقاته الدراسية السنوية الخامسة "EvalXchange" عبر الإنترنت، وجمعت 414 مشاركا من البرنامج وشركائه للتعلم من الأدلة الحديثة، وتبادل الخبرات، وتحسين ممارسة التقييم.

خبرات التقييم الخارجية

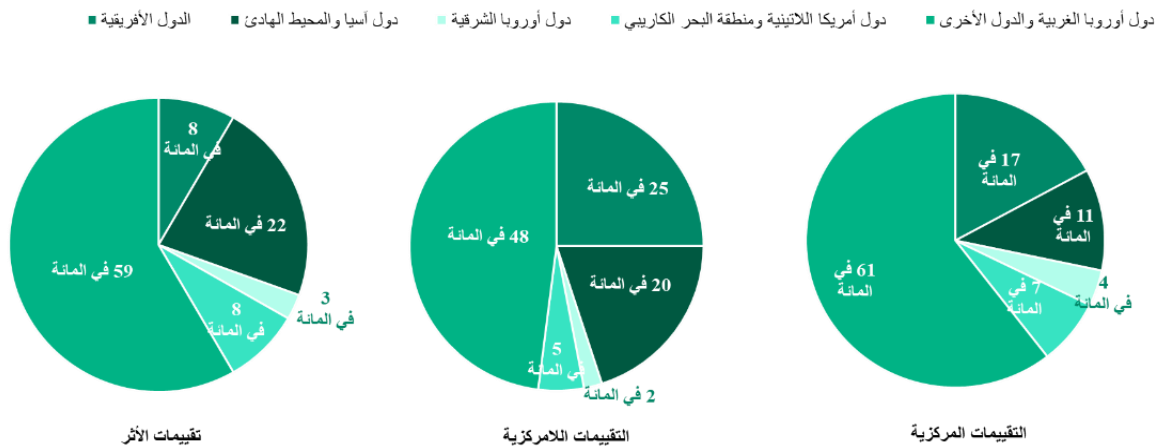
121- بالنسبة للتقييمات التي أنجزت في عام 2025، عيّن البرنامج 288 مقيما مستقلا، 49 في المائة منهم رجال و51 في المائة نساء.

122- وكانت نسبة المقيمين المستقلين من البلدان النامية أعلى في التقييمات اللامركزية (51 في المائة) مقارنة بالتقييمات المركزية (35 في المائة) وتقييمات الأثر (36 في المائة). ويوضح الشكل 3 التمثيل الإقليمي في تكوين أفرقة التقييم، ويظهر تغييرات طفيفة نسبيا مقارنة بعام 2024.

123- وفي عام 2025، أطلق البرنامج دعوة لتقديم مقترحات لتجديد اتفاقاته الطويلة الأجل بهدف تنويع قاعدة مقدمي خدمات التقييم. ومن المتوقع الانتهاء من إبرام هذه الاتفاقات في أوائل عام 2026. وواصل مكتب التقييم تعاونه مع مجتمعات التقييم لدى الشعوب الأصلية والشباب من خلال مبادرة Eval4Action، ومع برنامج المقيمين الشباب والناشئين التابع لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومتطوعي الأمم المتحدة، بهدف جذب أصحاب الكفاءات إلى مجال التقييم.

الشكل 3: تكوين أفرقة التقييم بحسب

المجموعة الإقليمية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة، 2025



المصدر: مكتب التقييم.

الحصيلة 5: مساهمة الشراكات في تعزيز بيئة التقييم على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وفي الاتساق في الأمم المتحدة

124- ساهم البرنامج في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وحقق المواعيد معه من خلال قيادته ومشاركته في قيادة وعضوية مختلف مجموعات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وشارك البرنامج في قيادة الفريق العامل المعني بالبيئة والمناخ، والفريق العامل المعني بتقييم الأثر، والفريق العامل المعني بتجميع التقييمات. وقد وضع الفريق العامل المعني بتقييم الأثر تعريفا موحدًا لتقييم الأثر على نطاق الأمم المتحدة، يتواءم مع سياسة البرنامج، مما يسهل إجراء تقييمات الأثر المشتركة داخل الأمم المتحدة.

تنمية القدرات الوطنية

125- واصل مكتب التقييم في عام 2025 جهوده الرامية إلى تحديد أنشطة تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم ورسم خرائطها عبر جميع عمليات البرنامج. ووفرت هذه العملية رؤية قيمة ويسرت استمرار تقديم الدعم التقني للمكاتب القطرية التي تنفذ أنشطة تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم. ففي سري لانكا، على سبيل المثال، قدم مكتب التقييم دعماً لضمان الجودة والمشاركة في مسار عمل تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم، والذي يقدم البرنامج من خلاله مساعدة إلى الحكومة في إعداد دليل لإدارة التقييمات في المبادرات التي يقودها البلد.

126- كما شهد العام مرحلة رئيسية مهمة في توسيع نطاق مؤشر قدرات التقييم الوطنية،³³ وهو أحد مبادرات التقييم الرئيسية للبرنامج. وتساعد هذه المبادرة، التي يشارك في تسييرها المعهد الألماني لتقييم التنمية، البلدان على تقييم نظمها التقييمية ووضع استراتيجيات لتعزيزها. وأجريت سبعة تقييمات في عام 2025 في أمريكا اللاتينية، إلى جانب خمس حلقات عمل بشأن الاستخدام والنشر.

127- وتوسعت المبادرة لتشمل أفريقيا وآسيا عقب إقامة شراكة بين مكتب التقييم، والمعهد الألماني لتقييم التنمية، والرابطة الأفريقية للتقييم. وتم إنجاز أربع تقييمات بموجب مبادرة مؤشر قدرات التقييم الوطنية بنجاح في بلدان أفريقية، وأطلقت ستة تقييمات إضافية. وبالمثل، بدأ البرنامج والمعهد الألماني لتقييم التنمية مناقشات مع رابطة التقييم في آسيا والمحيط الهادئ بهدف تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على التقييم في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وحظي هذا الحدث باهتمام كبير من الكثير من الشركاء والحكومات، مما يشير إلى فرص للتعاون في المستقبل.

128- وفي محاولة لمواءمة أنشطة تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم بين البلدان وكيانات الأمم المتحدة، انضم مكتب التقييم إلى منصة تنسيق مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم، إلى جانب اليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرها.

الشراكات

129- تعد التقييمات المشتركة وسيلة حيوية لتحقيق أمثل استخدام للموارد بين كيانات الأمم المتحدة، وكذلك فرصة لتعزيز التعلم الجماعي والتعاون وتقبل الحكومات ومشاركتها الفعالة.

130- وفي عام 2025، ساهم البرنامج في أحد عشر تقييمًا مشتركًا مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة وحكومات. وعلى الصعيد العالمي، دعم البرنامج ثلاثة تقييمات للعمل الإنساني مشتركة بين الوكالات، وتقرير تقييم تجميعيًا مشتركًا بين الوكالات، وخمسة تقييمات على نطاق المنظومة. كما شارك البرنامج في إدارة ثلاث تقييمات مشتركة لامركزية. وقاد البرنامج تقييمًا لبرنامج مشترك بشأن القدرة على الصمود في الصومال مع اليونيسف، وتقييمًا للبرنامج الوطني لمكافحة الفقر في لبنان. وفي ملاوي، تعاون البرنامج مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وحكومة ملاوي، واليونيسف (الوكالة الرائدة) لتقييم برنامج مشترك بشأن تعليم البنات. وشارك البرنامج في تصميم تقييمات مشتركة للأثر مع اليونيسف في السودان، ومع اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

131- وبالاشتراك مع وظائف التقييم لدى الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما، ومرفق البيئة العالمية، أطلق مكتب التقييم في مارس/آذار 2025 مبادرة "التقييم من أجل الأرض" (EvalForEarth)، التي دمجت جماعة الممارسين "النهوض بالتقييم" (EvalForward) مع مبادرة "تقييمات الأرض" (EarthEval). وتضم جماعة الممارسين الجديدة هذه 2 450 عضواً من 146 بلداً، وتعد قناة رئيسية لنشر أدلة التقييم.

132- وواصل مكتب التقييم العمل عن كثب مع شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في العمل الإنساني، حيث تعمل مديرة التقييم في اللجنة التوجيهية للشبكة.

³³ مؤشر قدرات التقييم الوطنية: <https://inceval.org/>

133- **التقييم على نطاق المنظومة.** واصل البرنامج المشاركة بنشاط كعضو في أفرقة الإدارة لعدد من التقييمات على نطاق المنظومة، والتي كلفت بها قيادة مكتب التقييم على نطاق المنظومة، في ما يتعلق بمواضيع التقييم ذات الصلة بولاية البرنامج. وعلى المستوى القطري، واصل البرنامج، من خلال أفرقة التقييم التقنية الإقليمية وكجزء من شبكات التقييم الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، المشاركة في تقييم أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك الخاصة بهندوراس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليبيريا.

الإطار المعياري لوظيفة التقييم

134- أثرت البيئة الخارجية والمؤسسية المتغيرة للبرنامج على الأنشطة في مسارات العمل الشاملة، كما هو موضح أدناه. وحدث تطوران هامان يتعلقان بالإطار المعياري لوظيفة التقييم في عام 2025.

135- **توحيد وظيفة التقييم.** في أعقاب تحول البرنامج إلى منظمة من مستويين، قادت مديرة التقييم مشاورات لتقييم كيف يمكن لوظيفة التقييم أن تدعم بشكل أفضل مساءلة المكاتب القطرية واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، واكتساب الكفاءة من خلال تحولها إلى وظيفة عالمية. وأكد أصحاب المصلحة على أهمية الحفاظ على الخبرات التقييمية الإقليمية، مع المهارات اللغوية والمعرفة ببيئة التشغيل لضمان تقديم الدعم ذي الصلة في الوقت المناسب. وأسفرت مشاورات إضافية في عام 2025 مع الفريق التوجيهي لوظيفة التقييم عن مقترحات لتعديل سياسة التقييم في البرنامج، وذلك لمواءمتها مع إطار مساءلة الإدارة، وإنشاء خط مساءلة واحد، بما في ذلك تغييرات في ما يتعلق بمسؤوليات الميزانية وخطوط الإبلاغ إلى مديرة التقييم. وفي يونيو/حزيران 2025، وافق المجلس على هذه التعديلات، التي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2025، مع فترة انتقالية للترتيبات الجديدة حتى نهاية عام 2025.

136- وفي أواخر عام 2025، بدأ مكتب التقييم في إعداد استعراض نظراء خارجي لوظيفة التقييم في البرنامج من قبل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتمت صياغة اختصاصات استعراض النظراء وتحديد أعضاء الفريق. وسيُجرى استعراض النظراء في عام 2026، وستُعرض نتائجه في الدورة السنوية للمجلس لعام 2027.

137- وساهم مكتب التقييم في استعراض أجرته وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة لوظائف التقييمات اللامركزية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويستمر الاستعراض حتى عام 2026، ومن المتوقع صدور التقرير النهائي بالقرب من نهاية العام.

الترتيبات المؤسسية والإدارة

138- عقب اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد لمقر البرنامج ومكاتبه العالمية، حدد تعميم جديد صادر عن المديرة التنفيذية للجان الداخلية التي ستشارك فيها مديرة التقييم. ومن خلال هذا التعميم، جرى تنقيح عضوية الفريق التوجيهي لوظيفة التقييم في البرنامج، وعقدت المديرة التنفيذية اجتماعاً واحداً للفريق للموافقة على تعديلات سياسة التقييم قبل أن يوافق عليها المجلس. واجتمعت مديرة التقييم مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أربع مرات، بما في ذلك في اجتماع مشترك مع مكتب المراجعة الداخلية بشأن خطط العمل، ومع شعبة إدارة المخاطر بشأن متابعة توصيات التقييم.

139- وأثرت عمليات التغيير التنظيمي في البرنامج على تخطيط اجتماعات لجان التقييم الإقليمية في عام 2025. وتمكّن المكتب آسيا والمحيط الهادئ الإقليمي ومكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي فقط من تنظيم اجتماعات، في يناير/كانون الثاني ومارس/آذار على التوالي. وفي مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإقليمي، أُدرج التقييم في جداول أعمال اجتماعات المديرين القطريين، التي شارك فيها موظف التقييم الإقليمي بشكل فاعل.

موارد وظيفة التقييم في البرنامج

140- دعا مكتب التقييم إلى تخصيص تمويل مستدام وقابل للتنبؤ للتقييم، مدركاً ضرورة مواءمة نطاق وظيفة التقييم مع الوضع المالي للبرنامج.

الموارد المالية

- 141- في عام 2025، بلغ إجمالي الموارد المالية المتاحة لوظيفة التقييم 30.53 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 0.47 في المائة من إجمالي دخل المساهمات (6.49 مليار دولار أمريكي). وبلغت نفقات التقييم 23.93 مليون دولار أمريكي إجمالاً، أي ما يعادل 0.40 في المائة من إجمالي إيرادات المساهمات.
- 142- وكما هو موضح في الجدول 1، بلغ إجمالي الميزانية المتاحة لمكتب التقييم في عام 2025 ما قدره 21.24 مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من الموافقة في الأصل في خطة الإدارة على تخصيص 15.31 مليون دولار أمريكي لمكتب التقييم من ميزانية دعم البرامج والإدارة، فقد بلغت المخصصات الفعلية التي تم استلامها في يناير/كانون الثاني 2025 14.5 مليون دولار أمريكي. ونتيجة لتخفيضات الميزانية المؤسسية، تم تخفيض هذا الرقم بشكل أكبر إلى 13.4 مليون دولار أمريكي في منتصف العام، مما يعبر عن انخفاض في ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة 21 في المائة بين عامي 2023 و2025.
- 143- وتم توفير الأموال للبرامج من ميزانيات الحوافز القطرية بقيمة إجمالية قدرها 2.5 مليون دولار أمريكي لمكتب التقييم لإجراء تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، على الرغم من أن وضع التمويل في بعض المكاتب القطرية أجبرها على طلب الدعم من الصندوق الاحتياطي للتقييمات في البرنامج.
- 144- كما تم استلام 3.42 مليون دولار أمريكي من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة لتقييمات الأثر. وهذه المساهمات مصممة للاستخدام على مدى سنوات متعددة؛ ولذلك، يتم توزيع مبالغ الإنفاق للصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة على عدة سنوات بدلاً من قياسها مقابل القيمة الكاملة لمساهمة كبيرة تم استلامها في عام واحد. وبالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 1.7 مليون دولار أمريكي من ميزانيات الحوافز القطرية لتقييمات الأثر. وتم رصد مبلغ إجمالي قدره 5.1 مليون دولار أمريكي من الميزانية لإجراء تقييمات لامركزية ممولة من ميزانيات الحوافز القطرية. وتمت الموافقة على مبلغ إجمالي قدره 2.69 مليون دولار أمريكي من تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة في خطة الإدارة لوحدة التقييم الإقليمية. وفي مايو/أيار 2025، أُجريت عملية إعادة مواءمة، أصبح بموجبها رصد ميزانيات التقييم الإقليمية تحت إشراف مكتب التقييم. وتم حساب تخفيض بنسبة 20 في المائة، من 2.69 مليون دولار أمريكي إلى 2.15 مليون دولار أمريكي، من أجل تحديد سقف ميزانية دعم البرامج والإدارة لمكاتب التقييم الإقليمية في عام 2026. وتم تخصيص مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي للصندوق الاحتياطي للتقييمات (انظر الفقرتين 147 و148).
- 145- وتعتبر الموارد المتاحة لوظيفة التقييم لعام 2025، والتي يرد ملخص لها في الجدول 1، عن انخفاض مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 عقب عملية خفض الميزانية المؤسسية. ولتحقيق المواءمة مع خفض المخصصات، خفض مكتب التقييم عدد الوظائف الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ ونفذ داخلياً أعمالاً كانت تُعهد عادة إلى شركات خارجية (مثل تقارير التقييم التجميعية، وملخصات الأدلة، وملخصات التقدير اللاحق للجودة)؛ وخفض السفر بشكل كبير، وانتقل إلى الأساليب الإلكترونية للتدريب على EvalPro وحلقات عمل أصحاب المصلحة للتقييمات العالمية؛ واستعرض الأنشطة المقررة بانتظام لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة.

الجدول 1: الموارد المتاحة لوظيفة التقييم
مقابل النفقات، 2023-2025 (بملايين الدولارات الأمريكية)

الأموال التي يديرها مكتب التقييم	مصدر التمويل	2023		2024		2025	
		النفقات	الموارد المتاحة	النفقات	الموارد المتاحة	النفقات	الموارد المتاحة*
خطة عمل مكتب التقييم [1]	إجمالي ميزانية دعم البرامج والإدارة [2]	14.59	15.90	14.89	14.95	13.39	13.4
	المبادرة المؤسسية الحاسمة للخطة الاستراتيجية/إطار النتائج المؤسسية	0.5	0.5				

الجدول 1: الموارد المتاحة لوظيفة التقييم
مقابل النفقات، 2023-2025 (بملايين الدولارات الأمريكية)

2025	2024	2023	2025	2024	2023	تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية [3]
2.31	2.50	2.65	3.0	2.26	2.25	ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية
0.62	3.42	1.24	0.85	2.05	3.53	تقييمات الأثر الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المتاحة [4]
0.74	1.7	1.04	1.11	0.84	1.48	ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية [5]
0.35	0.22	0.4	0.32	0.11	0.4	الصندوق الاستئماني للبرامج المدرسية [6]
17.41	21.24	20.23	20.22	20.35	24.06	المجموع الفرعي لمكتب التقييم

2025	2024	2023	مصدر التمويل	الأموال المدارة خارج مكتب التقييم		
النفقات	الموارد المتاحة*	النفقات	الموارد المتاحة	النفقات		
2.50	2.69	2.93	3.27	3.23	3.84	وحدات التقييم الإقليمية [7]
4.02	5.1	5.41	5.67	4.04	4.30	ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية [8]
6.52	7.79	8.34	8.94	7.27	8.14	المجموع الفرعي خارج مكتب التقييم
مدرجة في [3] و [8]	1.50	مدرجة في [3] و [8]	1.50	مدرجة في [3] و [8]	1.50	متعدد الأطراف
23.93	30.53	28.57	30.66	27.62	33.7	المجموع الكلي
%0.40	%0.50	%0.29	%0.31	%0.34	%0.41	كسبة مئوية من دخل مساهمات البرنامج [10]

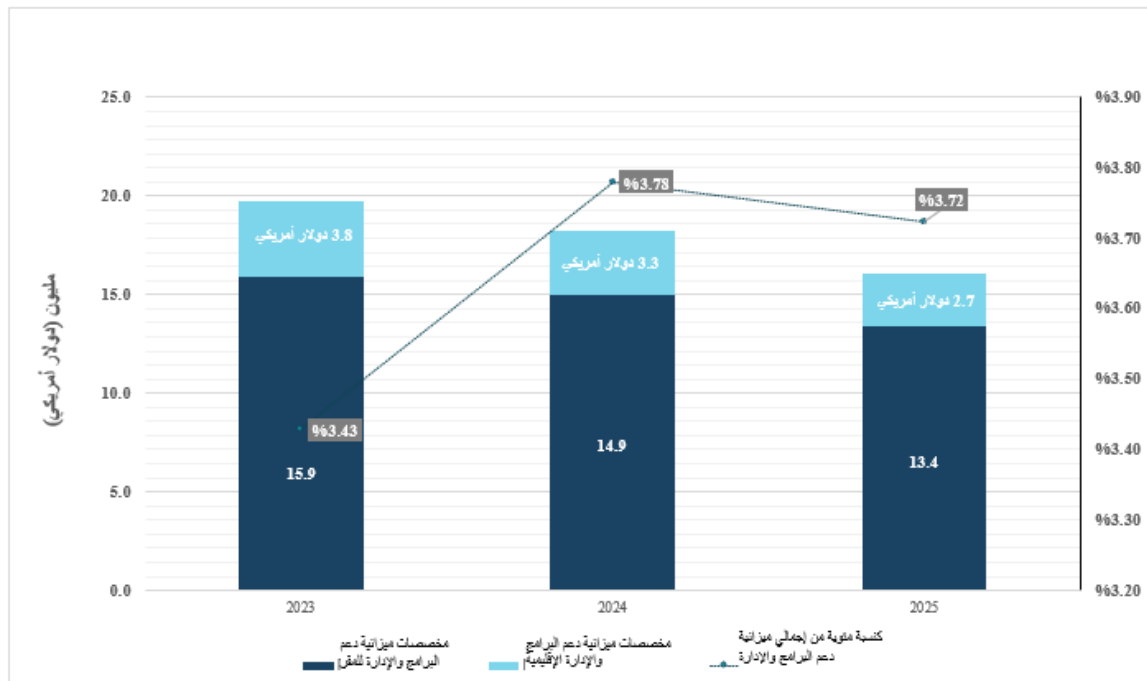
* الموارد المتاحة لوظيفة التقييم لعام 2025، كما ترد في التقرير، تعبر عن انخفاض مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 بعد عملية خفض الميزانية الموسمية. ملاحظات:

- [1] جميع الأنشطة اللازمة لتنفيذ استراتيجية التقييم، على النحو الوارد في خطة العمل السنوية الملحقه بخطة الإدارة.
- [2] 2024: تمت الموافقة في خطة الإدارة على تخصيص مبلغ 15.3 مليون دولار أمريكي. وبلغ التخصيص الفعلي حتى يناير/كانون الثاني 2024 ما قدره 14.95 مليون دولار أمريكي. وخصص مكتب التقييم مبلغ 360 000 دولار أمريكي لوحدات التقييم الإقليمية (60 000 دولار أمريكي لكل وحدة) لحماية قدرات التقييم الأساسية. 2025: تم تعديل المخصصات حتى منتصف العام بعد عملية خفض الميزانية الموسمية. وكان المبلغ الموافق عليه في خطة الإدارة 15.3 مليون دولار أمريكي.
- [3] الأرقام هي مخصصات للتكليف بإجراء تقييمات للخطط الاستراتيجية القطرية، بناء على مبلغ مخطط له قدره 250 000 دولار أمريكي لكل تقييم، وبلغ عدد التقييمات 9 في عام 2023، و12 في عام 2024، و10 في عام 2025.
- [4] الموارد المتاحة في عام 2023: مساهمة متعددة السنوات من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للفترة 2023-2025، الشريحتان 1 و2 وجزء من الشريحة 3 (صافي تكاليف الدعم غير المباشرة). ورُكّلت هذه المساهمات إلى عام 2024. ولم يتم استلام أي مساهمات في عام 2024. وفي نهاية عام 2024، تم استلام منحة قدرها 1.9 مليون دولار أمريكي من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية لأنشطة تنفذ في الفترة 2025-2026. وفي نهاية عام 2025، تم استلام مساهمة أخرى مماثلة بقيمة 75 985.78 دولارا أمريكيا (صافي تكاليف الدعم غير المباشرة) لتمويل المنتدى العالمي لتقييم الأثر لعام 2025، إلى جانب الشريحة الأولى من مساهمة الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي بقيمة 55 819 دولارا أمريكيا (صافي تكاليف الدعم غير المباشرة). كما تم استلام الشريحة الأولى من مساهمة مؤسسة Gates بقيمة 1 363 283 دولارا أمريكيا في عام 2025. ويخصص الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة لتقييمات الأثر لتغطية نفقات على سنوات متعددة. وتستند نفقات الصندوق الاستئماني إلى النفقات الفعلية خلال السنة المالية 2025 (وفقا لمنهجية الإبلاغ الموسمية بالنسبة إلى الأموال الخارجة عن الميزانية).
- [5] النفقات المبلغ عنها من المكاتب القطرية (للأعوام 2023، و2024، و2025).

- [6] مساهمة متعددة السنوات للصندوق الاستثماري للبرامج المدرسية لاستخدامها من عام 2023 إلى عام 2025 (الشرائح المستلمة: 2023 – 400 656 دولارا أمريكيا؛ و2024 – 320 656 دولارا أمريكيا؛ و2025 – 217 655 دولارا أمريكيا). والمبالغ صافي تكاليف الدعم غير المباشرة. وتستند النفقات إلى تواريخ القيد في الأعوام 2023 و2024 و2025.
- [7] تستند ميزانيات وحدات التقييم الإقليمية إلى ميزانيات المكاتب الإقليمية الموافق عليها والمخصصات النهائية (للموظفين وغيرهم). 2024: تمت الموافقة في خطة الإدارة على تخصيص مبلغ 3.91 مليون دولار أمريكي. وطلب من وحدات التقييم الإقليمية خفض ميزانياتها في أوائل عام 2024 إلى 3.27 مليون دولار أمريكي، وتأثرت بشكل كبير بتجميد التوظيف في البرنامج. 2025: تمت الموافقة في خطة الإدارة على تخصيص مبلغ 2.69 مليون دولار أمريكي.
- [8] بناء على التوقعات الخاصة بالتقييمات اللامركزية والنفقات الفعلية.
- [9] نفقات الصندوق الاحتياطي للتقييمات مدرجة في التقييمات اللامركزية وتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية للأعوام 2023 و2024 و2025. وتغير مصدر التمويل للصندوق الاحتياطي للتقييمات في الربع الأخير من عام 2025 إلى صندوق شبكة الأمان للمكاتب القطرية على النحو الذي وافق عليه الفريق التوجيهي لوظيفة التقييم.
- [10] تستند النسب المئوية إلى المساهمات المؤكدة.

146- ويعرض الشكل 4 تطور مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة لوظيفة التقييم بين عامي 2023 و2025 بالقيمة المطلقة (بملايين الدولارات الأمريكية) وكنسبة مئوية من إجمالي ميزانية دعم البرامج والإدارة في البرنامج الموافق عليه لكل عام.

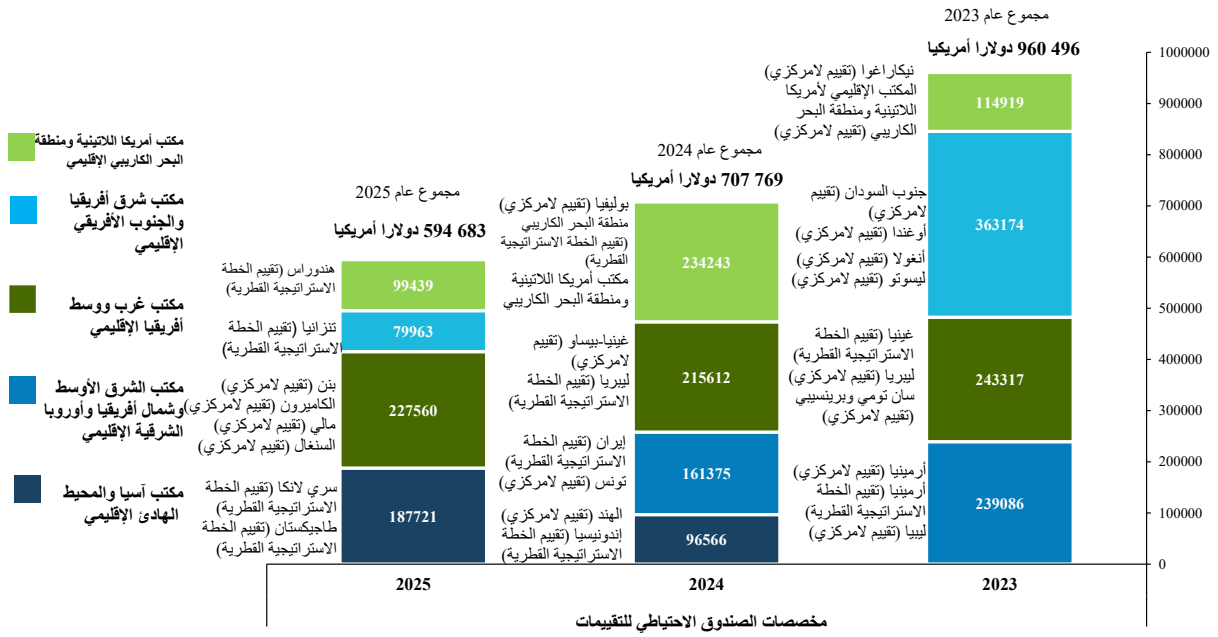
الشكل 4: مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة لوظيفة التقييم 2023-2025 بالقيمة المطلقة وكنسبة مئوية من إجمالي ميزانية دعم البرامج والإدارة للبرنامج



الصندوق الاحتياطي للتقييمات

- 147- كما هو موضح في الشكل 5، قدم الصندوق الاحتياطي للتقييمات دعماً أساسياً لثمانية مكاتب قطرية بقيمة 594 683 دولارا أمريكيا، خصص منها 227 560 دولارا أمريكيا للتقييمات اللامركزية في بنن والكاميرون ومالي والسنگال، و367 123 دولارا أمريكيا لتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية في هندوراس وسري لانكا وطاجيكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة.
- 148- ويمثل إجمالي المبلغ المخصص في عام 2025 (594 683 دولارا أمريكيا) انخفاضا بنسبة 16 في المائة عن عام 2024. ويعود ذلك أساساً إلى موافقة الفريق التوجيهي لوظيفة التقييم على ثمانين منح إضافية من الصندوق الاحتياطي للتقييمات في أواخر عام 2025، وسيتم صرفها في أوائل عام 2026 بعد تأكيد ميزانيات التقييم النهائية. وشكلت مخصصات الصندوق الاحتياطي للتقييمات لعام 2025 ما نسبته 67 في المائة من إجمالي المبلغ المطلوب.

الشكل 5: مخصصات الصندوق الاحتياطي للتقييمات بحسب المنطقة، وفئة التقييم، والمكتب القطري، 2023-2025



نظرا لمحدودية المساحة، تم عرض أسماء البلدان التالية في الشكل 5 بصورة مختصرة: بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)؛ وإيران (جمهورية - الإسلامية)؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة.

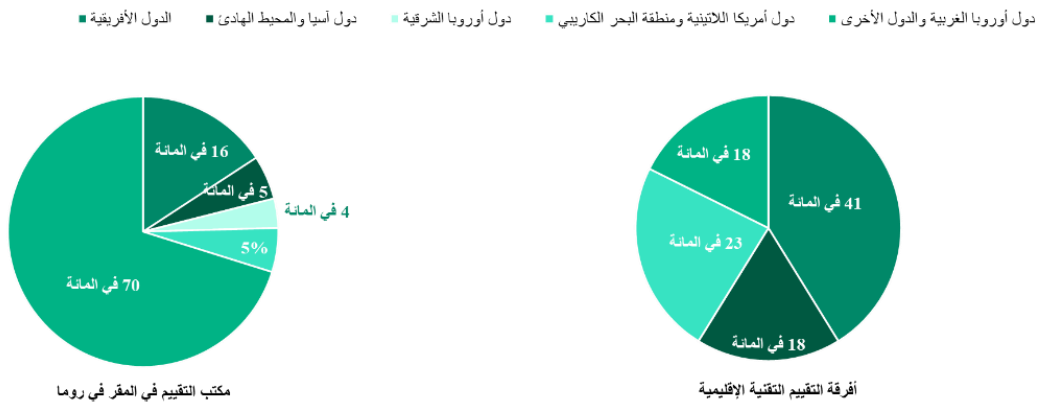
الموارد البشرية

149- في أعقاب تخفيضات الميزانية المؤسسية، أجرى مكتب التقييم، بدعم من شعبة الموارد البشرية، استعراضا هيكليا من أجل دمج بعض الوحدات وتحديد الوظائف التي سيتم إلغاؤها بناء على خطة عمل محددة الأولويات. وأدت تخفيضات تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة إلى إلغاء أو تجميد 24 وظيفة في مختلف وظائف التقييم خلال الفترة 2023-2026 (انخفاض بنسبة 29 في المائة منذ عام 2023). وكانت وحدات التقييم الإقليمية السابقة الأكثر تضررا، قبل توحيد وظيفة التقييم.

150- وارتفعت نسبة القوة العاملة في مجال التقييم من البلدان النامية إلى 26 في المائة في مكتب التقييم في المقر في روما، وإلى 76 في المائة في أفرقة التقييم التقنية الإقليمية. ويوضح الشكل 6 التنوع الجغرافي للقوة العاملة في وظيفة التقييم، والذي يواصل التحسن.

151- وتشكل النساء 63 في المائة من القوة العاملة في وظيفة التقييم في مكتب التقييم في المقر في روما، و82 في المائة في المكاتب الإقليمية.

الشكل 6: تكوين مكتب التقييم وأفرقة التقييم التقنية الإقليمية بحسب المجموعة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، 2025 (حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025)



المصدر: مكتب التقييم.

الملحق الأول

ألف- التقييمات المركزية التي أُنجرت أو الجارية في نهاية عام 2025

نوع التقييم	التقييمات التي أُنجرت	التقييمات الجارية
تقييمات السياسات	إدارة المخاطر المؤسسية (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	-
التقييمات الاستراتيجية	الدعم للاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين (الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	الحماية الاجتماعية (الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2026)
	خارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد (2025-2022) (الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2026) ¹	مشهد الشركات (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2026)
	الاستهداف وتحديد الأولويات (الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2026)	
تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية	الخطة الاستراتيجية القطرية لأرمينيا (2019-2024) (الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2026)	الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان لمنطقة البحر الكاريبي (2022-2026) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2026)
	الخطة الاستراتيجية القطرية للصين (2022-2025) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	الخطة الاستراتيجية القطرية للكونغو (2019-2023) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2026)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لكوت ديفوار (2019-2025) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	الخطة الاستراتيجية القطرية لهندوراس (2023-2027) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2027)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2020-2024) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	الخطة الاستراتيجية القطرية للبنان (2023-2025) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2027)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لإسواتيني (2020-2025) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	الخطة الاستراتيجية القطرية لليبيريا (2019-2026) (الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2026)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا (2020-2025) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق (2022-2026) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2026)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (2021-2024) (الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2026)	الخطة الاستراتيجية القطرية لسري لانكا (2023-2027) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2027)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2021-2025) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	الخطة الاستراتيجية القطرية لطاجيكستان (2023-2026) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2026)
	الخطة الاستراتيجية القطرية للعراق (2020-2024) (الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2026)	الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (2022-2027) (الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2027)
	الخطة الاستراتيجية القطرية للنيجر (2020-2024) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	الخطة الاستراتيجية القطرية لتوغو (2022-2026) (الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2027)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لسيراليون (2020-2024) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	الخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي (2022-2026) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2026)
	الخطة الاستراتيجية القطرية للصومال (2022-2025) (الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2026)	
	الخطة الاستراتيجية القطرية لتركيا (2023-2025) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	
	الخطة الاستراتيجية القطرية لأوغندا (2018-2022) (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	

¹ يشمل التقييم الاستراتيجي لخارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد في البرنامج تقييما لتنفيذ سياسة البرنامج بشأن مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية لعام 2019.

التقييمات الجارية	التقييمات التي أُجرت	نوع التقييم
استجابة البرنامج لحالات الطوارئ على المستوى المؤسسي للأزمة الإقليمية في السودان (الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2026)	استجابة البرنامج في أوكرانيا (الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2025) ² استجابة البرنامج في اليمن (الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025) ³	الاستجابات لحالات الطوارئ على المستوى المؤسسي
دور البرنامج في تنسيق الشؤون الإنسانية (الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2026)	دور البرنامج في البلدان المتوسطة الدخل (2019-2024) (الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2025)	تقارير التقييم التجميعية

² يشمل هذا التقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية لأوكرانيا للفترة 2023-2024.

³ يشمل هذا التقييم الخطتين الاستراتيجيتين القطريتين المؤقتتين لليمن للفترة 2019-2022 و 2023-2025، ويحل محل تقييم خطة استراتيجية قطرية مؤقتة مقرر.

باء- تقييمات الأثر التي نُشرت/أُنجزت أو الجارية في نهاية عام 2025

2025		النافذة
التقييمات الجارية	التقييمات التي نُشرت/أُنجزت	
النيجر (متابعة طويلة الأجل في 2025-2026)؛ وجنوب السودان (متابعة طويلة الأجل في 2025-2026) غانا (مشروع صندوق التحوّل لتغيير الحياة في 2025-2027)؛ والسودان (بدأ في 2022، ويبدأ من جديد في 2025 أو بعد ذلك)	نيبال (التمويل القائم على التنبؤات) (2022-2025) مالي (2019-2025) رواندا (2020-2025)*	المناخ والقدرة على الصمود
مسار العمل الإنساني بنغلاديش (2024-2026)		
بنغلاديش (2025-2029) كينيا (2025-2029) سيتم تحديد تقييم أثر جديد	غانا – المرحلة الأولى (2023-2025) هايتي (2022-2025) كينيا (2019-2025) رواندا (2020-2025)*	التحويلات القائمة على النقد والمنظور الجنساني
مسار العمل الإنساني جمهورية الكونغو الديمقراطية (استهداف الأسر) (2023-2026) لبنان (2023-2026) بيرو (2023-2026) أفغانستان (2024-2026) غانا – المرحلة الثانية (2024-2026)		
بوروندي (2022-2026) ملاوي (2023-2026) مدغشقر (2024-2027)	غامبيا (2022-2025)	البرامج المدرسية

* يندرج تقييم الأثر في رواندا ضمن نافذتين. وتشير السنوات الواردة بين قوسين إلى السنوات التي بدأت فيها تقييمات الأثر والسنة الأخيرة لجمع البيانات.

جيم- التقييمات اللامركزية التي أُنجزت في عام 2025

المكتب الإقليمي	جهة التكلفة - عنوان التقييم
آسيا والمحيط الهادئ	بنغلاديش - التقييم النهائي لمشروع ماكغفرن-دول الدولي للأغذية من أجل التعليم وتغذية الأطفال التابع لوزارة الزراعة الأمريكية في بنغلاديش، السنوات المالية 2024-2020 كامبوديا - التقييم النهائي لنشاط برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية الذي تدعمه الوكالة الكورية للتعاون الدولي في كامبوديا في مقاطعات كامبونج توم، وكامبونج شنانغ، وبورسات (2024-2020) نيبال - التقييم النهائي لبرنامج ماكغفرن الدولي للتعليم وتغذية الأطفال التابع لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية المنقذ في نيبال (2024-2020) طاجيكستان - بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ لدى المجتمعات الضعيفة والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من خلال تعزيز القدرات وتنويع سبل كسب العيش في المناطق الجبلية (2025-2020)
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	جيبوتي - تقييم مشروع الحلول الاجتماعية المستدامة للسكان المضطربين واللاجئين والمهاجرين الأكثر ضعفا (2018-2023) إثيوبيا - التقييم النهائي لدعم البرنامج لبرنامج ماكغفرن-دول الدولي للأغذية من أجل التعليم وتغذية الأطفال في منطقتي عفار وأوروميا التابع لوزارة الزراعة الأمريكية (2024-2019) إثيوبيا - التقييم النهائي لمبادرة القدرة على الصمود في المناطق الريفية في منطقتي تيغراي وأمهرة (2024-2018) ملاوي - التقييم الإجمالي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن تعليم البنات في ملاوي (2024-2014)، بالاشتراك مع اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان الصومال - تقييم البرنامج المشترك للقدرة على الصمود في جنوب وسط الصومال (2022-2018)، بالاشتراك مع اليونيسف
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	نيكاراغوا - التقييم النهائي لمشروع القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ للأسر الريفية في الممر الجاف في مدريد وإستيلا في نيكاراغوا (2025-2020) مشروع إقليمي - تقييم تكويني للبرنامج التجريبي لسياسة المشتريات المحلية والإقليمية للأغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (2023-2021)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية	لبنان - تقييم البرنامج الوطني لاستهداف الفقر (2022-2019)، بالاشتراك مع الحكومة لبنان - تقييم مشروع الاتحاد الأوروبي الممول من صندوق "مدد": تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في لبنان لدعم اللاجئين اللبنانيين والسوريين الأكثر ضعفا ليبيا - تقييم أنشطة سبل كسب العيش والتغذية المدرسية تونس - تقييم أنشطة التغذية المدرسية وسبل كسب العيش (2024-2022)
غرب ووسط أفريقيا	كوت ديفوار - تقييم منتصف المدة لمشروع دعم برنامج الاستدامة المتكامل لمقاصف المدارس (2026-2021) مالي - تقييم الحزمة المتكاملة للقدرة على الصمود في البلديات العشرين ذات الأولوية (2022-2018) السنغال - التقييم النهائي لمشروع الصندوق الأخضر للمناخ (2024-2019)
المقر العالمي	عنوان التقييم اللامركزي
الوجبات المدرسية وخدمة الحماية الاجتماعية	التقييم الإنمائي لمنحة روكفلر لتحفيز الغذاء الجيد من خلال برامج التغذية المدرسية في بنن وبوروندي وغانا وهندوراس والهند ورواندا (2025-2022)

دال- تقييمات العمل الإنساني المشتركة بين الوكالات، والتقييمات على نطاق المنظومة، والتقييمات العالمية المشتركة، وتقارير التقييم التجميعية التي أُنجزت أو الجارية في نهاية عام 2025

التقييمات الجارية	التقييمات التي أُنجزت	نوع التقييم
الاستجابة للأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية	تقرير التقييم التجميعي عن أدلة التقييم بشأن الأزمة الإنسانية في أوكرانيا	تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات
تقرير تقييم تجميعي عن المسائل المتكررة في تقييمات العمل الإنساني المشتركة بين الوكالات	الاستجابة للأزمة الإنسانية في الصومال	
	الاستجابة للأزمة الإنسانية في تركيا والجمهورية العربية السورية	
تقرير التقييم التجميعي المشترك للتحالف العالمي المعني بأهداف التنمية المستدامة (القيادة المشتركة لركيزة الإنسان)	التقييم على نطاق المنظومة بشأن اشتقاق البرامج القطرية من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وعمليات تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمواءمة معها	التقييمات المشتركة/تقارير التقييم التجميعية المشتركة العالمية
	البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي	
	التقييم على نطاق المنظومة لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة	
	الاستجابة الدولية الجماعية للمساعدة الإنمائية والإنسانية لجائحة كوفيد-19 بقيادة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحت رعاية تحالف التقييم العالمي المعني بتقييم جائحة كوفيد-19 (2020-2022)	

هاء- ملخصات أدلة التقييم التي أنجزت في عام 2025

عنوان ملخص أدلة التقييم	نوع التقييم	الوحدة المكلفة بالتقييم
استجابة البرنامج لحالة الطوارئ	مواضيعي	مكتب التقييم
المشتريات المحلية والإقليمية لبرنامج ماكغفرن-دول الدولي	مواضيعي	
تعزيز القدرات القطرية	مواضيعي	
تحديد الأولويات	مواضيعي	
إجراءات البرنامج للتصدي للصدمات المتعلقة بالمناخ	مواضيعي	
برامج الوجبات المدرسية في شرق أفريقيا للفترة 2014-2024	مواضيعي	مكتب شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الإقليمي
دعم إدماج المساواة بين الجنسين في البرامج في منطقة الجنوب الأفريقي	مواضيعي	

الملحق الثاني

مؤشرات الرصد الرئيسية

2025	2024	2023	الحصيلة 1 لخطة عمل وظيفة التقييم: استقلال التقييمات ومصداقيتها وفانديتها
انظر الفقرات 56-59 من هذا التقرير	انظر الفقرات 37-42 من تقرير التقييم السنوي لعام 2024	انظر الفقرة 30 من تقرير التقييم السنوي لعام 2023	مسار العمل 1-1 أمثلة على التقييمات التي تستخدم أساليب، أو نهجا، أو تقنيات مبتكرة أو تكيفية، مع إمكانية تعزيز الأفكار بشأن الأدلة واستخدامها
100 في المائة	100 في المائة	95 في المائة	مسار العمل 1-2 النسبة المئوية للتقييمات اللامركزية المنجزة (باستثناء التقييمات المشتركة التي لا تُطبق نظام ضمان جودة التقييم في البرنامج) التي استخدمت خدمة دعم الجودة لمشروع الاختصاصات ومشروع التقرير الأولي، ومشروع تقرير التقييم
18 من أصل 18 تقييما ¹	23 من أصل 23 تقييما	20 من أصل 21 تقييما	مسار العمل 1-3 تحديث نظام ضمان جودة التقييم لكي يُعبر عن التغييرات في القواعد والمعايير الدولية (القواعد والمعايير الخاصة بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتوجيهات ذات الصلة، ومتطلبات خطة العمل على نطاق المنظومة، وسائر المبادئ المتفق عليها دوليا)
انظر الفقرة 62 من هذا التقرير	انظر الفقرة 43 من تقرير التقييم السنوي لعام 2024	انظر الفقرات 33-37 من تقرير التقييم السنوي لعام 2023	مسار العمل 1-4 ألف النسبة المئوية لتقارير التقييم التي أنجزت في السنة المرجعية المصنفة من خلال التقدير اللاحق للجودة على أنها "مُرضية" أو "مُرضية للغاية"
98 في المائة (المركزية: 100 في المائة اللامركزية: 94 في المائة الأثر: 100 في المائة)	95 في المائة (المركزية: 100 في المائة اللامركزية: 91 في المائة الأثر: 100 في المائة)	100 في المائة (المركزية: 100 في المائة اللامركزية: 100 في المائة الأثر: 100 في المائة)	مسار العمل 1-4 باء النسبة المئوية لتقارير التقييم التي أنجزت في السنة المرجعية المصنفة من خلال التقدير اللاحق للجودة بمتطلبات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أنها "تستوفي المتطلبات"
المركزية: 20 من أصل 20 تقريراً اللامركزية: 17 من أصل 18 تقريراً الأثر: 7 من أصل 7 تقارير	المركزية: 12 من أصل 12 تقريراً اللامركزية: 21 من أصل 23 تقريراً الأثر: 3 من أصل 3 تقارير	المركزية: 20 من أصل 20 تقريراً اللامركزية: 21 من أصل 21 تقريراً الأثر: 1 من أصل 1 تقرير واحد	
71 في المائة (المركزية: 75 في المائة اللامركزية: 72 في المائة الأثر: 57 في المائة)	87 في المائة (المركزية: 83 في المائة اللامركزية: 91 في المائة الأثر: 67 في المائة)	69 في المائة (المركزية: 65 في المائة اللامركزية: 71 في المائة الأثر: 100 في المائة)	
المركزية: 15 من أصل 20 تقريراً اللامركزية: 13 من أصل 18 تقريراً الأثر: 4 من أصل 7 تقارير	المركزية: 10 من أصل 12 تقريراً اللامركزية: 21 من أصل 23 تقريراً الأثر: تقريران من أصل 3 تقارير	المركزية: 13 من أصل 20 تقريراً اللامركزية: 15 من أصل 21 تقريراً الأثر: 1 من أصل 1 تقرير واحد	

¹ التقييم الإجمالي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن تعليم البنات في ملاوي (2014-2024) غير مدرج في مؤشر الأداء الرئيسي هذا لأنه لا يتبع نظام ضمان جودة التقييم في البرنامج.

2025	2024	2023	الحصيلة 1 لخطة عمل وظيفة التقييم: استقلال التقييمات ومصداقيتها وفانديتها
49 في المائة (المركزية: 60 في المائة اللامركزية: 56 في المائة الأثر: 0 في المائة)	47 في المائة (المركزية: 33 في المائة اللامركزية: 61 في المائة الأثر: 0 في المائة)	24 في المائة (المركزية: 25 في المائة اللامركزية: 24 في المائة الأثر: 0 في المائة)	مسار العمل 1-4 جيم النسبة المئوية لتقارير التقييم التي أُنجزت في السنة المرجعية المصنفة من خلال التقدير اللاحق للجودة المتعلقة بمتطلبات استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على أنها "تستوفي المتطلبات"
المركزية: 12 من أصل 20 تقريراً اللامركزية: 10 من أصل 18 تقريراً الأثر: 0 من أصل 7 تقارير	المركزية: 4 من أصل 12 تقريراً اللامركزية: 14 من أصل 23 تقريراً الأثر: 0 من أصل 3 تقارير	المركزية: 5 من أصل 20 تقريراً اللامركزية: 5 من أصل 21 تقريراً الأثر: 0 من أصل تقرير واحد	

2025	2024	2023	الحصيلة 2 لخطة عمل وظيفة التقييم: التوازن والملاءمة في تغطية التقييم
84 في المائة (المركزية: 82 في المائة اللامركزية: 87 في المائة الأثر: 67 في المائة)	76 في المائة (المركزية: 80 في المائة اللامركزية: 72 في المائة الأثر: 78 في المائة)	70 في المائة (المركزية: 65 في المائة اللامركزية: 67 في المائة الأثر: 100 في المائة)	مسار العمل 1-2 النسبة المئوية للتقييمات المقررة في السنة المرجعية التي جرى بالفعل التعاقد على إجرائها ²
المركزية: 14 من أصل 17 تقييماً اللامركزية: 27 من أصل 31 تقييماً الأثر: تقريران من أصل 3 تقييمات	المركزية: 20 من أصل 25 تقييماً اللامركزية: 18 من أصل 25 تقييماً الأثر: 7 من أصل 9 تقييمات	المركزية: 13 من أصل 20 تقييماً اللامركزية: 16 من أصل 24 تقييماً الأثر: 6 من أصل 6 تقييمات	
75 في المائة 9 من أصل 12 سياسة	86 في المائة 12 من أصل 14 سياسة	77 في المائة 10 من أصل 13 سياسة	مسار العمل 2-2-ألف النسبة المئوية للسياسات السارية المفعول المقيّمة أو التي يجري تقييمها
83 في المائة 5 من أصل 6 خطة استراتيجية قطرية مؤقتة/ خطة استراتيجية قطرية	92 في المائة 11 من أصل 12 خطة استراتيجية قطرية مؤقتة/ خطة استراتيجية قطرية	93 في المائة 14 من أصل 15 خطة استراتيجية قطرية مؤقتة/ خطة استراتيجية قطرية	مسار العمل 2-2-باء النسبة المئوية لما تم تقييمه من الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي حان موعد تقييمها
100 في المائة 4 من أصل 4 حالات طوارئ	100 في المائة 1 من أصل حالة طوارئ واحدة	80 في المائة 4 من أصل 5 حالات طوارئ	مسار العمل 2-2-جيم النسبة المئوية لما تم تقييمه من استجابات لحالات الطوارئ على المستوى المؤسسي في السنة المرجعية ³
67 في المائة 4 من أصل 6 مكاتب قطرية	92 في المائة 12 من أصل 13 مكاتباً قطرياً	83 في المائة 15 من أصل 18 مكاتباً قطرياً	مسار العمل 2-2-دال النسبة المئوية للمكاتب القطرية التي لديها تقييم لامركزي واحد على الأقل أُنجز في دورة الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة/المنتهية في السنة المرجعية ⁴

² في حالة تقييمات الأثر، السنة المرجعية هي السنة وقّعت فيها مذكرة التفاهم ذات الصلة.

³ نُفّح هذا المؤشر لمراعاة الاستجابات لحالات الطوارئ على المستوى المؤسسي التي تستحق التقييم فقط إذا كانت قد فُعلت خلال السنة الرابعة السابقة للسنة المرجعية. وفي عام 2020، كانت حالة الطوارئ على المستوى المؤسسي الجديدة الوحيدة التي فُعلت هي الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وجرت تغطيتها من خلال تقييم حالة الطوارئ على المستوى المؤسسي الذي قُدّم إلى الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2022.

2025	2024	2023	الحصيلة 3 لخطة عمل وظيفة التقييم: أدلة التقييم متاحة بصورة منهجية ويمكن الوصول إليها
اللامركزيه: 3 من اصل 19 ردا من الإدارة	اللامركزيه: 4 من اصل 23 ردا من الإدارة	اللامركزيه: 3 من اصل 23 ردا من الإدارة	
-16.5 في المائة	+4.2 في المائة	+31.2 في المائة	مسار العمل 1-3-جيم منتجات التقييم التي تم الوصول إليها (مؤشر الأداء الرئيسي لإطار النتائج المؤسسية) [النسبة المئوية للزيادة/الانخفاض في عدد عمليات التنزيل الفريدة لمنتجات التقييم الصادرة في السنة السابقة]
36 486 عملية تنزيل فريدة من wfp.org	43 672 عملية تنزيل فريدة من wfp.org	41 905 عملية تنزيل فريدة من wfp.org	
100 في المائة	100 في المائة	95 في المائة	مسار العمل 2-3-ألف النسبة المئوية لمشاريع السياسات ومشاريع الخطط الاستراتيجية القطرية في البرنامج التي تُشير صراحة إلى أدلة التقييم (مؤشر الأداء الرئيسي لإطار النتائج المؤسسية)
16 من أصل 16 مشروعا	10 من أصل 10 مشاريع	20 من أصل 21 مشروعا	
60 في المائة (المركزيه: 59 في المائة اللامركزيه: 60 في المائة)	61 في المائة (المركزيه: 62 في المائة اللامركزيه: 59 في المائة)	65 في المائة (المركزيه: 57 في المائة اللامركزيه: 69 في المائة)	مسار العمل 2-3-باء النسبة المئوية لتوصيات التقييم المنفذة (مؤشر الأداء الرئيسي لإطار النتائج المؤسسية) [ملاحظة: في عام 2025، تم حساب مؤشر الأداء الرئيسي على مستوى الإجراء، وليس مستوى التوصية]
598 من أصل 1 000 إجراء	127 من أصل 210 توصيات	201 من أصل 311 توصية	
7 (بقيادة المقر: 5 الإقليمية: 2)	14 (بقيادة المقر: 6 الإقليمية: 8)	9 (بقيادة المقر: 2 الإقليمية: 7)	مسار العمل 3-3 عدد ملخصات أدلة التقييم التي تم إصدارها

2025	2024	2023	الحصيلة 4 لخطة عمل وظيفة التقييم: تعزيز القدرة على التكليف بإجراء التقييمات وإدارتها واستخدامها
79 في المائة	64 في المائة	67 في المائة	مسار العمل 1-4 النسبة المئوية للتقييمات اللامركزية المنجزة التي أتم مديرو التقييم برنامج التدريب على تعلم التقييم لأجلها
15 من أصل 19 تقييما لامركزيا	14 من أصل 22 تقييما لامركزيا	14 من أصل 21 تقييما لامركزيا	
51 في المائة (المركزيه: 53 في المائة اللامركزيه: 51 في المائة الأثر: 42 في المائة)	55 في المائة (المركزيه: 54 في المائة اللامركزيه: 54 في المائة الأثر: 63 في المائة)	57 في المائة (المركزيه: 60 في المائة اللامركزيه: 54 في المائة الأثر: 46 في المائة)	مسار العمل 2-4-ألف النسبة بين الذكور والإناث في أفرقة التقييم [النسبة المئوية للنساء]
المركزيه: 80 من النساء و72 من الرجال اللامركزيه: 51 من النساء و49 من الرجال الأثر: 15 من النساء و21 من الرجال	المركزيه: 64 من النساء و54 من الرجال اللامركزيه: 78 من النساء و66 من الرجال الأثر: 12 من النساء و7 من الرجال	المركزيه: 103 من النساء و68 من الرجال اللامركزيه: 61 من النساء و51 من الرجال الأثر: 6 من النساء و7 من الرجال	
40 في المائة	47 في المائة	43 في المائة	مسار العمل 2-4-باء 1 التنوع الجغرافي (مستوى تنمية البلد) في أفرقة التقييم

2025	2024	2023	الحصيلة 4 لخطّة عمل وظيفة التقييم: تعزيز القدرة على التكيف بإجراء التقييمات وإدارتها واستخدامها
(المركزية: 35 في المائة اللامركزية: 51 في المائة الأثر: 36 في المائة)	(المركزية: 40 في المائة اللامركزية: 55 في المائة الأثر: 37 في المائة)	(المركزية: 38 في المائة اللامركزية: 51 في المائة الأثر: 31 في المائة)	[النسبة المئوية لأعضاء الفريق الذين يحملون جنسية واحدة على الأقل من بلد ناج]
المركزية: 53 من البلدان النامية و99 من البلدان المتقدمة اللامركزية: 51 من البلدان النامية و49 من البلدان المتقدمة الأثر: 13 من البلدان النامية و23 من البلدان المتقدمة	المركزية: 47 من البلدان النامية و71 من البلدان المتقدمة اللامركزية: 79 من البلدان النامية و65 من البلدان المتقدمة الأثر: 7 من البلدان النامية و12 من البلدان المتقدمة	المركزية: 65 من البلدان النامية و106 من البلدان المتقدمة اللامركزية: 57 من البلدان النامية و55 من البلدان المتقدمة الأثر: 4 من البلدان النامية و9 من البلدان المتقدمة	
الدول الأفريقية: 19 في المائة (المركزية: 17 في المائة اللامركزية: 25 في المائة الأثر: 8 في المائة) دول آسيا والمحيط الهادئ: 16 في المائة (المركزية: 11 في المائة اللامركزية: 20 في المائة الأثر: 22 في المائة) دول أوروبا الشرقية: 3 في المائة (المركزية: 4 في المائة تقييمات لامركزية: 2 في المائة الأثر: 3 في المائة) دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 7 في المائة (المركزية: 7 في المائة تقييمات لامركزية: 5 في المائة الأثر: 8 في المائة) دول غرب أوروبا ودول أخرى: 56 في المائة (المركزية: 61 في المائة اللامركزية: 48 في المائة الأثر: 58 في المائة)	الدول الأفريقية: 21 في المائة (المركزية: 20 في المائة اللامركزية: 24 في المائة الأثر: 3 في المائة) دول آسيا والمحيط الهادئ: 14 في المائة (المركزية: 9 في المائة اللامركزية: 19 في المائة الأثر: 25 في المائة) دول أوروبا الشرقية: 2 في المائة (المركزية: 1 في المائة تقييمات لامركزية: 3 في المائة الأثر: 3 في المائة) دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 9 في المائة (المركزية: 7 في المائة تقييمات لامركزية: 11 في المائة الأثر: 10 في المائة) دول غرب أوروبا ودول أخرى: 53 في المائة (المركزية: 63 في المائة اللامركزية: 43 في المائة الأثر: 59 في المائة)	الدول الأفريقية: 19 في المائة (المركزية: 20 في المائة اللامركزية: 19 في المائة الأثر: 0 في المائة) دول آسيا والمحيط الهادئ: 13 في المائة (المركزية: 10 في المائة اللامركزية: 18 في المائة الأثر: 23 في المائة) دول أوروبا الشرقية: 2 في المائة (المركزية: 1 في المائة تقييمات لامركزية: 3 في المائة الأثر: 0 في المائة) دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 8 في المائة (المركزية: 8 في المائة تقييمات لامركزية: 7 في المائة الأثر: 15 في المائة) دول غرب أوروبا ودول أخرى: 58 في المائة (المركزية: 61 في المائة اللامركزية: 53 في المائة الأثر: 62 في المائة)	مسار العمل 2-4-2-باء التنوع الجغرافي (المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة) في أفرقة التقييم [توزيع جنسيات أعضاء الفريق في مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية للدول الأعضاء]

2025	2024	2023	الخصيلة 5 لخطة عمل وظيفية التقييم: مساهمة الشراكات في تعزيز بيئة التقييم والاتساق في الأمم المتحدة
<p>2</p> <p>ملوي (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف)⁵ ولبنان</p> <p>10</p> <p>الصومال: اليونيسف</p> <p>الصومال: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات</p> <p>ملوي (بالتعاون مع الحكومة): صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف</p> <p>أوكرانيا: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات واليونيسف</p> <p>تركيا-الجمهورية العربية السورية: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف</p> <p>المستوى العالمي: تحالف التقييم العالمي المعني بتقييم جائزة كوفيد-19 - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي</p> <p>المستوى العالمي: مكتب التقييم على نطاق المنظمة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مكتب التقييم على نطاق المنظمة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة</p> <p>المستوى العالمي: البنك الدولي</p> <p>المستوى العالمي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>المستوى العالمي: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واليونيسف</p>	<p>1</p> <p>ملوي (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف)⁴</p> <p>النيجر: اليونيسف</p> <p>جمهورية الكونغو الديمقراطية: منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف</p> <p>جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر والصومال: منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية</p> <p>ملوي (مع الحكومة): صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف</p> <p>جنوب السودان: اليونيسف</p> <p>أفغانستان: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات</p> <p>إثيوبيا: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات</p> <p>المستوى العالمي: هيئة الأمم المتحدة للمرأة</p> <p>المستوى العالمي: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واليونيسف، ومنظمة العمل الدولية</p>	<p>2</p> <p>إسواتيني وغواتيمالا</p> <p>7</p> <p>تشاد: صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف</p> <p>كينيا: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسف</p> <p>لبنان: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين</p> <p>موريتانيا: منظمة العمل الدولية، واليونيسف</p> <p>النيجر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف</p> <p>نيجيريا: منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية</p> <p>دولة فلسطين: منظمة العمل الدولية واليونيسف</p>	<p>مسار العمل 1-5 عدد التقييمات المشتركة مع الحكومات التي شارك فيها البرنامج في السنة المرجعية</p> <p>مسار العمل 2-5 عدد التقييمات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين التي شارك فيها البرنامج في السنة المرجعية</p>
11	9	9	مسار العمل 3-5 عدد التقييمات المشتركة وعلى نطاق المنظمة التي شارك فيها البرنامج في

⁴ يركز هذا التقييم على تقييم منتصف المدة للمرحلة الثالثة من برنامج الأمم المتحدة المشترك لتعليم البنات في ملوي (2021-2023). وهو يشمل حكومة ملوي بصفتها الحكومة المضيفة، بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف. وبالتالي فهو مصنف على أنه تقييم مشترك مع الحكومة (مسار العمل 1-5) وكذلك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى (مسار العمل 2-5). ومع ذلك، يحتسب كتقييم مشترك لامركزي واحد فقط ضمن المجموع الكلي (مسار العمل 3-5).

⁵ يركز هذا التقييم على التقييم الإجمالي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لتعليم البنات في ملوي (2021-2023). وهو يشمل حكومة ملوي بصفتها الحكومة المضيفة، بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف. وبالتالي فهو مصنف على أنه تقييم مشترك مع الحكومة (مسار العمل 1-5) وكذلك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى (مسار العمل 2-5). ومع ذلك، يحتسب كتقييم مشترك لامركزي واحد فقط ضمن المجموع الكلي (مسار العمل 3-5).

2025	2024	2023	الحصيلة 5 لخطة عمل وظيفية التقييم: مساهمة الشراكات في تعزيز بيئة التقييم والاتساق في الأمم المتحدة
(تقييمات عالمية مشتركة/على نطاق المنظومة: 5 تقييمات إنسانية مشتركة بين الوكالات: 3 اللامركزية: 3)	(تقييمات عالمية مشتركة: 2 تقييمات إنسانية مشتركة بين الوكالات: 4 اللامركزية: 4 الأثر: 1)	(تقييمات عالمية مشتركة: 0 تقييمات إنسانية مشتركة بين الوكالات: 0 اللامركزية: 9)	السنة المرجعية (مؤشر الأداء الرئيسي لإطار النتائج المؤسسية)

2025	2024	2023	مسار العمل الشامل باء - الموارد
0.40 في المائة	0.29 في المائة	0.33 في المائة	مسار العمل باء - ألف نفقات التقييم كنسبة مئوية من مجموع إيرادات البرنامج من المساهمات
23.93 مليون دولار أمريكي من أصل 6.05 مليار دولار أمريكي	28.6 مليون دولار أمريكي من أصل 9.7 مليار دولار أمريكي	27.6 مليون دولار أمريكي من أصل 8.3 مليار دولار أمريكي	
67 في المائة	94 في المائة	79 في المائة	مسار العمل باء - باء الصندوق الاحتياطي للتقييمات [مخصصات الصندوق الاحتياطي للتقييمات في السنة المرجعية كنسبة مئوية من أموال الصندوق الاحتياطي للتقييمات المطلوبة]
594 683 دولارا أمريكيا مخصصا من أصل 924 890 دولارا أمريكيا مطلوبا المخصصة للتقييمات اللامركزية: 227 560 دولارا أمريكيا المخصصة لتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية: 367 123 دولارات أمريكية	707 796 دولارا أمريكيا مخصصا من أصل 923 750 دولارا أمريكيا مطلوبا المخصصة للتقييمات اللامركزية: 297 732 دولارا أمريكيا المخصصة لتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية: 410 064 دولارا أمريكيا	960 496 دولارا أمريكيا مخصصا من أصل 215 174 1 دولارا أمريكيا مطلوبا المخصصة للتقييمات اللامركزية: 785 988 دولارا أمريكيا المخصصة لتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية: 174 508 دولارات أمريكية	
68 في المائة (مكتب التقييم: 63 في المائة المكاتب الإقليمية: 82 في المائة)	69 في المائة (مكتب التقييم: 67 في المائة المكاتب الإقليمية: 75 في المائة)	70 في المائة (مكتب التقييم: 67 في المائة المكاتب الإقليمية: 76 في المائة)	مسار العمل باء - جيم النسبة بين الذكور والإناث بين الموظفين في وظيفة التقييم [النسبة المئوية للنساء]
مكتب التقييم: 36 من النساء و 21 من الرجال المكاتب الإقليمية: 14 من النساء و 3 من الرجال	مكتب التقييم: 42 من النساء و 21 من الرجال المكاتب الإقليمية: 15 من النساء و 5 من الرجال	مكتب التقييم: 41 من النساء و 20 من الرجال المكاتب الإقليمية: 16 من النساء و 5 من الرجال	

2025	2024	2023	مسار العمل الشامل باء - الموارد
38 في المائة (مكتب التقييم: 26 في المائة المكاتب الإقليمية: 76 في المائة)	35 في المائة (مكتب التقييم: 25 في المائة المكاتب الإقليمية: 65 في المائة)	34 في المائة (مكتب التقييم: 25 في المائة المكاتب الإقليمية: 62 في المائة)	مسار العمل باء - دال 1 التنوع الجغرافي (مستوى تنمية البلد) للموظفين في وظيفة التقييم [النسبة المئوية للموظفين الذين يحملون جنسية واحدة على الأقل من بلد ناچ]
مكتب التقييم: 15 من البلدان النامية و42 من البلدان المتقدمة المكاتب الإقليمية: 13 من البلدان النامية و4 من البلدان المتقدمة	مكتب التقييم: 16 من البلدان النامية و47 من البلدان المتقدمة المكاتب الإقليمية: 13 من البلدان النامية و7 من البلدان المتقدمة	مكتب التقييم: 15 من البلدان النامية و46 من البلدان المتقدمة المكاتب الإقليمية: 13 من البلدان النامية و8 من البلدان المتقدمة	
الدول الأفريقية: 22 في المائة (مكتب التقييم: 16 في المائة المكاتب الإقليمية: 41 في المائة) دول آسيا والمحيط الهادئ: 8 في المائة (مكتب التقييم: 5 في المائة المكاتب الإقليمية: 18 في المائة) دول أوروبا الشرقية: 3 في المائة (مكتب التقييم: 4 في المائة المكاتب الإقليمية: 0 في المائة) دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 9 في المائة (مكتب التقييم: 5 في المائة المكاتب الإقليمية: 20 في المائة) دول غرب أوروبا ودول أخرى: 58 في المائة (مكتب التقييم: 70 في المائة المكتب الإقليمي: 18 في المائة)	الدول الأفريقية: 18 في المائة (مكتب التقييم: 13 في المائة المكاتب الإقليمية: 35 في المائة) دول آسيا والمحيط الهادئ: 8 في المائة (مكتب التقييم: 6 في المائة المكاتب الإقليمية: 15 في المائة) دول أوروبا الشرقية: 1 في المائة (مكتب التقييم: 2 في المائة المكاتب الإقليمية: 0 في المائة) دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 8 في المائة (مكتب التقييم: 5 في المائة المكاتب الإقليمية: 20 في المائة) دول غرب أوروبا ودول أخرى: 64 في المائة (مكتب التقييم: 75 في المائة المكاتب الإقليمية: 30 في المائة)	الدول الأفريقية: 18 في المائة (مكتب التقييم: 13 في المائة المكاتب الإقليمية: 33 في المائة) دول آسيا والمحيط الهادئ: 10 في المائة (مكتب التقييم: 7 في المائة المكاتب الإقليمية: 19 في المائة) دول أوروبا الشرقية: 2 في المائة (مكتب التقييم: 2 في المائة المكاتب الإقليمية: 5 في المائة) دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 7 في المائة (مكتب التقييم: 5 في المائة المكاتب الإقليمية: 14 في المائة) دول غرب أوروبا ودول أخرى: 62 في المائة (مكتب التقييم: 74 في المائة المكاتب الإقليمية: 29 في المائة)	مسار العمل باء - دال 2 التنوع الجغرافي (المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة) للموظفين في وظيفة التقييم [توزيع جنسيات الموظفين في مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية للدول الأعضاء]

2025	2024	2023	مسار العمل الشامل جيم - الترتيبات المؤسسية والإدارة
	98 في المائة	97 في المائة	مسار العمل جيم - معدل الامتثال في بيان الضمان السني من جانب المدير(ة) التنفيذي(ة) بشأن التقييم ⁶
لا ينطبق (تم تنقيح بيان الضمان الصادر عن المدير(ة) التنفيذية في عام 2025).	122 من أصل 125 مكتباً (المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر)	131 من أصل 135 مكتباً (المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر)	

⁶ تشير إلى موافقة "كافية" أو "قوية" رداً على هذا السؤال: "هل يقوم المكتب بتفعيل سياسة التقييم واستراتيجية التقييم على المستوى المؤسسي وهل يؤدي مسؤولياته على النحو المحدد في ميثاق التقييم؟"

الملحق الثالث

لمحة عامة عن سياسات البرنامج المطبقة في عام 2025 ونطاق تغطية التقييمات

تاريخ الموافقة على السياسة	مجال السياسة وعنوان الوثيقة التي ترد فيها السياسة	سنة عرض التقييم على المجلس التنفيذي	السنة المتوقعة لبدء التقييم
2000	نُهج المشاركة نُهج المشاركة (WFP/EB.3/2000/3-D)		
2002	انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية: استراتيجيات البرنامج (WFP/EB.A/2002/5-B)		
2003	المعونة الغذائية وسبل كسب العيش في حالات الطوارئ* المعونة الغذائية وسبل كسب العيش في حالات الطوارئ: استراتيجيات البرنامج (WFP/EB.A/2003/5-A)	الدورة العادية الأولى لعام 2020 ¹	
2004	تقدير احتياجات الطوارئ* تقدير احتياجات الطوارئ (WFP/EB.1/2004/4-A)	الدورة العادية الأولى لعام 2020 ²	
2004	المبادئ الإنسانية المبادئ الإنسانية (WFP/EB.A/2004/5-C)	الدورة السنوية لعام 2018 ³	
2005	تعريف حالات الطوارئ* تعريف حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2005/4-A/Rev.1)	الدورة العادية الأولى لعام 2020 ⁴	
2005	الانسحاب من حالات الطوارئ* الانسحاب من حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2005/4-B)	الدورة العادية الأولى لعام 2020 ⁵	
2006	الاستهداف في حالات الطوارئ* الاستهداف في حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2006/5-A)	الدورة العادية الأولى لعام 2020 ⁶	
2006	الوصول الإنساني مذكورة عن إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1)	الدورة السنوية لعام 2018 ⁷	
2006	التحليل الاقتصادي دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2006/5-C)		
2010	فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز* سياسة البرنامج إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (WFP/EB.2/2010/4-A)	الدورة العادية الأولى لعام 2023 ⁸	

¹ تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لقدرة البرنامج على الاستجابة لحالات الطوارئ (2011-2018) (WFP/EB.1/2020/5-A).

² تمت تغطية هذه السياسة في "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لقدرة البرنامج على الاستجابة لحالات الطوارئ (2011-2018)" (WFP/EB.1/2020/5-A). وبالإضافة إلى ذلك، قُيِّمت سياسة البرنامج بشأن تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ في عام 2007 من خلال "تقييم خطة تنفيذ مشروع تعزيز عمليات تقدير احتياجات الطوارئ في البرنامج" (WFP/EB.2/2007/6-A).

³ "تقرير موجز عن تقييم سياسي برنامج الأغذية العالمي بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017" (WFP/EB.A/2018/7-C).

⁴ تمت تغطية هذه السياسة في "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لقدرة البرنامج على الاستجابة لحالات الطوارئ (2011-2018)" (WFP/EB.1/2020/5-A).

⁵ المرجع نفسه.

⁶ كجزء من تقييم مدى فائدة وملاءمة الإطار المعياري للبرنامج بشأن الاستهداف وتحديد الأولويات، سيغطي التقييم الاستراتيجي بشأن نُهج البرنامج في الاستهداف وتحديد الأولويات سياسة البرنامج بشأن الاستهداف في حالات الطوارئ.

⁷ "تقرير موجز عن تقييم سياسي برنامج الأغذية العالمي بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017" (WFP/EB.A/2018/7-C).

⁸ تمت تغطية السياسة في "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج في مجال التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" (WFP/EB.1/2023/5-A).

تاريخ الموافقة على السياسة	مجال السياسة و عنوان الوثيقة التي ترد فيها السياسة	سنة عرض التقييم على المجلس التنفيذي	السنة المتوقعة لبدء التقييم
2011	الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها - بناء الأمن الغذائي والقدرة على التكيف (WFP/EB.2/2011/4-A)	الدورة السنوية لعام 2023 ⁹	
2012	الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان تحديث لسياسة البرنامج بشأن شبكات الأمان (WFP/EB.A/2012/5-A)	الدورة السنوية لعام 2019 ¹⁰	
2013	بناء السلام في بيئات الانتقال دور البرنامج في بناء السلام في بيئات الانتقال (WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1)	الدورة العادية الأولى لعام 2023 ¹¹	
2013	التغذية المدرسية* ¹² سياسة التغذية المدرسية المنقحة (WFP/EB.2/2013/4-C)	الدورة السنوية لعام 2021 ¹³	
2015	بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية* سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (WFP/EB.A/2015/5-C)	الدورة السنوية لعام 2023 ¹⁴	
2016	الخطط الاستراتيجية القطرية سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1)	الدورة السنوية لعام 2023 ¹⁵	
2017	تغيير المناخ سياسة تغيير المناخ (WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1)	الدورة السنوية لعام 2023 ¹⁶	
2017	البيئة السياسة البيئية (WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1)	الدورة العادية الأولى لعام 2025 ¹⁷	
2017	التغذية* سياسة التغذية (WFP/EB.1/2017/4-C)	الدورة العادية الأولى لعام 2023 ¹⁸	
2017	الاستعداد للطوارئ سياسة الاستعداد للطوارئ - تعزيز استعداد البرنامج للطوارئ من أجل تقديم استجابة فعالة (WFP/EB.2/2017/4-B/Rev.1)	الدورة العادية الأولى لعام 2025 ¹⁹	
2018	الرقابة والضمان إطار الرقابة والمساءلة في البرنامج (WFP/EB.2/2025/6-A)	لا تنطبق للتقييمات	
2018	إدارة المخاطر المؤسسية سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018 (WFP/EB.2/2018/5-C)	الدورة العادية الثانية لعام 2025 ²⁰	

⁹ "تقرير موجز عن تقييم سياستي البرنامج للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتغيير المناخ" (WFP/EB.A/2023/7-C).

¹⁰ "تقرير موجز عن تقييم تحديث سياسة البرنامج بشأن شبكات الأمان لعام 2012" (WFP/EB.A/2019/7-B).

¹¹ "تقرير موجز عن تقييم السياسة المتعلقة بدور البرنامج في بناء السلام في بيئات الانتقال" (WFP/EB.1/2023/5-B).

¹² "تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج في مجال التغذية المدرسية" أثناء الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2012 (WFP/EB.1/2012/6-D).

¹³ "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لمساهمة أنشطة التغذية المدرسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (WFP/EB.A/2021/7-B).

¹⁴ "تقرير موجز عن تقييم سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية" (WFP/EB.A/2023/7-D).

¹⁵ "تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية" (WFP/EB.A/2023/7-B).

¹⁶ "تقرير موجز عن تقييم سياستي البرنامج للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتغيير المناخ" (WFP/EB.A/2023/7-C).

¹⁷ "تقرير موجز عن تقييم السياسة البيئية للبرنامج" (WFP/EB.1/2025/7-A/1).

¹⁸ "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج في مجالي التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" (WFP/EB.1/2023/5-A).

¹⁹ "تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن الاستعداد للطوارئ" (WFP/EB.1/2025/7-A/2).

²⁰ "تقرير موجز عن تقييم سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018 في البرنامج" (WFP/EB.2/2025/6-B/2).

تاريخ الموافقة على السياسة	مجال السياسة وعنوان الوثيقة التي ترد فيها السياسة	سنة عرض التقييم على المجلس التنفيذي	السنة المتوقعة لبدء التقييم
2019	مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية* سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية (WFP/EB.2/2019/4-C)	الدورة العادية الأولى لعام 2026	
2020	الحماية والمساءلة سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2)		2026
2021	التدليس والفساد السياسة المنقحة لمكافحة التدليس والفساد (WFP/EB.A/2021/5-B/1)		
2021	إدارة شؤون العاملين سياسة شؤون العاملين في البرنامج (WFP/EB.A/2021/5-A)		2026
2021	التقييم سياسة البرنامج بشأن التقييم لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-C)		2026 ²¹
2022	تعزيز القدرات القطرية سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثثة (WFP/EB.A/2022/5-A)		
2022	المساواة بين الجنسين سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-) (B/Rev.1)		
2023	الطيران سياسة الطيران في البرنامج (WFP/EB.1/2023/4-A)		
2023	النقد سياسة النقد في البرنامج (WFP/EB.A/2023/5-A)		
2023	التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تحديث بشأن سياسية التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرنامج (WFP/EB.A/2023/5-C)		
2023	مراعاة ظروف النزاع استراتيجية تعميم مراعاة ظروف النزاع		
2025	الابتكار استراتيجية الابتكار للفترة 2025-2027		
2026	التكنولوجيا خطة التحول الرقمي للأعمال للفترة 2026-2029		
2026	الشراكات والتمويل استراتيجية تعبئة الموارد للفترة 2026-2029		

*ستخضع السياسات التي تحمل علامة النجمة للتقييم كجزء من التقييمات الاستراتيجية.

²¹ ستخضع سياسة التقييم لاستعراض النظراء من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. لمزيد من المعلومات، انظر الفقرة 139.

الملحق الرابع

جلسات تفاعلية بشأن أدلة التقييم التي أُنجزت في عام 2025

عنوان الجلسة	النطاق	التاريخ
اجتماعات إفطار مخصصة للتقييم – ملخص إقليمي لأدلة التقييم بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ في مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي	مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي	أبريل/نيسان 2025
جلسة تفاعلية حول أدلة التقييم بشأن برامج بناء القدرة على الصمود في الجنوب الأفريقي	مكتب شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الإقليمي	أبريل/نيسان 2025
إفطار مخصص للتقييم – ملخص إقليمي لأدلة التقييم بشأن تحديد الأولويات	مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي	مايو/أيار 2025
جلسة تفاعلية حول أدلة التقييم بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ في البرنامج	عالمي	يونيو/حزيران 2025
جلسة تفاعلية حول أدلة التقييم بشأن أدلة التقييم لتعزيز القدرات القطرية	عالمي	يوليو/تموز 2025
جلسة تفاعلية حول أدلة التقييم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الجنوب الأفريقي	مكتب شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الإقليمي	أغسطس/آب 2025
حلقة دراسية تعليمية عالمية مفتوحة بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ	عالمي	أكتوبر/تشرين الأول 2025
حلقة دراسية تعليمية عالمية مفتوحة بشأن الاستهداف وتحديد الأولويات	عالمي	نوفمبر/تشرين الثاني 2025
إفطار مخصص للتقييم - تقييم سياسة إدارة المخاطر المؤسسية	مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي	ديسمبر/كانون الأول 2025

الملحق الخامس

حالة تنفيذ توصيات التقييم

موجز تنفيذي

- 1- يعرض هذا التقرير أداء البرنامج في تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن توصيات التقييم المقرر إغلاقها في عام 2025، والذي يتم تقييمه مقابل مؤشر الأداء الرئيسي ذي الصلة المحدد في إطار النتائج المؤسسية للبرنامج. وتماشياً مع الإطار، تحدد دورة الإبلاغ لعام 2025 خطأ أساسياً جديداً، يقيس الأداء على مستوى الإجراءات مقابل هدف مؤسسي يتمثل في التنفيذ بنسبة 85 في المائة. ويعزز التحول إلى الإبلاغ على مستوى الإجراءات الرقابة المؤسسية من خلال تحسين وضوح التنفيذ وتمكين الإدارة من توجيه اهتمامها بشكل أكثر دقة.
- 2- وفي عام 2025، نفذ البرنامج 60 في المائة من الإجراءات التي كان من المقرر إغلاقها في ذلك العام. وفي حين يبين ذلك الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة، فإن الأداء لا يزال دون هدف إطار النتائج المؤسسية. وأعيق التقدم بفعل إصدار توصيات جديدة بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى استقرار نسبي في عدد الإجراءات المفتوحة. ولذلك، ينبغي تفسير الأداء مقابل مؤشر الأداء الرئيسي مع مراعاة معدلات إغلاق الإجراءات وتدفق الإجراءات الجديدة، فضلاً عن القدرة المتاحة للتنفيذ.
- 3- وترتبط تحديات التنفيذ في الغالب بالتوصيات الحديثة نسبياً. وتتعلق معظم الإجراءات المتأخرة بتوصيات صدرت بين عامي 2023 و2025، وتتطلب التنفيذ في الأساس على المستوى الوطني، مع تركيزها في عدد قليل من الأقاليم حيث عبء العمل ثقيل. وتتمثل أسباب تأخر الإجراءات في الأساس في التحديات التشغيلية، ومشاكل التصميم، وقيود القدرات الداخلية. وترتبط هذه في أغلب الأحيان بالإجراءات في مجالات الرصد وتوليد الأدلة، وتعزيز القدرات الحكومية، والشراكات، والنظم الداخلية، مما يشير إلى تحديات متكررة على نطاق المنظومة تؤثر على الأداء مقابل مؤشر الأداء الرئيسي.
- 4- واستكمالاً للتحليل الكمي الوارد في هذا التقرير، تقدم نتائج الاستقصاء رؤى بشأن العوامل التي تسهل تنفيذ التوصيات. ويرتبط إغلاق الإجراءات المتعلقة بالتقييم في الوقت المناسب باستمرار بوضوح الإجراءات وقابلية تنفيذها، والمشاركة القوية من جانب القيادة العليا، والتعاون الفعال بين مختلف الوظائف، والمواءمة مع الدورات البرمجية. وغالباً ما ترتبط التأخيرات بتضارب الأولويات، ومحدودية الموارد البشرية، وارتفاع معدل دوران الموظفين، والاعتماد على أصحاب المصلحة الخارجيين، والقيود على التمويل اللازم لاستدامة المتابعة.
- 5- وفي المستقبل، سيتطلب تحسين الأداء مقابل مؤشر الأداء الرئيسي لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتقييم من الإدارة أن تركز على تحديد الأولويات بشكل أقوى، وتصميم إجراءات أكثر واقعية، ومواءمة الجداول الزمنية بشكل أدق مع القدرة على التنفيذ، وتقديم دعم متميز قائم على المخاطر للأقاليم التي تحتاج إلى تنفيذ عدد كبير من الإجراءات. كما سيعتمد التحسين المستدام على التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به، إلى جانب القدرة البشرية الكافية لدعم التنفيذ والمتابعة. ومن الضروري معالجة هذه العوامل الهيكلية لسد الفجوات في التنفيذ وضمان ترجمة توصيات التقييم إلى تحسينات في الوقت المناسب وقابلة للقياس في أداء البرنامج ونتائجه.

خلفية التقرير والغرض منه

- 6- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزه البرنامج في تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن توصيات التقييم المقرر إغلاقها في عام 2025، إلى جانب نظرة موحدة على الإجراءات المتأخرة من السنوات السابقة. ويركز التحليل على مؤشر أداء رئيسي مؤسسي في إطار النتائج المؤسسية في البرنامج،⁶⁴ والذي يقيس النسبة المئوية للإجراءات المتعلقة بالتقييم التي تم تنفيذها، مصنفة بحسب فئة التقييم، وبهدف مؤسسي إجمالي قدره 85 في المائة.

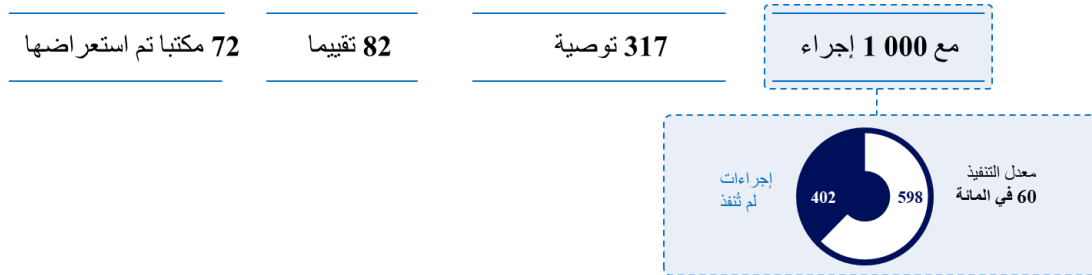
⁶⁴ "إطار النتائج المؤسسية للبرنامج (2026-2029)" (WFP/EB.2/2025/3-C/1/Rev.1).

- 7- ويهدف هذا التقرير إلى تسهيل رقابة المجلس على استجابة الإدارة لتوصيات التقييم، وإثراء مناقشة استراتيجية بشأن كيفية ترجمة هذه التوصيات إلى تحسينات تشغيلية.
- 8- وتماشيا مع إطار النتائج المؤسسية، يقاس الأداء في عام 2025 على مستوى الإجراءات،⁶⁵ وليس على مستوى التوصيات كما كان الحال في إطار النتائج المؤسسية السابق.⁶⁶ وقد تتطلب توصية واحدة من توصيات التقييم إجراءات متعددة، تنفذها عادة كيانات مختلفة وعلى فترات زمنية متفاوتة. ولا تعتبر التوصيات مغلقة إلا بعد استكمال جميع الإجراءات المرتبطة بها. ولذلك، يوفر الإبلاغ على مستوى الإجراءات تقييما أدق وأكثر فائدة من الناحية التشغيلية للتقدم في التنفيذ، ويتيح رقابة أكثر استهدافا من قبل الإدارة.
- 9- والتحول إلى الإبلاغ على مستوى الإجراءات يعني أنه لا يمكن إجراء مقارنة مباشرة بين معدلات التنفيذ المبلغ عنها لعام 2025 وتلك المقدمة في السنوات السابقة، والتي كانت تستند إلى الإبلاغ على مستوى التوصيات. وبالتالي، ترسخ دورة الإبلاغ لعام 2025 خط أساس جديدا لرصد الأداء وفقا لإطار النتائج المؤسسية الحالي.
- 10- ولتوفير سياق لذلك، يستعرض هذا التقرير أيضا الإجراءات المتأخرة من السنوات السابقة، ويدرس الاتجاهات في إصدار التوصيات وإغلاق الإجراءات، والتركيز المواضيعي، والتوزيع الجغرافي. وتدعم هذه النظرة الأوسع نطاقا تحديد تحديات التنفيذ النظامية، وتُرشد اهتمام الإدارة ومتابعتها.

الأداء العام للبرنامج في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتقييم

- 11- تقدم الأقسام التالية نظرة موحدة رفيعة المستوى على أداء البرنامج في تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن توصيات التقييم، استنادا إلى تحليل قائم على التحقق بالتليث من الإجراءات المقرر إغلاقها في عام 2025 والإجراءات المتأخرة من السنوات السابقة، والتي تمت دراستها عبر الأبعاد المواضيعية والجغرافية. ويظهر التحليل تقدما مؤسسيا مطردا، ويسلط الضوء على العوامل التي لا تزال تؤثر على حصائل التنفيذ. وبخلاف معدلات الإنجاز وحدها، يجب فهم الأداء في سياق عبء العمل، والتعقيد التشغيلي، وتفاوت قدرات التنفيذ. وتتناول الأقسام التالية هذه الديناميات بمزيد من التفصيل، بما في ذلك تداعياتها على الجهود المبذولة لتعزيز التنفيذ من الآن فصاعدا.

الشكل 1: ملخص الإجراءات المقرر إغلاقها في عام 2025



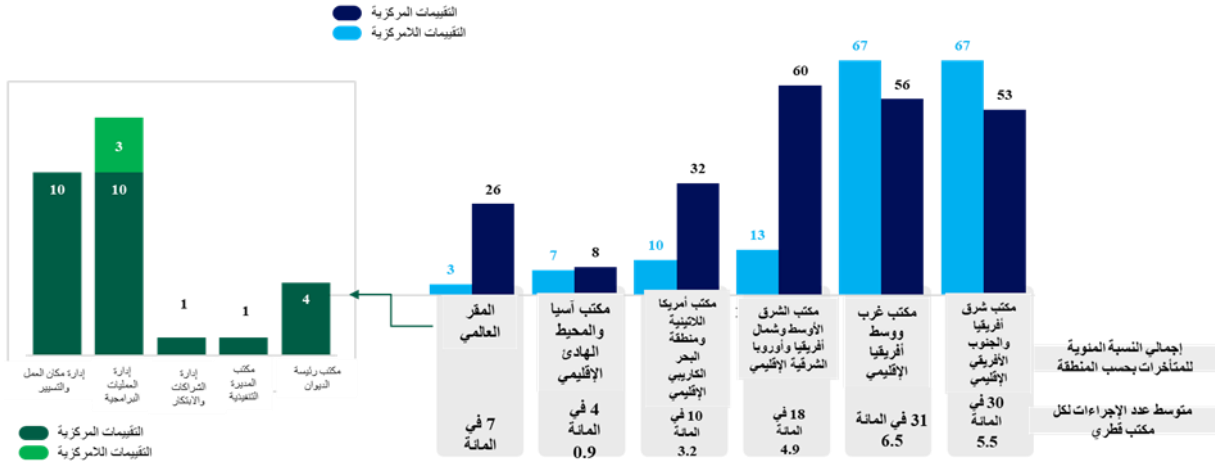
- 12- وللسنة الثانية على التوالي، كان الموعد النهائي لنسبة 50 في المائة من الإجراءات هو 31 ديسمبر/كانون الأول. وفي حين أن الموعد النهائي في نهاية العام بحد ذاته لا يعيق التنفيذ، فإن تكديس الإجراءات الجديدة وعمليات إغلاق الإجراءات مع اقتراب حلول نهاية العام يحد من الوقت المتاح لإجراء تحقق داخلي، مما يؤثر على الإغلاق في الوقت المناسب ومعدلات التنفيذ السنوية.

⁶⁵ المرجع نفسه، الملحق الثاني، مؤشر الأداء الرئيسي النهائي بموجب ناتج نتيجة الإدارة 1-2: "معدل إغلاق التقييمات المركزية واللامركزية: النسبة المئوية لإجراءات التوصيات المنبثقة عن التقييمات المركزية واللامركزية المنفذة التي أُغلقت على المستوى المؤسسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير".

⁶⁶ إطار النتائج المؤسسية المنقح للبرنامج (2022-2025)، الصفحة 38، مؤشر الأداء الرئيسي "نسبة توصيات التقييم المنفذة (مصنفة بحسب نوع التقييم)".

- 13- ومن بين 1 000 إجراء، انبثق 579 إجراء من تقييمات مركزية، بمعدل تنفيذ بلغ 59 في المائة. وانبثقت الإجراءات المتبقية البالغ عددها 421 إجراء من تقييمات لامركزية، وسجلت معدل تنفيذ بلغ 60 في المائة. ويشير التشابه في معدلات التنفيذ إلى أن التحديات لا ترتبط في الأساس بفترة التقييم.
- 14- وكانت غالبية الإجراءات (794 إجراء، أو 79 في المائة) من مسؤولية المكاتب القطرية، ومن بين هذه الإجراءات، تم تنفيذ 426 إجراء (54 في المائة). أما الإجراءات المتبقية وعددها 206 (21 في المائة) فقد كانت من مسؤولية مكاتب المقر العالمي، وقد حققت معدل تنفيذ أعلى بكثير بلغ 83 في المائة. ويشير ذلك إلى أن تحديات التنفيذ تتركز بشكل أساسي على المستوى القطري، حيث يكون عدد الإجراءات المطلوبة أكبر بكثير، وتكون الظروف التي يتم فيها التنفيذ أكثر تعقيدا.
- 15- وتتركز الإجراءات المتأخرة من عام 2025 بشكل كبير في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنطقة غرب ووسط أفريقيا بالنسبة للبرنامج، وتمثل المنطقتان معا 61 في المائة من حجم التراكم؛ ويظهر هذا التركيز عموما العدد الكبير نسبيا من الإجراءات المطلوب تنفيذها في هاتين المنطقتين، فضلا عن تعقيد البيئة التشغيلية. وحتى بعد الأخذ في الاعتبار عدد المكاتب القطرية المعنية، لا تزال المنطقتان تسجلان من بين أعلى متوسطات عدد الإجراءات لكل مكتب قطري، مما يسلط الضوء على أن القدرة الإقليمية على التنفيذ غير موزعة بالتساوي.

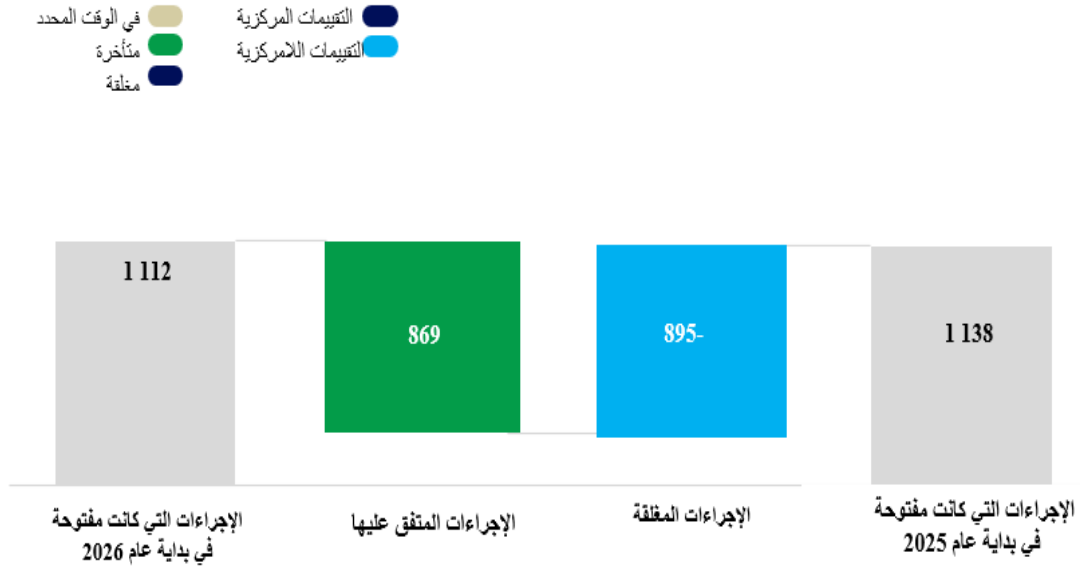
الشكل 2: إجراءات التقييم المركزية واللامركزية المقر إغلاقها في عام 2025، بحسب المكتب



فهم السياق: لمحة عامة عن الإجراءات المتعلقة بالتقييم

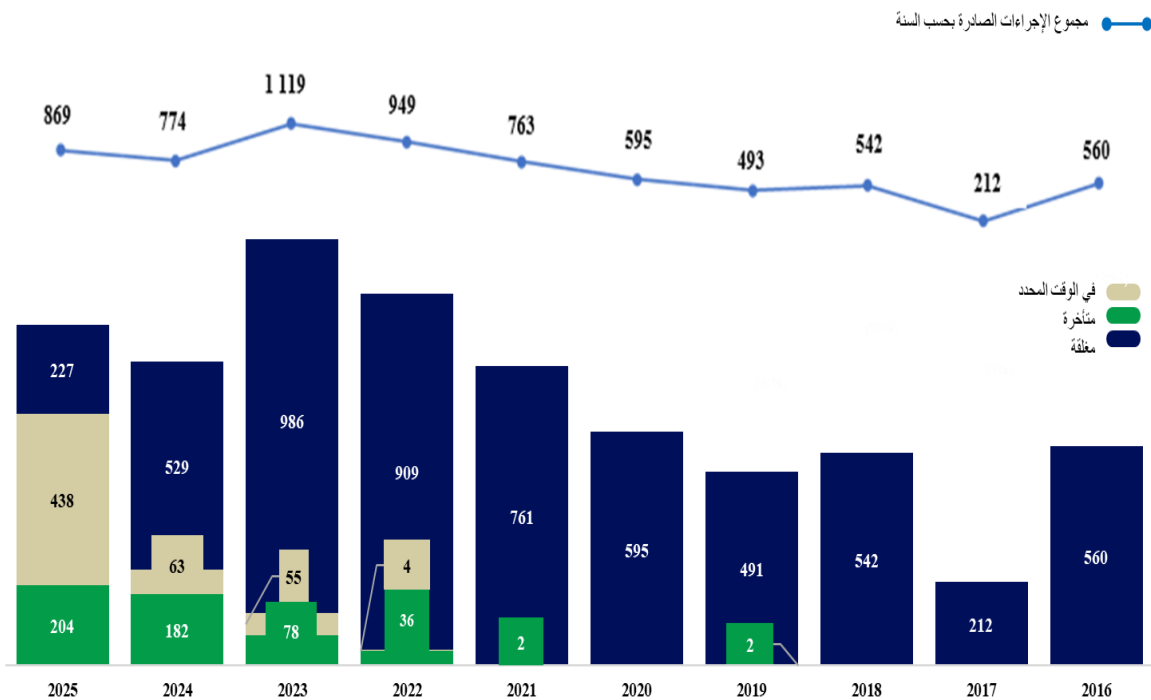
- 16- يقدم هذا القسم لمحة عامة عن الإجراءات المتبقية عن توصيات التقييم. ويتناول دراسة اتجاهات إصدار التوصيات وإغلاق الإجراءات المتأخرة من عام 2025 والأعوام السابقة، وتوزيعها المواضيعي، وتركيزها عبر وظائف وكيانات البرنامج، بهدف توجيه تركيز الإدارة واهتمامها.
- 17- وفي عام 2025، تم إغلاق 895 إجراء متعلقا بالتقييم، مما يعبر عن جهود التنفيذ المستمرة. إلا أن ذلك قابله إلى حد كبير تدفق 869 إجراء جديدا، مما أبقى إجمالي عدد الإجراءات المفتوحة مستقرا نسبيا، حيث انخفض انخفاض طفيفا من 1 138 إجراء في بداية عام 2025 إلى 1 112 إجراء في بداية عام 2026. وهذا يبرز أن تحسين معدلات الإغلاق السنوية وحدها لن يقلل من تراكم الإجراءات المعلقة ما لم تكن هناك مواءمة أفضل بين القدرة على التنفيذ ومعدل الاتفاق على الإجراءات الجديدة.

الشكل 3: تطور الإجراءات المنبثقة عن توصيات التقييم، 2025



18- ويعبر الاتجاه الذي لوحظ في عام 2025 عن نمط طويل الأجل. فقد زاد عدد الإجراءات المتعلقة بالتقييم بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وبلغ ذروته في عام 2023، بحيث لا يزال عدد كبير من الإجراءات قيد التنفيذ. ومن بين جميع الإجراءات المتأخرة، يرتبط 92 في المائة بتوصيات صدرت بين عامي 2023 و2025. وقد يعبر ذلك عن بيئة تشغيلية أكثر تعقيدا تشكلت جراء التطورات العالمية والتغييرات التنظيمية داخل البرنامج في السنوات الأخيرة. كما قد يشير إلى أن أصحاب الإجراءات يميلون إلى إعطاء الأولوية للتنفيذ بالقرب من المواعيد النهائية الرسمية، ولا سيما بالنسبة للتوصيات التي تمتد أفاقها الزمنية لسنتين أو أكثر.

الشكل 4: حالة الإجراءات المتعلقة بالتقييم، بحسب سنة الإصدار



التحليل المواضيعي للإجراءات المتأخرة

- 19- أُجري تحليل مواضيعي لما مجموعه 528 إجراء متأخراً من عام 2025 والسنوات السابقة. وأجري استعراض أولي لجميع الإجراءات لتحديد تحديات التنفيذ الأكثر تكراراً التي ساهمت في تحديد المجالات المواضيعية والعوامل التمكينية الرئيسية، التي كانت متوائمة أيضاً مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج. وتم تصنيف الإجراءات بعد ذلك وفقاً لهذه الفئات لتحديد المواطن التي تركزت فيها تحديات التنفيذ وأسباب تأخرها.
- 20- ويبرز تحليل الإجراءات بحسب الموضوع مشاكل متكررة على نطاق المنظومة عبر التقييمات، في حين يسهل ربط الإجراءات بالعوامل التمكينية الرئيسية فهم طبيعة الإجراءات المتأخرة. وترتبط هذه النهج مجتمعة الإجراءات المتأخرة بالمجالات ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية للبرنامج وإطار النتائج المؤسسية، وتساعد الإدارة على تحديد المواطن التي تحتاج إلى دعم موجه أو تعديلات نظامية لتسريع التنفيذ.

الجدول 1: التحليل المواضيعي للإجراءات المتأخرة بحسب الموعد المقرر لإغلاقها

الموضوع/العامل التمكيني	تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية	العمليات	القرارات الداخلية	التحول	إدارة المخاطر	التمويل
المشاركة المجتمعية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين		6	1			7
إدارة شؤون الشركاء المتعاونين وتعزيز القدرات/إضفاء الطابع المحلي	4	20	8		1	33
المسائل الجنسانية والحماية والشمول	22	28	15	1	5	71
تعزيز القدرات الحكومية	40	29	21	2	2	94
الرصد والأدلة والتعلم	21	65	19	5	6	116
الاستقلالية التشغيلية، والمبادئ الإنسانية، ومراعاة ظروف النزاع			1		1	2
النظم التشغيلية، والضمان، والعمليات الداخلية	21	30	15	4	7	77
الشراكات والتنسيق والحوار السياسي (الجهات المانحة، والعمل المشترك بين الوكالات)	24	40	12	8	2	86
سلسلة الإمداد والمشتريات والأسواق		6			2	8
الاستهداف، والطرأق، وتحسينات التصميم	9	6	4	2		21
الانتقال والاستدامة وتسليم المسؤولية	7	4	2			13
المجموع	148	234	98	22	26	528
	%28	%44	%19			

- 21- وتتركز الإجراءات المتأخرة المتعلقة بالتقييم في عدد محدود من المجالات المواضيعية، مما يشير إلى تحديات متكررة في التنفيذ. وتعلق النسبة الأكبر بالرصد والأدلة والتعلم (22 في المائة)؛ وتعزيز القدرات الحكومية (17 في المائة)؛ والشراكات والحوار السياسي (16 في المائة). وتمثل هذه المجالات مجتمعة نسبة كبيرة من الإجراءات المتأخرة، مما يشير إلى قيود نظامية وليس إلى تأخيرات منفردة. وتتطلب معالجة هذه الأنماط تحديد الاختناقات المتكررة وتعديل التوجيهات المؤسسية، وافترضاات التخطيط، والدعم التقني في المجالات المتأثرة، إلى جانب المتابعة المستمرة على مستوى الإجراءات.
- 22- وفي ما يتعلق بالعوامل التي تُمكن من التنفيذ، ترتبط الإجراءات المتأخرة بشكل رئيسي بالأنشطة التشغيلية لتنفيذ البرامج (44 في المائة)، تليها مشاكل تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية (28 في المائة)، ثم قيود القدرات الداخلية (19 في المائة). وتتضمن الإجراءات المتأخرة باستمرار أبعاداً تشغيلية قوية، مما يسلط الضوء على التحديات التي تواجه ترجمة الالتزامات الاستراتيجية إلى واقع عملي.

23- وبنبغي أن تركز الإدارة على تعزيز التنفيذ التشغيلي، وتحسين تفعيل الالتزامات على مستوى الخط الاستراتيجي القطرية، وتعزيز القدرات الداخلية في المجالات المواضيعية ذات الأولوية التي تتركز فيها التأخيرات بشكل كبير. وفي هذا الصدد، قد يكون من الضروري إجراء دراسة أكثر تفصيلاً للاختناقات المتكررة عبر جميع الإجراءات المتأخرة على المستوى المؤسسي لفهم القيود الكامنة بشكل أفضل وتحديد التعديلات النظامية التي يمكن أن تدعم التنفيذ في الوقت المناسب في المستقبل.

التوزيع الجغرافي للإجراءات المتأخرة

24- الإجراءات المتأخرة مركزة بشكل كبير جغرافياً. ففي عام 2025، استحوذت ثلاث مناطق حيث يتواجد البرنامج – غرب ووسط أفريقيا (123 إجراء)، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (120 إجراء)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية (73 إجراء) - مجتمعة على أكثر من ثلاثة أرباع جميع الإجراءات المتأخرة المسجلة في ذلك العام. ويشير ذلك إلى أن تحديات التنفيذ غير موزعة بالتساوي، وقد تكون مرتبطة بالبيئات التشغيلية، وضغوط العمل، وحجم وتعقيد متابعة التقييم في كل منطقة.

الجدول 2: توزيع الإجراءات المتأخرة بين المكاتب الإقليمية والوظائف في البرنامج، بحسب سنة الموعد الأصلي المقرر للإغلاق

سنة الاستحقاق	مكتب آسيا والمحيط الهادئ الإقليمي	مكتب شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الإقليمي	مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإقليمي	مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي	مكتب غرب ووسط أفريقيا الإقليمي	مكتب الجنوب الأفريقي الإقليمي	مكتب رئيسة الديوان	مكتب المديرية التنفيذية	إدارة الشراكات والابتكار	إدارة العمليات البرامجية	إدارة مكان العمل والتسيير	المجموع
2022	5							1				6
2023	7	10	1	4	1							23
2024	7	44	7	5	15	3	2	2		10	2	97
2025	15	120	42	73	123		4	1	1	13	10	402

المجموع: 528

25- وتمثل الكيانات والوظائف المؤسسية على مستوى المقر (مكتب رئيسة الديوان، ومكتب المديرية التنفيذية، وإدارة الشراكات والابتكار، وإدارة العمليات البرامجية، وإدارة مكان العمل والتسيير) نسبة صغيرة باستمرار من الإجراءات المتأخرة (12 في المائة). وعلى الرغم من أن هناك زيادة متواضعة في المساهمة الإجمالية للوظائف المؤسسية في تراكم الإجراءات في عام 2025، فلا تزال تحديات التنفيذ تتركز على المستوى القطري، حيث يكون حجم الإجراءات أكبر والبيئات التشغيلية أكثر تعقيداً.

26- وإجمالاً، يؤكد التوزيع الجغرافي للإجراءات المتأخرة على الحاجة إلى اهتمام متميز وقائم على المخاطر من جانب الإدارة، مع تقديم دعم موجه للمناطق والمكاتب القطرية التي تواجه أعداد كبيرة من الإجراءات. وسيكون تحقيق مواءمة أفضل بين عدد الإجراءات الجديدة والقدرة التشغيلية ودعم المتابعة بالغ الأهمية لمنع المزيد من تراكم الإجراءات المتأخرة وتحسين الأداء مقابل مؤشر الأداء الرئيسي المؤسسي.

تحديات التنفيذ

27- أُجري استقصاء لعدد مختار من مكاتب البرنامج لفهم العوامل التي تؤثر على تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتقييم بشكل أفضل، مع التركيز على الإجراءات المتأخرة لأكثر من عام. وقد استهدف الاستقصاء في الأساس المنسقين في المكاتب القطرية المسؤولين عن التنسيق، بما يعبر عن واقع استئثار المكاتب القطرية بنسبة 93 في المائة من الإجراءات المتأخرة، وفقاً لما ورد في تقرير حالة التنفيذ. وحقق الاستقصاء نسبة استجابة بلغت 62 في المائة (26 من أصل 42 مكتباً)، حيث استأثرت

المكاتب القطرية بنسبة 73 في المائة من المشاركين ووظائف المقر العالمي بنسبة 27 في المائة، مما وفر نمط إجابات متوائم إلى حد كبير مع توزيعات الإجراءات المتأخرة.

28- وترد نتائج الاستقصاء في الجدول أدناه.

آفاق المستقبل: التداخيات على الإدارة والإجراءات المطلوبة

العوامل التمكينية للتنفيذ الناجح	تحديات التنفيذ الأساسية
<ul style="list-style-type: none"> الموارد البشرية والمالية المحدودة ارتفاع معدل دوران الموظفين وتنافس الأولويات التشغيلية إعادة الهيكلة التنظيمية وتغييرات القيادة ملكية غير واضحة للإجراءات 	<ul style="list-style-type: none"> إجراءات واضحة وقابلة للتنفيذ مشاركة قوية من القيادة العليا موافقة الإجراءات مع الخطط الاستراتيجية القطرية والدورات البرامجية العمل المبكر والتشاركي مع الأفرقة القطرية
<p>اتفاق جزئي في مرحلة رد الإدارة وعدم المواءمة مع واقع البرامج المتغير، بما في ذلك التأخيرات في الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية، أو تقليص حجم البرامج، أو إغلاقها</p>	<p>يعتمد نجاح التنفيذ في الأساس على مدى ملاءمة الإجراءات وقابلية تنفيذها وملكيته، وليس على القدرة التقنية وحدها</p>
<p>متطلبات التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين، مما يحد السيطرة على عمليات التنفيذ</p>	

29- يبين التحليل أن التأخيرات في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتقييم تعود أساساً إلى تحديات محددة تتركز في مناطق ومكاتب قطرية ومجالات مواضيعية معينة. وتظهر هذه التحديات مزيجاً من العوامل الخارجية، مثل النزاعات المستمرة وانعدام الأمن ومشاكل الوصول في البلدان التي يعمل فيها البرنامج، وعوامل داخلية، منها الثغرات في السياسات والإجراءات، ومشاكل متعلقة بالموارد والموظفين.

30- ويتطلب التصدي لهذه التحديات نهجاً موجهاً من الإدارة يعزز تصميم الإجراءات وتنفيذها، ويحسن المواءمة مع القدرات الفعلية والواقع التشغيلي، ويخفف القيود الخارجية، مثل ضغوط التمويل وحالات الطوارئ.

إجراءات الإدارة المتعلقة بالأسباب التي يمكن السيطرة عليها

ضمان اهتمام الإدارة والمتابعة الموجهة	ضمان تحديد مخاطر التنفيذ مبكراً وإدارتها استباقياً	تعزيز تصميم الإجراءات في مرحلة رد الإدارة
<ul style="list-style-type: none"> ترتيب الأولويات وتسلسلها من خلال التركيز على الإجراءات ذات الأولوية القصوى في المجالات التي تشهد أكبر تركيز للإجراءات المتأخرة، ومواءمة التنفيذ مع الميزانية والقدرات في عام 2026. تخصيص المتابعة وفقاً لمخاطر الإجراءات ومدى تعقيدها، مع رقابة أدق على الحالات ذات المخاطر الأعلى والحالات المتأخرة. الاستثمار في التوجيه التقني الموجه والدعم بالقدرة الاحتياطية في المجالات ذات الأولوية التي تشهد تأخيرات كبيرة، مع تنسيق أقوى بين مختلف الوظائف. المحافظة على مشاركة قوية من القيادة. 	<ul style="list-style-type: none"> فحص مبكر للمخاطر للإجراءات المرتبطة بالإصلاحات المعقدة، أو بالتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين، أو التي تعتمد على جهات خارجية. مشاركة منظّمة بشكل أكبر بين أفرقة التقييم والمكاتب القطرية لتوقع مخاطر قابلية التنفيذ. تصعيد الاختناقات في الوقت المناسب، والتماس دعم المقر عند الحاجة. 	<p>ضمان أن تكون الإجراءات:</p> <ul style="list-style-type: none"> واضحة، ومحددة زمنياً، ومتوائمة مع الموارد المتاحة والقدرة التشغيلية. متوائمة تماماً مع فريق التقييم، مع تجنب الإفراط في الالتزام. منظمة زمنياً لتعبر عن دورات الخطط الاستراتيجية القطرية ومعالمتها الرئيسية، مع تجنب المواعيد النهائية مع نهاية العام.

تخفيف المشاكل الخارجية عن سيطرة الإدارة



تعديل الإجراءات استجابة لتغير الظروف

- تمكين إدخال تعديلات شفافة في الوقت المناسب على الإجراءات عند وجود ما يبررها.
- التحقق دوريًا من صحة الإجراءات مقابل الظروف التشغيلية والتسوية الراهنة.



تعزيز الاستمرارية والملكية المشتركة

- تحسين ممارسات التوثيق وتسليم المسؤولية.
- تعزيز الملكية المشتركة للإجراءات عبر الأفرقة.



مراعاة التبعيات الخارجية في مرحلة التصميم

- إظهارها في جداول زمنية واقعية.
- تكيف استراتيجيات التنفيذ والتوقعات مع تغير الظروف الخارجية.